آراء حول الخليج
العدد 135
مارس 2019

قمة شرم الشيخ: الملك سلمان يعيد القضية الفلسطينية لموقعها والرئيس السيسي يطرح ٤ حلول لقضايا المنطقة

سفير السعودية لدى الاتحاد الأوروبي: مشروع عملاق للطاقة يوفر للمملكة ٤٠ مليار دولار

ملف العدد:

أوروبا الجديدة بين مشاكلها الداخلية.. والتوجه شرقًا

- بريطانيا تعتبر نفسها دولة أطلسية لا أوروبية وغير منسجمة مع فرنسا وألمانيا
- ٩٤ مليار يورو عجز الموازنة الأوروبية والاتحاد مختلف في السياسة الخارجية
- ٣ خطوات أمام الحوار الخليجي - الأوروبي ومن المبكر "التعاون الاستراتيجي"
- الاتحاد الأوروبي شريك اقتصادي مهم للعرب لكن بدون سياسة خارجية فاعلة
- الغرب أراد أن تتمخض ثورات الربيع العربي عن اتفاقية سايكس ـ بيكو جديدة
- ١٧٪ من سكان أوروبا تحت خط الفقر ومعدل البطالة بين الأوروبيين ٩,١٪
- ٢٢٤ مليار جنيه استرليني خسارة بريطانيا من الانسحاب ويعرضها لخطر الفقر
- المشروع "الأورو – متوسطي" لصالح أوروبا والجانب العربي هو الأضعف
- اليورو سيختفي قريبًا في خريف أوروبا وتختفي معه الوحدة الأوروبية بكاملها

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

4

السعودية .. وشراكات الشرق

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات

الملك سلمان: القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى وموقفنا ثابت لإعادة الحقوق 6

آراء حول الخليج شرم الشيخ

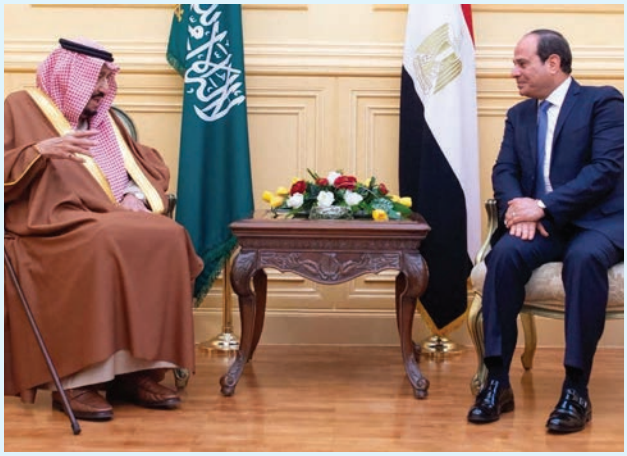

٤٧ اتفاقية بين المملكة وباكستان والهند والصين خلال جولة ولي العهد الآسيوية 11

آراء حول الخليج: إسلام أباد ـ نيودلهي ـ بكين

مؤتمر وارسو خطوة تمهيدية للضغوط على إيران للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي 15

د. محمد عباس ناجي

حوار العدد

20

السفير العريفي لـ "آراء حول الخليج": العلاقات السعودية - الأوروبية متنامية و٥٤,٩ مليار يورو إجمالي التبادل التجاري

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

دراسة العدد

الخروج البريطاني.. الأسباب والمكاسب والخسائر
د. مسرحد بلال 27

ملف العدد

د. محمد غانم الرميحي 32
د. هبة جمال الدين محمد العزب 36
مروة أحمد سالم 42
مرام ضياء الدين 47
د. أشرف محمد كشك 52
د. ناجح إبراهيم 57
د. تباني أمال 62
د. ميلود عامر حاج 68
لواء د./ محمد علام سيد 73
د. توات عثمان 78
د. إبراهيم العثيمين 83
د. محمد لكريني 88
د. زاوي رابح 92
د. أوشيش أوصديق سليمة 99
لعيناني مراد 104
د. محمود عزت عبد الحافظ 108

إصدارات

أوضاع العالَم ٢٠١٩: "عَودة الشعبويات" 111
بيروت: آراء حول الخليج

وقفة

قمة شرم الشيخ .. وعالم متعدد القطبية 112
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

يحمل هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) رقم ١٣٥ من سلسلة إصدار المجلة، وهو يحمل عنوان "أوروبا الجديدة بين مشاكل الداخل والتوجه شرقًا" وتناول الملف الرئيسي للعدد دراسات ومقالات متعددة، تراوحت بين الأوضاع الأوروبية من الداخل وما تعانيه من تحديات ومشكلات تؤثر سلبًا على منظومة الاتحاد الأوروبي، بل بقاء هذه المنظومة التي تضم ٢٨ دولة، موحدة في كيان واحد، وبين ضياع المكاسب التي تحققت منذ خمسينيات القرن العشرين على ضوء الخلافات والتحديات التي ظهرت على السطح جراء انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وجراء ما تتبناه فرنسا ومعها ألمانيا من تشكيل الجيش الأوروبي الموحد وما يحمل ذلك من اصطدام وخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية ما ينذر بمواجهة مسلحة بين واشنطن والقارة العجوز كون الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هذا الجيش المزمع تشكيله ضد "الناتو" بل يعني انتهاء حلف الأطلسي وانتفاء وجوده بعد أن ظل حافظًا للتوازن الدولي والإقليمي منذ انتهاء الحرب الكونية الثانية وطيلة سنوات الحرب الباردة، وذهب البعض إلى أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعزز الانقسام بين دول الاتحاد، وانحياز لندن إلى واشنطن ضد محيطها الأوروبي.

وتعززت المخاوف حول مستقبل الاتحاد الأوروبي ودوره المرتقب في أن يكون أحد الأقطاب الجدد في عالم متعدد القطبية بعد اتساع كابينة قيادة العالم لأكثر من قطب بجوار الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاتحاد الأوروبي لن يستطيع اللحاق بقمرة القيادة القطبية لأسباب منطقية منها الانسحاب البريطاني الذي سيكون نواة لانسحابات لاحقة، وصعود تيارات متطرفة إلى الحكومات والبرلمانات من اليمين واليسار المتطرفين وعدم وجود سياسة أوروبية موحدة تجاه الداخل وتجاه الخارج معًا، أي تشتت القرار السياسي الأوروبي، وعدم القدرة على مسايرة روسيا والصين والهند، والاختلافات الأمريكية - الأوروبية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية -العربية، يرى الكثير من الباحثين أنها لا يُعول عليها كثيرًا في المجالين السياسي والعسكري، كون القرار الأوروبي ضعيف ومشتت ومتناقض أحيانًا تجاه القضايا العربية سواء فيما يتعلق بإيران، أو سوريا، أو ليبيا، أو اليمن، أو دول الربيع العربي بصفة عامة، بل أن الدول الأوروبية في صراع على غنائم هذه الدول، مؤكدين أن الاتحاد الأوروبي يظل قوة اقتصادية كبرى لكنه ليس قوة سياسية، أو عسكرية كبرى مؤثرة في الساحة العالمية، أو الإقليمية خارج حدود القارة العجوز، ويظل "الناتو" حلف عسكري داخلي يدافع عن أوروبا ولن يخرج خارج حدودها ما يجعل عدم التعويل عليه في المشاركة في تثبيت الأمن والاستقرار الإقليميين في المنطقة العربية.

محاور العدد المقبل

سوف يتناول الملف الرئيسي للعدد المقبل من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل الرقم ١٣٦ والذي سوف يصدر بمشيئة الله مطلع شهر أبريل المقبل عنوان "الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.. هيكلته - مقوماته - أركانه - قدراته" وسوف يركز على المحاور التالية:

- معالم الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في المدى المنظور.
- أهم أركان الأمن الإقليمي وأسسه التي يعتمد عليها في المستقبل.
- الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بين دول المنطقة والقوى الخارجية.
- الأمن الإقليمي .. الصراع بين القوة التقليدية والسباق النووي.
- دور أوروبا والناتو في الأمن الإقليمي: الحضور أم الغياب؟
- الدور العربي في الأمن الإقليمي بين الوجود والتهميش.
- دور القوى الصاعدة أو الناشئة في الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.
- روسيا المستقبل .. قوى إيجابية أم سلبية في الأمن الإقليمي.
- الصين والهند والدور المرتقب في الأمن الإقليمي بين السلبية والمنافسة.

السعودية .. وشراكات الشرق

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

جولة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، في عدة دول مهمة في شرق آسيا، والتي بدأت في الثامن عشر من فبراير الماضي وشملت باكستان والهند والصين، تأتي ضمن توجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية التي تنتهجها في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- والتي تهدف إلى توثيق عرى الصداقة والشراكة الاقتصادية مع مختلف دول العالم لبناء شراكات استراتيجية تخدم خطط التنمية بالمملكة وفي دول العالم الأخرى خاصة دول الاقتصادات الصاعدة، إضافة إلى تثبيت الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ونزع فتيل التوتر الذي يخيم على مناطق عدة في العالم.

العلاقات الدولية للمملكة والتي تترجمها الزيارات التي تقوم بها القيادة السعودية، والتي تشمل توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات اقتصادية، توضح ثبات وتوازن سياسة المملكة الخارجية، كونها تنطلق من سياسة ثابتة راسخة منذ أن تأسست عام ١٩٣٢م، على يد المؤسس جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، طيب الله ثراه، مع مرونة للتوافق والتكيف مع المتغيرات التي تطرأ على الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية دون الإخلال بالثوابت في المواقف التي تعتمد على الوضوح والشفافية، وخدمة قضايا المنطقة والأمتين الإسلامية والعربية دون التدخل في شؤون الآخرين تحت أي شعار، و بدون أي أجندة سواءً ظاهرة أو خفية، حيث تعي المملكة دورها تجاه الأمة الإسلامية كونها حاضنة الحرمين الشريفين، ومهبط الوحي ومثوى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإليها تتجه أنظار المسلمين في كل دول العالم، وتستقبل الحجاج والمعتمرين والزوار من كافة دول المعمورة، كما تعي دورها العالمي وتتحمل مسؤوليتها في دعم التنمية والسلام في العالم، وتعمل على تحقيق ذلك في كافة المحافل الدولية سواءً على مستوى المنظمات

الأممية، أو الإقليمية، أو التجمعات والكيانات الاقتصادية على مختلف الدوائر.

كما أن طابع علاقات السعودية مع العالم يتسم بالثبات وعدم تغيير المواقف أو تبديل التحالفات وترفض الاستقطاب، بل توسع الشراكات ولا تستبدلها فلم تأت علاقة المملكة بالشرق على حساب الغرب، ولم تكن يومًا مع الغرب على حساب الشرق، وإنما هي عنصر أمان واستقرار، فعلاقة المملكة مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، استراتيجية وشراكة حيوية مستمرة منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين وتزداد رسوخًا من أجل رفاهية الشعوب وتثبيت الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب والعمل على استقرار أسواق الطاقة، كما أن المملكة لا تقبل المساومة على هذه العلاقة، بل تعمل على توثيقها دومًا وبكل الوسائل.

في المقابل تتفاعل المملكة مع العلاقات الاقتصادية الحديثة التي تتنوع طبقًا لمتطلبات العرض والطلب والاحتياجات والمصالح وتطور أنماط الإنتاج وتوسع الأسواق وانتقال مراكزها وما يترتب على ذلك من اتساع دائرة البوصلة الاقتصادية السعودية وتعدد اتجاهاتها لمواكبة زيادة حجم التبادل التجاري مع دول شرق آسيا التي تزايد دورها في المبادلات التجارية مع المملكة في السنوات الأخيرة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري مع باكستان في السنوات العشر الأخيرة ما قيمته ١٤٦ مليار ريال، حيث بلغت قيمة صادرات المملكة لها خلال الفترة نفسها ١٣١ مليار ريال والواردات ١٥ مليار ريال، بينما بلغت صادرات النفط من المملكة إلى الصين عام ٢٠١٧م، ما قيمته ٨٠,٥٢ مليار ريال، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين قرابة ١٧٥ مليار ريال، فيما بلغت قيمة صادرات النفط السعودي إلى الهند للسنة نفسها ٦٣,٠٢ مليار ريال، وحجم التبادل التجاري بين البلدين للعام نفسه بلغ قرابة ٩٤ مليار ريال، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حجم التبادل التجاري مع الصين فقط ١٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٨ م، بينما بلغ حجم التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي و دول مجلس التعاون مجتمعة في حدود ١٤٠ مليار يورو عام ٢٠١٧م.

هذه الأرقام -على سبيل المثال- تمثل أهمية كبيرة لمستوى العلاقات الاقتصادية بين المملكة والدول التي شملتها زيارة سمو ولي العهد، لذلك يرغب سموه في تفعيل الشراكة الاقتصادية مع هذه الدول وسط مؤشرات قوية على زيادة طلب هذه الدول على النفط السعودي خلال السنوات الثلاثين المقبلة، وعليه فمن الضروري تأطير العلاقات الثنائية مع هذه الدول وتقنينها ووضعها في قوالب واضحة لضمان استمراريتها على أسس تضمن المنفعة المتبادلة للجانبين، وتحويلها إلى ما هو أهم من علاقة بائع ومشترٍ، أو مصدر ومستورد للنفط، خاصة أن المملكة تسعى إلى توطين الصناعة، والتكنولوجيا الحديثة لإيجاد اقتصاد معرفي حقيقي يرتكز على توطين الصناعات الثقيلة والاستراتيجية، وتحويل الشراكة إلى منافع متبادلة على أسس دائمة ومتكافئة وليست استهلاكية فقط، لا سيما أن المملكة لديها استراتيجية واضحة المعالم في هذا الصدد وهي رؤية ٢٠٣٠، التي تعمل على إيجاد اقتصاد إنتاجي وخدمي وسياحي وصناعي متطور و متعدد المرتكزات والأهداف، ومتنوع الإنتاج، بما يوفر فرص عمل حقيقية لمن يدخلون سوق العمل سنويًا من الجنسين، وبما يحقق توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، إضافة إلى التوظيف الأمثل لعائدات البترول والتخلي عن الاقتصاد الريعي المعرض للتقلبات.

ومن ثمار جولة سمو ولي العهد الآسيوية التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية، وتشكيل مجالس للتنسيق ومجالس للشراكات الاستراتيجية مع هذه الدول، وهنا يأتي دور القطاع الخاص في المملكة وفي هذه الدول أيضًا لتفعيل الاتفاقيات الموقعة، وتنشيط عمل هذه المجالس، وتكثيف الاستثمارات وطرح الفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة، ومناقشة المحفزات وزيادتها، وبحث المعوقات والعمل على حلها من خلال الرفع للجهات المعنية سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، أو بالنواحي اللوجستية والخدمية وغير ذلك، فالقطاع الخاص يجب أن يبادر باستكمال ما تقوم به الدولة على المستوى الرسمي خلال هذه الزيارات رفيعة المستوى، حيث أن للقطاع الخاص قدرة ومرونة، بل هو المنوط بترجمة هذه الاتفاقيات الثنائية خاصة فيما يتعلق بالشق الاستثماري الذي يعد حجر الزاوية في تفعيل الاتفاقيات وزيادة المبادلات التجارية وتوطين الصناعة وتنشيط السياحة حتى لا تظل هذه العلاقات رهينة سلعة واحدة وهي النفط.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

٥٠ زعيمًا ومسؤولًا رفيعًا يبحثون القضايا العربية ـ الأوروبية في شرم الشيخ

الملك سلمان: القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى وموقفنا ثابت لإعادة الحقوق

ناقشت القمة العربية – الأوروبية الأولى التي استضافتها مدينة شرم الشيخ المصرية خلال يومي ٢٤ و٢٥ فبراير الماضي تحت شعار (الاستثمار في الاستقرار) بحضور ممثلين عن ٥٠ دولة عربية وأوروبية وبمشاركة الكثير من زعماء هذه الدول، وناقشت العديد من القضايا المشتركة التي تهم الجانبين العربي والأوروبي، وقد ألقى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود –حفظه الله– رئيس القمة العربية العادية التاسعة والعشرين كلمة المملكة أمام القمة أكد فيها على الثوابت في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تجاه المنطقة والعالم ، حيث استهل كلمته بالتأكيد على موقف المملكة من حل القضية الفلسطينية، وعلى الحل السياسي للأزمة اليمنية، وعلى ضرورة مواجهة الإرهاب وضرورة مواصلة العمل المشترك لمحاربة الإرهاب وغسل الأموال بلا هوادة ولا تساهل، وجاء في كلمته –حفظه الله–: يطيب لي أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لفخامة أخي الرئيس عبدالفتاح السيسي على استضافة هذه القمة، متمنيًا لها النجاح والتوفيق. ومشيدًا بالعلاقات التاريخية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي بأبعادها المختلفة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.ومتطلعًا معكم إلى أن تسهم هذه القمة في تعزيزها في جميع المجالات لتحقيق مصالحنا المشتركة.

آراء حول الخليج . شرم الشيخ

وقد استهل الملك سلمان كلمته بالقضية الفلسطينية وضرورة حلها وفقًا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، حيث قال في مطلع الكلمة: إن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى للدول العربية، وفي القمة الأخيرة لقادة الدول العربية التي استضافتها المملكة العربية السعودية، والتي أسميناها (قمة القدس)، أعدنا التأكيد على موقفنا الثابت تجاه استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

وإن حل القضية الفلسطينية مهم ليس فقط لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، وإنما للاستقرار العالمي وأوروبا على وجه الخصوص، وفي هذا الشأن فإننا نثمن الجهود الأوروبية لإيجاد حل عادل لهذه القضية.

وأضاف الملك سلمان، إن المملكة تؤكد على أهمية الحل السياسي للأزمة اليمنية، على أساس المبادرة الخليجية، ونتائج الحوار الوطني اليمني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ .كما تؤكد على أهمية تكاتف الجهود الدولية من أجل دعم الشرعية اليمنية وحمل الميليشيات الحوثية الإرهابية الانقلابية المدعومة من إيران على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي. مشيرًا –حفظه الله– إلى أن المملكة بذلت في سبيل إنجاح مشاورات السويد جهودًا كبيرة، وتدعو إلى متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في تلك المشاورات بكل دقة. وتحميل الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران المسؤولية عن الوضع القائم في اليمن. وإدانة ما تقوم به من إطلاق الصواريخ الباليستية إيرانية الصنع والمنشأ تجاه مدن المملكة العربية السعودية والتي بلغ عددها أكثر من (٢٠٠) صاروخ.

إضافة إلى أنشطتها المزعزعة لأمن وسلامة الملاحة البحرية في منطقة باب المندب والبحر الأحمر والتي تشكل تهديدًا مباشرًا وخطيرًا لأمننا جميعًا ،وإن ما يقوم به النظام الإيراني من دعم لهذه الميليشيات وغيرها في المنطقة، وممارساته العدوانية وتدخلاته السافرة في شؤون الدول الأخرى.يتطلب موقفًا دوليًا موحدًا لحمله على الالتزام بقواعد حسن الجوار والقانون الدولي ووضع حد لبرنامجه النووي والباليستي.

المملكة تؤكد على أهمية الحل السياسي للأزمة اليمنية وعلى أساس المبادرة الخليجية ونتائج الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦

إن الالتزام بالمعاهدات والأعراف والقرارات الدولية هو الأساس الذي يبنى عليه حل النزاعات الدولية. ونجدد دعوتنا للحل السياسي للأزمات التي تمر بها بعض دولنا العربية وفقًا للمرجعيات الدولية في هذا الشأن، ونثمن الجهود الأوروبية الداعمة لذلك.

وأضاف -حفظه الله- لقد عانت المملكة العربية السعودية، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى من الإرهاب.وقادت العديد من الجهود الدولية الرائدة لمحاربته على كافة الأصعدة بما في ذلك تجفيف منابعه الفكرية والتمويلية.وأثمر التعاون الأمني المشترك مع العديد من الدول عن إحباط العديد من المحاولات الإرهابية الآثمة. وإننا نؤكد على أهمية مواصلة العمل المشترك في محاربة الإرهاب وغسل الأموال بلا هوادة ولا تساهل.

إننا نؤمن بأن قضايا اللاجئين والمهاجرين والنازحين من بلدانهم بسبب مآسي الحروب والنزاعات هي على رأس القضايا الإنسانية الملحة. ونأمل أن تنجح هذه القمة في المساعدة على إيجاد حلول لها.

ومن منطلق المبادئ والثوابت الإسلامية والعربية فإننا لا نتهاون ولا نتأخر في تأدية واجباتنا الإنسانية تجاه الأزمات التي يعاني منها العديد من دول وشعوب المنطقة والعالم دون تمييز ديني أو عرقي.

فقد قدمت المملكة مساعدات تتجاوز (٣٥) مليار دولار لأكثر من (٨٠) دولة في المجالات الإنسانية والخيرية والتنموية.

إن العلاقات بين الدول لا يمكن أن تستقيم دون احترام كامل لسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وإن الميل عن هذه المبادئ الراسخة في العلاقات الدولية من شأنه أن يؤثر على تحقيق التعايش والتعاون المشترك الذي تصبو إليه شعوب العالم. وإن ما يعزز اهتمامنا بهذه القمة هي رغبة الجانبين في تعزيز علاقاتنا على مختلف الأصعدة وفق هذه المبادئ. وإن من مسؤوليتنا جميعًا تجاه شعوبنا وأجيالنا القادمة أن نعمل على بناء شراكة حقيقية بين الدول العربية والدول الأوروبية تستلهم من تجارب الماضي خططًا للحاضر، ومن تحديات الحاضر فرصًا للمستقبل.

الملـك سـلمان: نؤكـد عـلى أهميـة مواصلـة العمـل المشـترك فـي محـاربة الإرهـاب وغسـل الأمـوال بـلا هـوادة ولا تسـاهل

وكان قد افتتح أعمال القمة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي -رئيس القمة- وقال في كلمته الافتتاحية:

إن انعقاد قمتنا الأولى اليوم، ومستوى الحضور الرفيع، هو خير دليل على أن ما يجمع المنطقتين، العربية والأوروبية، يفوق بما لا يقاس ما يفرقهما. كما يعكس الاهتمام والحرص المتبادل، لدى الطرفين العربي والأوروبي، على تعزيز الحوار والتنسيق فيما بينهما بصورة جماعية، تدعيمًا لقنوات التواصل القائمة بالفعل على المستوى الثنائي، وأملاً في الوصول لرؤية وتصور مشترك، لكيفية التعامل مع الأخطار والتحديات المتصاعدة، التي باتت تهدد دولنا ومنطقتنا على اتساعها، وبعدما صار التغلب على تلك التحديات بجهود فردية، أمرًا يصعب تحقيقه.

فلقد ارتبطت الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، بأواصر وعلاقات تاريخية من التعاون عبر المتوسط، استندت في متانتها وقوتها إلى اعتبارات القرب الجغرافي، والامتداد الثقافي، والمصالح المتبادلة عبر العقود، بل والقيم المشتركة والرغبة الصادقة، التي ستظل تجمعنا سويًا من أجل إحلال السلام والاستقرار، ومواجهة ما يفرضه واقع اليوم من تحديات، وعلى رأسها تفاقم ظاهرة الهجرة، وتنامي خطر الإرهاب، الذي بات -مع الأسف- أداة تستخدمها بعض الدول، لإثارة الفوضى بين جيرانها، سعيًا منها لتبوء مكانة ليست لها، على حساب أمن وسلامة المنطقة.

وأضاف الرئيس السيسي، إن خطر الإرهاب البغيض بات يستشري في العالم كله كالوباء اللعين، سواء من خلال انتقال العناصر المتطرفة عبر الحدود من دولة إلى دولة، أو باتخاذهم بعض الدول ملاذًا آمنًا، لحين عودتهم لممارسة إرهابهم المقيت، أو من خلال حصولهم على الدعم والتمويل، مختبئين وراء ستار بعض الجمعيات المشبوهة، وأخيرًا وليس آخرًا، عبر توظيفهم لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، لتجنيد عناصر جديدة والتحريض على العنف والكراهية.

وذكر السيسي، إننا اليوم في أمَّس الحاجة، لتأكيد وحدتنا وتعاوننا أمام هذا الخطر، والوقوف صفًا واحدًا ضد هذا الوباء، الذي لا يمكن تبريره تحت أي مسمى، فالإرهاب مختلف كل الاختلاف عن المعارضة السياسية السلمية، التي نقبلها جميعًا كظاهرة صحية ومقوم أساسي لأي حياة سياسية سليمة. ولقد طرحت مصر رؤية شاملة، للقضاء على خطر الإرهاب وآثاره السلبية على التمتع بحقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة، وغيرها من الحقوق الراسخة، واستطاعت بالحوار والتعاون أن تربط بين هذه الرؤية والموقف الأوروبي، القائم على أهمية احترام حقوق الإنسان خلال محاربة الإرهاب، وهو ما لا نختلف عليه بل نمارسه على أرض الواقع.

لقد تجسدت هذه التحديات المشتركة أيضًا في بؤر الصراعات في المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، التي تمثل قضية العرب المركزية والأولى، وإحدى الجذور الرئيسية لتلك الصراعات، بما تمثله من استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، بل واستمرار إهدار حقوق الإنسان الفلسطيني، والتي يغفلها المجتمع الدولي. كما يؤجج هذا الوضع غياب الرغبة السياسية الحقيقية، نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة، على الرغم من أن مرجعيات هذه التسوية باتت معروفة، وموثقة في قرارات للشرعية الدولية عمرها من عمر الأمم المتحدة، ويتم تأكيدها وتعزيزها سنويًا، وإن طال انتظارنا لتنفيذها.

ولا يسعني هنا، إلا أن أحذر من تداعيات استمرار هذا النزاع على كافة دولنا، كما أشير إلى أنه من مفارقات هذا النزاع، أن إحلال التسوية الشاملة والعادلة، دون انتقاص لكافة حقوق الشعب الفلسطيني ووفقًا لمرجعيات الشرعية الدولية، يمثل نفعًا مشتركًا لكافة الأطراف الإقليمية والدولية، كما سيفوت الفرصة على قوى التطرف والإرهاب، لصرف انتباه الأجيال الشابة، التي لم تعرف سوى الاحتلال والحروب، عن الالتحاق بركب التقدم والتنمية.

واستطرد السيسي، إن ترك النزاعات في ليبيا وسوريا واليمن، وسائر المناطق التي تشهد تناحرًا مسلحًا، بدون تسوية سياسية، لا يمكن إلا أن يمثل تقصيرًا، ستسألنا عنه الأجيال الحالية والقادمة، والتي بات ينتقل إليها عبر وسائل الإعلام الحديث، التفاصيل الدقيقة لهذه الكوارث الإنسانية، لحظة بلحظة.

واقترح السيسي الحلول المعقولة لحل أزمات المنطقة **فلخصها فيما يلي:**

أولاً: إن استمرارية كيان الدولة الوطنية وصيانتها، وإصلاحها في الحالات التي تقتضي ذلك، هو مفتاح الاستقرار، والخطوة الأولى على طريق إعادة الأمن للشعوب، التي طالها الخوف والقلق على المستقبل، وبما يفتح الباب أمام جهود التنمية. ومن ثم، فإنه يتعين تعزيز التعاون بين دولنا، بغرض تدعيم مؤسسات الدولة لمواجهة التحديات الصعبة، مع الاعتداد بمبدأ المواطنة في مواجهة دعوات الطائفية والتطرف.

ثانيًا: أتساءل بكل صراحة ألم يحن الوقت للاتفاق على مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب؟ بحيث تتضمن، كمكون أساسي، مواجهة أمنية صارمة مع التنظيمات والعناصر الإرهابية، ومواجهة فكرية مستنيرة مع منابعهم الأيديولوجية، كعنصر لا يقل أهمية، وكذلك منع التمويل والدعم المقدم لهم، ووقف التحريض الذي يقومون به، كعناصر مكملة لهذه المقاربة الشاملة. وفي إطار هذه المقاربة، وبغرض ضمان إنجاحها، لا يفوتني تأكيد أهمية التنفيذ الكامل لجميع أركانها، وأنها لن تكلل بالنجاح حال عدم تكاتفنا جميعًا لتنفيذها، أو الوقوف معًا بحزم أمام أي طرف يرفض تنفيذها تحت أية دعوى.

ثالثًا: لقد أصبح من الضرورة أن تتحول منطقة الشرق الأوسط من منطقة "للنزاعات" إلى منطقة "للنجاحات"، وهو ما يستلزم التعاون الصادق بين منطقتينا الأكثر تضررًا بهذه النزاعات، واللتان ستكونان الأكثر استفادة على الإطلاق من هذه النجاحات، مما يستدعي التغاضي عن المصالح الضيقة، والعمل مع أطراف النزاع، عبر التحفيز وأحيانًا الضغط المحسوب، بهدف تنفيذ القرارات الأممية، والتي تمثل نهجًا ملزمًا متفقًا عليه، لتسوية تلك النزاعات.

وكان قد قال أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إن القمة العربية الأوروبية تعد علامة تاريخية على طريق العلاقات بين العالم العربي وأوروبا، وإنها أيضًا نقطة ضوء وسط محيط مضطرب تشهده العلاقات الدولية.

ولإعلاء شأن الحوار والتعاون، فإن القمة هي رسالة بأن التواصل والحوار هما السبيل الأنجح لحل المشكلات والاستجابة للتحديات، وإن بناء جسور التعاون والاعتماد المتبادل هو الطريق المشترك إلى مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

وأن العلاقات العربية-الأوروبية لها جذور تاريخية لابد أن ننطلق منها ونبني عليها، كما أن منطقتينا تواجهان أزمات وتحديات بهما مشتركات عديدة، ولابد من التصدي لها بعمل مشترك وجهد متضافر، إن تحديات مثل الإرهاب والنزاعات المسلحة والهجرة غير النظامية، وتباطؤ النمو الاقتصادي تواجه الفضاء العربي الأوروبي بأشكال ودرجات متفاوتة وهي أيضًا تحديات ومشكلات متداخلة ويؤثر بعضها على البعض، ولاشك أن حديثًا صريحًا وعمليًا كذلك الذى تشهده هذه القمة، يعد أقصر الطرق لبناء الإجماع حول كيفية مواجهة هذه الأزمات بشكل مشترك ينطوي على توزيع سليم للأدوار وللمسؤوليات.

وعلينا أن ننطلق من فهم مشترك وتوافق كامل حول خطورة استمرار الأزمات والنزاعات المسلحة في كل من سوريا واليمن وليبيا والأيدي الخارجية التي تلعب فيها، سواء الأفعال الإيرانية أو التحركات التركية، وهذه النزاعات كما رأينا تفرز أزمات متسلسلة عابرة للحدود بل وللبحار، وبعد سنوات من اشتعال القتال على هذه الجبهات، وتفاقم الأزمات الإنسانية بما لها من تبعات سياسية واقتصادية خطيرة فإننا ندرك أنه لا حل عسكريًا للنزاعات، وأن مسؤوليتنا تقتضي منا تكثيف الجهود لهندسة حلول سياسية تكفل إنهاء القتال وجلب الاستقرار في إطار من الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية وتكاملها الإقليمي، ذلك أن جماعات الإرهاب كما شاهدنا جميعًا استغلت أجواء الفراغ والفوضى في تحقيق أهدافها، وإننا نقدر ما تقوم به الدول الأوروبية من مساعدة وعون في المجال الإنساني ونقدر حضورها السياسي في الأزمتين اليمنية والليبية.

وأشار إلى أن القمة أكدت في إجماع بالغ بأن حل الدولتين يبقى الصيغة الوحيدة العقلانية والعملية لتسوية القضية الفلسطينية التي كلفت المنطقة والعالم الكثير من الدماء وضيعت علينا فرصًا هائلة للازدهار المشترك، ولقد قامت دولة إسرائيل منذ ٧٠ عامًا ويزيد ونالت الأمن والاعتراف، وبقي أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وإن القضية الفلسطينية في جوهرها هي قضية سياسية ولن تحل بمجرد إجراءات اقتصادية هنا أو هناك، وعلينا أن نؤكد عدم قابلية الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية للاستمرار، وأن نسارع برعاية عملية سياسية تنهي الاحتلال وتسمح بتلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في وطن مستقل.

مختتمًا بإن تحديات الإرهاب والهجرة غير النظامية وتباطؤ التنمية الاقتصادية تحتاج من الجميع الانخراط في بناء شبكات تعاون وتنسيق دائمة أوروبية عربية على أساس تقاسم الأعباء وتحمل كافة الأطراف لمسؤولياتها، وإن الإرهاب يظل الآفة الأخطر ويتعين علينا خلق أطر جديدة لتكثيف التعاون والتنسيق بين دول المجموعتين لحصار الإرهاب والتضييق على جماعاته أمنيًا وماليًا، ومع إدراكنا لخطورة ظاهرة الهجرة غير النظامية على الاستقرار في بعض المجتمعات فإننا ندعو إلى التعامل معها في إطار شامل لا يقتصر فقط على المجال الأمني، وإنما يمتد إلى معالجة أسبابها اتساقًا مع اتفاقية مراكش للهجرة واللاجئين التي أبرمت العام الماضي، وأخيرًا تظل التنمية الاقتصادية المستدامة سبيلاً أمثل لتجاوز كافة هذه التحديات على المدى الطويل لأنها الكفيلة بإتاحة فرص الحياة الكريمة والمستقبل الواعد أمام الشباب وبالذات الشباب العربي

من جهته، أكد رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود بونكر أن الاتحاد الأوروبي يعمل ليكون شريكًا مع العالم العربي، وشريكًا في الدفاع عن حقوقه.

وقال بونكر –في كلمته خلال القمة العربية الأوروبية –" نحن الأوروبيون نعتبر شريكًا يصاحبكم على الطريق الصعب نحو السلام وكذلك مراعاة ضحايا النزاعات"، لافتًا إلى أن الاتحاد الأوروبي خصص مبلغًا كبيرًا لمساعدة الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالأزمة السورية، أوضح رئيس المفوضية الأوروبية أن الاتحاد خصص ١٧ مليار دولار للمساعدة الإنسانية لصالح السوريين، مشددًا على أن الاتحاد الأوروبي يتعاون بشكل كبير مع الجامعة العربية في هذا الصدد.

ودعا إلى بذل الكثير من الجهود لتنمية التجارة والاستثمارات بين العالم العربي والأوروبي لتحقيق المزيد من فرص العمل ومزيد من النمو للجميع، مشددًا على ضرورة العمل سويًا من أجل مواجهة التحديات بالرغم من اختلافات وجهات النظر بين العالم العربي والأوروبي. مشيرًا إن مصر والاتحاد الأوروبي يقودان التطور في المنطقة. ولفت إلى أن جبل سانت كاترين التاريخي يرمز للتعاون، مضيفًا: "يجب علينا أن نعمل سويًا والاتحاد الأوروبي يعمل ليكون شريكًا للعرب في طريق السلام. وذكر: "خصص الاتحاد مبالغ كبيرة للفلسطينيين وللاجئين السوريين من أجل العودة لبلادهم".

من أهم الحضور العربي، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، الرئيس عبد الفتاح السيسي، سمو أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، الرئيس العراقي برهم صالح، والرئيس الفلسطيني. أما أهم الحاضرين من دول الاتحاد الأوروبي فهم، المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، المستشار النمساوي سبستيان كيرتس، رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، رئيس الحكومة الإيطالية جوزيبي كونتي، وغيرهم.

واحتلت مواضيع شتى مداخلات بعض الزعماء العرب والأوروبيين خلال افتتاحية قمة "الاستثمار في الاستقرار" المنعقدة في شرم الشيخ، وقد تكون مواضيع الإرهاب والتعاون وحسن الجيرة وإيران وفلسطين هي الأبرز. ففيما أكّد السيسي على أنه يجب التوصل إلى "مقاربة شاملة" لمكافحة الإرهاب، ذكر الملك سلمان بـ"الدور الإرهابي" الذي تقوم به إيران في المنطقة، خصوصًا في اليمن وأيضًا بحقوق الشعب الفلسطيني. أوروبيًا: أكد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك أن ثمة مواضيع كثيرة، منها الأمن والتجارة ودعم قطاعات التعليم والتغيّر المناخي إلخ.. تجمع بين الجيران العرب والأوروبيين وأن الاتحاد الأوروبي يفضل علاقة التعاون مع جيرانه على علاقات النزاع.

اســتقبال تاريخــي والتأســيس لشــراكة ســعودية - شــرق آســيوية

٤٧ اتفاقية بين المملكة وباكستان والهند والصين خلال جولة ولي العهد الآسيوية

قام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي بجولة شملت ثلاث دول آسيوية مهمة هي على التوالي باكستان، الهند، والصين، خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٣ فبراير الماضي، وكانت قد شهدت المحطة الأولى وهي جمهورية باكستان خلال الفترة ١٧-١٨ فبراير ردود أفعال إيجابية، وتم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات مهمة، وبدأت الزيارة بمظاهر احتفال تاريخية، فقد رافقت طائرة سموه إثر دخولها الأجواء الباكستانية ٦ طائرات مقاتلة تابعة للقوات الجوية الباكستانية من طراز "أف ـ ١٦" و"جي أف ـ ١٧ ـ الرعد" وتم إخلاء المجال الجوي الباكستاني حتى أن هبطت طائرة سموه بقاعدة "نور خان" الجوية العسكرية بمدينة راولبندي، وتم إطلاق ٢١ طلقة مدفعية إثر نزول سموه من الطائرة ترحيبًا به، وكان في استقباله رئيس وزراء باكستان عمران خان، وأعضاء مجلس الوزراء الباكستاني ورئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال قمر جاويد باجوه وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى باكستان نواف المالكي، وسفير باكستان لدى السعودية راجه علي خان، ثم قاد عمران خان السيارة من المطار وبجواره الأمير محمد بن سلمان إلى مقر رئاسة الوزراء، حيث أجريت لسموه مراسم استقبال رسمية. كما سيطرت مظاهر الاحتفال بزيارة سمو ولي العهد على وسائل الإعلام الباكستانية لاسيما القنوات التلفزيونية التي بثت أناشيد خاصة باللغة الأردية ترحيبًا بزيارة سموه، وتقارير خاصة عن العلاقات الباكستانية السعودية.

آراء حول الخليج: إسلام أباد . نيودلهي . بكين

وتم التوقيع على ٧ مذكرات تفاهم بين باكستان والسعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار **شملت:**

١. مذكرة برنامج تعاون فني بين الهيأة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة والهيأة الباكستانية للمواصفات وضبط الجودة.

٢. اتفاقية تمويل توفير كميات من الزيت الخام ومنتجات بترولية إلى باكستان بين الصندوق السعودي للتنمية والحكومة الباكستانية.

٣. مذكرة تفاهم إطارية بين الصندوق السعودي للتنمية والحكومة الباكستانية لتمويل مشاريع توليد للطاقة الكهربائية في باكستان.

٤. ومذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة باكستان لدراسة فرص الاستثمار في قطاعي التكرير والبتروكيماويات في باكستان.

٥. مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وحكومة باكستان في مجال قطاع الثروة المعدنية في باكستان.

٦. مذكرة تفاهم بين حكومتي البلدين في مجال تطوير مشروعات للطاقة المتجددة في باكستان.

٧. اتفاقية تعاون في مجال الرياضة.

● إضافة إلى ذلك أعلنت المملكة عن تخفيض رسوم التأشيرة للباكستانيين وذلك قبيل زيارة سمو ولي العهد، وذكرت وسائل الإعلام الرسمية الباكستانية أن السعودية خفضت رسوم التأشيرة من ٢٠٠٠ ريال إلى ٣٣٨ ريال للسفرة الواحدة، ومن ٣٠٠٠ ريال إلى ٦٧٥ ريال للتأشيرة متعددة السفرات، على أنه تم تطبيق هذه الرسوم اعتبارًا من ١٥ فبراير الحالي.

● أبدت شركة "أكوا باور" السعودية رغبتها في الاستثمار بقيمة ٤ مليارات دولار في مجال الطاقة المتجددة في باكستان، جاء ذلك خلال الاجتماع الذي جرى بين الوفد من شركة أكوا باور السعودية بقيادة رئيسها محمد أبو نيان والجانب الباكستاني بقيادة وزير المالية أسد عمر ومستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

اتفاقية لتمويل توفير الزيت الخام ومنتجات بترولية لباكستان بين الصندوق السعودي للتنمية والحكومة الباكستانية

والتجارية عبدالرزاق داؤد ورئيس هيأة الاستثمار الباكستانية هارون شريف ووزير الطاقة عمر أيوب، وأكد رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية محمد أبو نيان بأن شركته حريصة للاستثمار في مجال الطاقة في باكستان خاصة الطاقة المتجددة، من جانبه رحب وزير المالية الباكستاني أسد عمر بالوفد السعودي، ومن جهة أخرى قال الوزير أسد عمر خلال حديثه للصحفيين عقب الاجتماع بأن زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ستساعد في فتح الآفاق الجديدة للاستثمار والتجارة الثنائية.

وكان قد ترأس رئيس الوزراء عمران خان وولي العهد الأمير محمد بن سلمان الجلسة الافتتاحية لمجلس التنسيق الأعلى الذي اقترحه سمو ولي العهد خلال زيارة رئيس الوزراء عمران خان للمملكة في شهر أكتوبر العام الماضي بهدف إنشاء آلية مؤسساتية عليا لتنفيذ القرارات والاتفاقيات في المجالات الرئيسية للتعاون الثنائي، ويضم مجلس التنسيق الأعلى وزراء الخارجية والدفاع والإنتاج الدفاعي والطاقة والبترول والتجارة والإعلام والثقافة لكلا البلدين، حيث يغطي المجلس مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والإعلام والقطاعي الاجتماعي، وتم خلال اجتماع المجلس التنسيقي السعودي الباكستاني بديوان رئاسة الوزراء استعراض العلاقات التاريخية الوطيدة بين المملكة وباكستان، وآفاق التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وفرص

تطويرها، بالإضافة إلى بحث مجمل المستجدات والأوضاع على الساحتين الإسلامية والدولية، والجهود المبذولة تجاهها.

تم تقليد سمو الأمير محمد بن سلمان بأعلى وسام مدني باكستاني وسام (نيشان باكستان) وجرت مراسم تقليد سموه في القصر الرئاسي الباكستاني، حيث رحب به الرئيس الباكستاني الدكتور عارف علوي.

وكان قد صرح رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان أن زيارة صاحب السمو الملكي الأمير محمد ابن سلمان إلى باكستان تدل على قوة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان. وقال إن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان فاز بقلوب الشعب الباكستاني عندما قال "اعتبرني سفير باكستان لدى السعودية" ردًا على طلب مني بأن أعامل العمالة الباكستانية البالغة ٢,٥ مليون في المملكة العربية السعودية وكأنهم مقيمون في بلدهم. جاء ذلك في تغريدة لعمران خان على حسابه الرسمي على تويتر، ونشرتها وسائل الإعلام الباكستانية الرسمية والخاصة.

وحول الوضع في اليمن وهجمات الميليشيات الحوثية المتكررة على الحد الجنوبي، قال رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان إن السعودية قريبة جدًا من قلوبنا من جميع النواحي، ولن تسمح باكستان لأي جهة بمهاجمة المملكة العربية السعودية. كما قال إن باكستان ستقف دائمًا مع المملكة كلما واجهت تهديدًا بأي شكل من الأشكال لأمنها وسيادتها.

وشهدت المحطة الثانية لجولة سمو ولي العهد في الهند نجاحات متوالية حيث تم إبرام ١١ اتفاقية بين المملكة والهند، وقد وقع محافظ الهيأة العامة للاستثمار المهندس إبراهيم بن عبد الرحمن المعمر اتفاقيتين مع كل من "سويفت بنك" للتعريف بفرص الاستثمار في السوق السعودية، وشركة أيون أكسجينج أربيبا في مجال معالجة وتوزيع المياه، إلى جانب توقيع ٩ اتفاقيات أخرى في قطاعات مختلفة، منها المعادن، والتنقيب، السياحة والترفيه، وصناعة الأدوية، وتقنية المعلومات، كما منحت الهيأة العامة للاستثمار ٤ تراخيص خدمية وصناعية وتجارية لشركات هندية لمزاولة نشاطها الاستثماري في المملكة العربية السعودية.

وفي الصين وخلال زيارة سمو ولي العهد لبكين في ثالث محطة في جولة سموه الآسيوية تم التوقيع على ٣٥ اتفاقية بأكثر من ٢٨ مليار دولار، حيث شهد المنتدى السعودي - الصيني للاستثمار الذي نظمته الهيأة العامة للاستثمار مع المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية بالعاصمة الصينية بكين توقيع ٣٥ اتفاقية تعاون اقتصادي ثنائي مشترك بين المملكة والصين، وتسليم ٤ تراخيص لشركات صينية متخصصة في عدد من المجالات وسط حضور أكثر من ألف مشارك وزائر بينهم صناع قرار ومستثمرون ومهتمون بالشأن الاقتصادي. وشملت الاتفاقيات الطاقة المتجددة، وتوربينات الرياح.

المجلس التنسيقي السعودي - الباكستاني
نحو رؤيةٍ موحدة
برئاسة:
ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
رئيس الوزراء بجمهورية باكستان الإسلامية عمران خان
تم استعراض:
العلاقات التاريخية الوطيدة بين المملكة وباكستان
آفاق التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين وفرص تطويرها
مستجدات وأوضاع الساحتين الإسلامية والدولية والجهود المبذولة تجاهها
ksamofa
www.mofa.gov.sa
17 فبراير 2019
مركز الاتصال والإعلام الجديد
Communication and Media Center

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الهند:
زيارة ولي العهد ستنقل الشراكة بين البلدين إلى آفاق جديدة
الزيارة:
امتدادًا للقاءات بين قيادتي البلدين
فرصة تاريخية لتعزيز علاقات الصداقة
تعزز العلاقات في مختلف المجالات
تحقق مزيد من الفرص لتقوية الشراكة
شراكة استراتيجية وتعاون وثيق
العلاقات مع الهند نمت بشكل مطّرد خلال العقد الماضي
التعاون الثنائي ازداد بعد الزيارات المتبادلة لقادة البلدين
هناك رغبة مشتركة نحو تحقيق المزيد من التعاون
الهند شريك استراتيجي للمملكة في مجال التنمية
للشركات الهندية الكبرى وجود ملحوظ في السعودية
للبلدين دور اقتصادي رائد في المنطقة والعالم
التعاون بين البلدين يشمل:
مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار
التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب
تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي
ksamofa
www.mofa.gov.sa
20 فبراير 2019
مركز الاتصال والإعلام الجديد
Communication and Media Center

السعودية وباكستان..
شراكة اقتصادية إستراتيجية
في 10 أعوام:
01 التبادل التجاري
146 مليار ريال
02 صادرات المملكة إلى باكستان
131 مليار ريال
03 واردات المملكة من باكستان
15 مليار ريال
المملكة العربية السعودية:
تستهدف مضاعفة الميزان التجاري إلى 20 مليار بحلول 2020
انضمت للمبادرة الصينية - الباكستانية في مشروع طريق الحرير والممر الاقتصادي CPEC
تعتزم الاستثمار في ميناء غودار الباكستاني وإنشاء مصفاة نفط عملاقة
ksamofa
www.mofa.gov.sa
مركز الاتصال والإعلام الجديد
Communication and Media Center

FUTURE FORWARD YOUTH: INVEST IN YOUTH
المنتدى السعودي الصيني للاستثمار
بالأرقام
توقيع 35 اتفاقية تعاون اقتصادي ثنائي مشترك بين المملكة والصين
تقدر بأكثر من 28 مليار دولار أمريكي
تسليم 4 تراخيص لشركات صينية متخصصة في عدد من المجالات
حضر أكثر من 1000 مشارك وزائر
مشاركة أكثر من 25 جهة من القطاعين الحكومي والخاص في المملكة
ksamofa
www.mofa.gov.sa
22 فبراير 2019
مركز الاتصال والإعلام الجديد
Communication and Media Center

هـدف المؤتمـر: عواقـب السياسـات الإيرانيـة تمتـد لمختلـف دول العالـم

مؤتمر وارسو خطوة تمهيدية للضغوط على إيـران للاسـتجابة لمطالـب المجتمع الدولي

ربما كانت إيران أكثر دول منطقة الشرق الأوسط اهتمامًا بقراءة ما يمكن أن يسفر عنه مؤتمر وارسو من نتائج، وذلك لاعتبارات عديدة: يتمثل أولها، في أن هذا المؤتمر الذي عقد في العاصمة البولندية وارسو يومي ١٣ و١٤ فبراير ٢٠١٩م، جاء تحت عنوان "تشجيع الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط"، وهو عنوان يلقي الضوء مباشرة على العواقب السلبية والخطيرة التي تفرضها سياسات إيران، سواء فيما يتعلق بتدخلاتها المستمرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، أو ما يتصل بإصرارها على انتهاك الاتفاق النووي وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، أو ما يرتبط باستمرارها في إجراء تجارب خاصة بتطوير الصواريخ الباليستية بل وإمعانها في تهريب تلك الأسلحة إلى التنظيمات الإرهابية والمسلحة الموجودة في بعض دول الأزمات.

د. محمد عباس ناجي

وينصرف ثانيها، إلى أن المؤتمر يأتي في وقت تتصاعد فيه حدة الاحتجاجات الداخلية، بسبب استنزاف النظام للخزينة الإيرانية في دعم حلفائه الإقليميين، لاسيما النظام السوري وحزب الله اللبناني وحركة الحوثيين اليمنية، إلى جانب الميليشيات الطائفية التي قام بتكوينها وتدريبها لدعم النظام السوري في مواجهة قوى المعارضة. ومن هنا، كان لافتًا أن قسمًا من كلمات المسؤولين الذين شاركوا في المؤتمر تركز حول الممارسات التي يقوم بها النظام الإيراني في الداخل، لاسيما ما يتعلق بانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان.

ويتعلق ثالثها، بتزامن انعقاد المؤتمر مع تزايد تأثير العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وهو التأثير الذي من المتوقع استمراره خلال المرحلة القادمة، خاصة في حالة ما إذا لم تمدد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المهلة التي منحتها للدول الثماني المستوردة للنفط الإيراني من أجل مواصلة شرائه بعد مايو ٢٠١٩م.

وعلى ضوء ذلك، يبدو أن إيران سوف تحاول الرد على ما جاء في المؤتمر من خلال تبني سياسة تصعيدية، تتضمن مزيدًا من الخطوات الاستفزازية، على غرار إجراء تجارب جديدة على الصواريخ الباليستية، وربما توجيه ضربات صاروخية جديدة خارج حدودها ردًا على العملية الأخيرة التي وقعت، في ١٤ فبراير ٢٠١٩م، بمحافظة سيستان بلوشستان وأسفرت عن مقتل ٢٧ وإصابة ١٥ أخرين من عناصر الحرس الثوري.

مواقف مرتبكة:

حاولت إيران، ضمن مساعيها لتقليص أهمية وتأثير مؤتمر وارسو، الربط بين العملية الأخيرة التي استهدفت عناصر تابعة للحرس الثوري، وبين انعقاد المؤتمر، حيث أشار وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى أنه "ليس من المصادفة أن يضرب الإرهاب إيران في اليوم نفسه الذي ينعقد فيه المؤتمر".

ومن دون شك، فإن طهران تحاول تحقيق أهداف ثلاثة رئيسية من خلال الربط بين انعقاد المؤتمر والعملية الأخيرة: الأول، صرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الأمني داخل إيران، والتي تثبت أن تأكيدات المسؤولين الإيرانيين على أن إيران هي أكثر دول المنطقة استقرارًا ما هي إلا مزاعم لا تتوافق مع المعطيات الموجودة على الأرض، حيث سبق العملية الأخيرة هجمات نوعية، مثل الهجوم على العرض العسكري الذي نظمه الحرس الثوري في مدينة الأحواز العربية، في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨م.

والثاني، محاولة الترويج للمزاعم التي يتبناها النظام، والتي تقوم على وجود مخطط دولي تدعمه جهات في الداخل وقوى

التحرك الأوروبي لن يؤثر كثيرًا على دعم طهران في مواجهة العقوبات الأمريكية والاتحاد الأوروبي لا يستطيع إدارة الملف الإيراني

المعارضة في الخارج بهدف تقويض دعائمه، وذلك بهدف تشويه الاحتجاجات الداخلية وتقليص أهميتها وتأثيرها عبر الإيحاء بارتباطها بأطراف خارجية.

والثالث، السعى إلى تبرير إقدام النظام على تقديم دعم للنظام السوري والانخراط في الصراع العسكري في سوريا بشكل استنزف قسمًا كبيرًا من الموارد الاقتصادية والبشرية الإيرانية، وذلك من خلال الادعاء بأن محاربة التنظيمات الإرهابية تتطلب العمل خارج حدود الدولة الإيرانية.

لكن يمكن القول إن النظام لم يتمكن من تحقيق هذه الأهداف، باعتبار أن الشارع الإيراني أصبح مدركًا، إلى حد كبير، بأن المشكلة الحقيقية التي تواجهها إيران تكمن في السياسات التي يتبناها النظام، والتي أدت إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية على غرار ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، والاجتماعية مثل تصاعد حدة التوتر والاحتقان بين النظام والقوميات المختلفة التي تتعرض للتهميش والإقصاء والتمييز، على نحو يمثل أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الأمني في المناطق التي تقطنها تلك القوميات.

وبعبارة أخرى، لم ينجح النظام في تقليص أهمية وتأثير مؤتمر وارسو، خاصة أن انعقاد المؤتمر في هذا التوقيت والمداولات التي شهدها بين الدول المشاركة فيه، والتي وصلت إلى نحو ٧٠ دولة، وجه رسائل عديدة لإيران والقوى المعنية بدعم الاستقرار في المنطقة، تتمثل في:

١- **اهتمام متزايد:** كان الهدف الأساسي من انعقاد المؤتمر هو توجيه رسالة سياسية إلى إيران مفادها أن الاهتمام الدولي بالعواقب الوخيمة التي تفرضها سياستها على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط لم يعد يقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، وإنما بات يمتد إلى دول مختلفة في العالم.

وهنا، كان لافتًا أن دولا عديدة من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية شاركت في المؤتمر، وذلك ليس فقط باعتبار أن لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط، وإنما أيضًا لأن أدوار إيران التخريبية باتت تصل إلى حدودها، على نحو يبدو جليًا في المحاولات التي تبذلها إيران لاستهداف بعض عناصر قوى المعارضة في الدول الأوروبية، والأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها، من خلال حزب الله، في أمريكا اللاتينية، على غرار غسيل الأموال والإتجار بالمخدرات.

٢- **اختيار بولندا:** لم يكن الاستقرار على عقد المؤتمر في بولندا مصادفة، بل كان متعمدًا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي يبدو أنها فضلت عدم عقده سواء داخل أراضيها أو في منطقة الشرق الأوسط، للتأكيد على أن هناك حشدًا دوليًا مناهضًا للسياسات التي تتبناها إيران، يضم إلى جانبها القوى الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وكثيرًا من دول العالم، التي ترى ضرورة التعامل بإجراءات أكثر حزمًا مع إيران لدفعها إلى تغيير سياستها التي أدت إلى تفاقم أزمات المنطقة وعرقلة الجهود التي تبذل للوصول إلى تسويات بشأنها.

وقد حاولت إيران منذ الإعلان عن عقد المؤتمر في بولندا إثناء الأخيرة عن تنظيمه، حيث استدعت، في ١٣ يناير ٢٠١٩م، القائم بالأعمال البولندي لديها لتقديم احتجاج على هذه الخطوة، معتبرة إياها عملاً عدائيًا ومهددة بأنها قد تقوم بخطوة مماثلة، ومشيرة في الوقت نفسه إلى أنها قامت باستضافة ١٠٠ ألف بولندي خلال الحرب العالمية الثانية.

إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، حيث عقد المؤتمر في النهاية، وحرصت بولندا على تأكيد موقفها المناهض للأدوار التي تقوم بها طهران في المنطقة، حيث قال وزير الخارجية البولندي ياتسيك شابوتوفيتش: "إن المشكلات في المنطقة معقدة. ولإيران أثر سلبي ولن تستثنى من نقاشاتنا، ولم تدعى للمؤتمر".

واللافت في هذا السياق، أن بولندا نفسها تعتبر إحدى الدول الأوروبية التي أعلنت دعمها للاتفاق النووي مع إيران الذي توصلت إليه مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، قبل أن تنسحب منه الولايات المتحدة الأمريكية في ٨ مايو ٢٠١٨م، وهو ما يطرح دلالة مهمة تتمثل في أن بعض تلك الدول بات يعتبر أن المشكلة مع إيران لا تنحصر في مدى التزامها بالاتفاق النووي، رغم أهمية ذلك بالطبع، وإنما تمتد إلى القضايا الأخرى، على غرار تهديداتها المستمرة لأمن واستقرار بعض دول المنطقة وتدخلاتها في شؤونها الداخلية ودعمها لبعض التنظيمات الإرهابية، وتجاربها الصاروخية المتواصلة.

٣- **تراجع دور الشركاء:** تعمدت الدول الأوروبية الرئيسية، باستثناء بريطانيا، تخفيض مستوى تمثيلها في المؤتمر، بالتوازي مع عدم حضور منسقة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني التي بررت ذلك بارتباطها باجتماع لحلف الناتو، على نحو اعتبرته إيران خطوة إيجابية، لأنه يؤشر، في رؤيتها، إلى وجود انقسام بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين في التعامل معها. لكن رغم ذلك، فإن تراجع دور الشركاء الأوروبيين الرئيسيين في المؤتمر لم يقلص من أهميته، لاعتبارين: أولهما، أن الهدف الأهم من المؤتمر هو تأكيد أن هناك حشدًا دوليًا مناهضًا لإيران حتى لو حرصت دول مثل ألمانيا وفرنسا على تخفيض مستوى تمثيلها أو غابت دول مثل روسيا والصين.

وقد بدا هذا الهدف جليًا في تصريحات الممثل الخاص المكلف بالملف الإيراني في وزارة الخارجية الأمريكية برايان هوك، الذي قال، في ١٤ فبراير ٢٠١٩م، أن "هناك خلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية حول التعامل مع إيران، لكن أيا من الدول التي شاركت في المؤتمر لم يدافع عن إيران"، مضيفًا": رأينا هنا في وارسو نحو ٧٠ دولة من مختلف أصقاع الأرض، تجتمع لمناقشة التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط ولا تستثنى منها إيران".

وثانيهما، أن أي تحرك أوروبي فعال تجاه إيران لن يكون له تأثير كبير على تعزيز موقع الأخيرة في مواجهة العقوبات والضغوط الأمريكية، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع بمفرده إدارة ملف الخلافات مع إيران نفسها، أو التعامل مع أية أزمة في منطقة الشرق الأوسط بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكده وزير الخارجية البولندي ياتسيك شابوتوفيتش، الذي قال إن "الاتحاد الأوروبي لا يستطيع بمفرده حل المشكلات المعقدة في الشرق الأوسط".

وقد كانت الدول الأوروبية حريصة على استباق المؤتمر بالإعلان، في أول فبراير ٢٠١٩م، عن تفعيل ما يسمى بـ "آلية الأغراض الخاصة"، التي يمكن من خلالها مواصلة التعاملات التجارية مع إيران في ظل العقوبات الأمريكية. إلا أن هذه الخطوة قد لا تساعد على دعم احتمالات استمرار العمل بالاتفاق النووي على عكس ما تسعى تلك الدول إلى تحقيقه.

ركز المشاركون في المؤتمر على ممارسات النظام الإيراني في الداخل بالتوازي مع تصاعد الاحتجاجات الداخلية في إيران

حاولت إيران تقليص أهمية وتأثير مؤتمر وارسو بالربط بين العملية التي استهدفت عناصر تابعة للحرس الثوري وبين انعقاد المؤتمر

إذ أن إصرار أوروبا على تبني تلك الآلية، بشكل دفع نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس إلى توجيه انتقادات قوية لها خلال المؤتمر، بقوله إن "الدول الأوروبية تلتف على العقوبات الأمريكية من خلال إنشاء آلية للتعاملات التجارية مع إيران"، معتبرًا أن "هذا القرار غير محمود ومن شأنه التأثير على العلاقات بين الطرفين"، يمكن أن يوجه ما يمكن تسميته بـ"الرسالة الخاطئة" لإيران، على أساس أنه سيدفعها إلى التمسك بمواصلة سياستها المتشددة وأدوارها التخريبية في المنطقة.

كما يمكن القول إن احتمال عدم استمرار آلية الأغراض الخاصة أو على الأقل ترجع تأثيرها على العلاقات الاقتصادية بين إيران والدول الأوروبية، ما زال قائما بقوة، رغم كل الجهود التي تبذل لتجنبه.

إذ أن إيران لم تتوان عن مواصلة محاولاتها استهداف بعض قوى المعارضة داخل الأراضي الأوروبية، على نحو دفع دول أوروبية عديدة فضلاً عن الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات عليها. كما أنها ردت على الدعوات المستمرة من جانب فرنسا بالتوقف عن الأنشطة الخاصة ببرنامج الصواريخ الباليستية بتوجيه انتقادات قوية لباريس، والإصرار على أن لها الحق كاملاً في مواصلة هذه الأنشطة، رغم أنها تثبت انتهاكها للاتفاق النووي وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١.

بل إن المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي تعمد شن حملة قوية ضد الدول الأوروبية، حتى بعد إعلانها تفعيل آلية الأغراض الخاصة وعزوفها عن الحضور بشكل أكثر تأثيرًا في المؤتمر، حيث قال في كلمته بمناسبة حلول الذكرى الأربعين للثورة الإيرانية في ١١ فبراير ٢٠١٩م، إن "على إيران أن تحرص على الحد من أي تعاملات مع دول أوروبية غير جديرة بالثقة".

لا يبدو أن عودة الدول الأوروبية إلى البحث عن خيارات أخرى غير الاتفاق النووي مع إيران سوف يبقى احتمالاً مستبعدًا

ولذا، لا يبدو أن عودة الدول الأوروبية إلى البحث عن خيارات أخرى غير الاتفاق النووي مع إيران سوف يبقى احتمالاً مستبعدًا، بعد أن أثبتت إيران أن هذا الاتفاق لم يساهم في تغيير سياستها باتجاه الانخراط في جهود جدية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث أنها استغلته للإمعان في مواصلة أدوارها الخارجية التي أدت إلى دعم أنشطة التنظيمات الإرهابية وتفاقم الأزمات الإقليمية المختلفة، التي وصلت ارتداداتها إلى الدول الأوروبية، في ضوء استمرار موجات اللاجئين والمهاجرين من المنطقة ووقوع عمليات إرهابية كبيرة داخل بعض عواصمها ومدنها الرئيسية.

وقد حاولت الدول الأوروبية بالفعل ممارسة ضغوط على طهران من أجل إجراء مفاوضات جديدة للوصول إلى اتفاق أكثر شمولا من الاتفاق الحالي، بحيث يستوعب الخلافات العالقة بين الطرفين، لاسيما حول برنامج الصواريخ الباليستية والدور الإقليمي، إلا أن إيران رفضت تلك الضغوط وأصرت على مواصلة العمل بالاتفاق الحالي.

٤- **ملفات مترابطة:** حاولت الدول المشاركة في المؤتمر، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التركيز على أن كل القضايا التي شملتها المباحثات التي أجريت بينها مترابطة، بما فيها ملف عملية السلام في الشرق الأوسط، في إطار رؤية تقوم على أن المدخل إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة يكمن في ضرورة الوصول إلى تسوية نهائية مع تأسيس تحالف ضد الإرهاب والأطراف التي تهدد هذا الاستقرار. وهنا، يبدو من تلك الرؤية أن الولايات المتحدة الأمريكية، وقوى دولية وإقليمية أخرى، تعتبر إيران مصدر تهديد مشترك وطرف تؤثر سياسته سلبيًا على مجمل تلك القضايا.

لكن هذا الترابط تحاول إيران التصدي له، عبر مواصلة شن حملة ضد ما يسمى بـ"الأفكار الأمريكية" الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط، التي يطلق عليها "صفقة القرن"، وذلك من أجل تقليص أهمية المؤتمر، وما يمكن أن يوجهه من رسائل خاصة بأدوارها التخريبية في المنطقة.

وهنا، كان لافتًا الخطوة الإيجابية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، بالتوازي مع انعقاد المؤتمر، وتتمثل في اللقاء الذي عقد بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في ١٢ فبراير ٢٠١٩م، والذي جدد فيه الملك سلمان التأكيد على "وقوف المملكة إلى جانب فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية".

فهذه الخطوة تحديدًا حرمت إيران من فرصة استغلال المحاولات التي بذلها جاريد كوشنر كبير مساعدي الرئيس ترامب من أجل الترويج لبعض الأفكار الأمريكية الخاصة بتلك القضية خلال المؤتمر، بعد أن أكدت الرياض أن هناك ظهيرًا عربيًا قويًا يدعم موقف الفلسطينيين ورؤيتهم لمستقبل ومسارات عملية السلام مع إسرائيل.

٥- **تفاهمات موازية:** حاولت إيران استغلال انعقاد الاجتماع الرابع لرؤساء الدول الضامنة لتفاهمات الآستانة في سوتشي في ١٤ فبراير ٢٠١٩م، من أجل الإيحاء بأنها لا تتعرض لعزلة دولية، على أساس أن روسيا عزفت عن حضور مؤتمر وارسو فيما قررت تركيا المشاركة بمستوى منخفض.

لكن هذه الادعاءات الإيرانية لا تتوافق مع المعطيات الموجودة على الأرض، التي تشير إلى أن علاقاتها على الساحة الدولية بدأت تتأثر بشكل كبير بالعواقب التي تفرضها سياساتها، على نحو يظهر بشكل أكثر وضوحًا خلال الفترة القادمة، عندما يتزايد عدد الدول التي تتوقف عن شراء النفط الإيراني أو مواصلة إجراء أية تعاملات تجارية معها.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية أن انعقاد مؤتمر وارسو يمثل خطوة أولى تمهيدية سوف تتبعها، على الأرجح، خطوات أخرى لممارسة ضغوط أقوى على إيران من أجل الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي وتغيير سياساتها التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل خلال المرحلة القادمة على استثمار الخلافات التي بدأت تظهر بين إيران والدول الأوروبية من أجل إقناع الأخيرة بضرورة انتهاج سياسة أكثر حزمًا في التعامل معها، كما أن أدوار إيران التخريبية التي وصلت إلى مناطق ودول مختلفة من العالم، سوف تدفع أطرافًا أخرى للانضمام للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" الصادرة عن المركز

السفير العريفي مندوب السعودية لدى الاتحاد الأوروبي لـ "آراء حول الخليج":

العلاقات السعودية - الأوروبية متنامية و٥٤,٩مليار يورو إجمالي التبادل التجاري

أكد السفير الأستاذ سعد بن محمد العريفي مندوب المملكة العربية السعودية الدائم لدى الاتحاد الأوروبي على أهمية ومتانة وعمق العلاقات السعودية مع دول الاتحاد الأوروبي، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي منظمة إقليمية كبرى، تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والخليجية، مؤكدًا على أن الاتحاد الأوروبي يعمل وفق مبدأ العلاقات المتعددة الأطراف وتكثيف نشاطه الدبلوماسي عبر الانخراط بشكل فاعل في حوار مع التجمّعات الإقليمية الأخرى ومن ضمنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية كما يدل تزايد حجم التبادل التجاري بين الكتلتين على تطوّر العلاقات والتي تمتلك مقوّمات الارتقاء والتطور. وعلى صعيد العلاقات بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي أوضح السفير سعد بن محمد العريفي في حديث لـ (آراء حول الخليج): المملكة العربية السعودية لديها العديد من العوامل الإيجابية لجذب الاستثمارات الأوروبية وتعزيزها كجزء من رؤيتها ٢٠٣٠. يوجد حاليًا تعاون اقتصادي وحجم تبادل تجاري لا يستهان به وتعتمد المملكة على الكثير من الصناعات والخبرات التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن إجمالي تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والمملكة بلغت قيمة ٥٤,٩ مليار يورو. وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المملكة ما يقارب ٣٣,١ مليار يورو. بينما بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من المملكة ٢١,٨ مليار يورو. وشهدت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة نموًا ملحوظًا بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧م (من ٣٨,٦٦ إلى ٥٤,٩ مليار يورو) حيث ارتفع إجمالي التجارة بنسبة ٤٢٪ خلال العشر سنوات. وذكر السفير العريفي أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المملكة تركزت على المنتجات المصنعة (٧٦٪) وخصوصًا الآلات ومعدات النقل (١٣,١٩مليار يورو، ٣٩,٩٪)، والمواد الكيميائية (٥,٣٤مليار يورو، ١٦,١٪). وتعتمد واردات الاتحاد الأوروبي من المملكة بشكل رئيسي على منتجات الوقود والمعادن (١٧,٠٣ مليار يورو، ٧٧,٨٪) والمواد الكيميائية (٣,٦٨ مليار يورو، ١٦,٨٪). وبالمقارنة مع الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي، تحتل السعودية المرتبة ١٣ بنسبة ١,٥٪ من إجمالي التجارة منذ عام ٢٠١٧م.

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

وتناول الحديث مستقبل العلاقات المشتركة، وتواجد الجماعات الهاربة من بلادها تحت شعارات مختلفة وتتخذ من عواصم الدول الأوروبية ملاذًا لها، وكذلك مواجهة مخاطر الإرهاب وغير ذلك من القضايا المشتركة بين الدول العربية والمملكة العربية السعودية من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وإلى نص الحوار:

س: كيف تنظرون لواقع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية، وهل ترقى إلى مستوى العلاقات التاريخية بين الجانبين وكيف تنظرون إلى مستقبلها، ومن وجهة نظركم ما هي المجالات المواتية لتفعيل هذه العلاقات؟

ج: للمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي علاقات تاريخية تشكل أسس الحوار السياسي بين الجانبين والتي امتدت لأكثر من خمسة عقود. حيث انطلقت مع تقديم السفير فؤاد ناظر أوراق اعتماده إلى المؤسسة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٦٧م. وتطورت العلاقات بين الجانبين التي ساهمت في تحقيق نجاحات العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ونمت أغلب العلاقات بين الطرفين في إطار التعاون الإقليمي لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي، بحيث تجمع المملكة والاتحاد علاقات متميزة في إطار اتفاقية التعاون التي عقدت بين المفوضية الأوروبية ومجلس التعاون

التجـارة بيـن الاتحـاد الأوروبـي والمملكـة قفـزت بيـن عامـي ٢٠٠٧ و٢٠١٧ (مـن ٣٨,٦٦ إلى ٥٤,٩ مليـار يـورو) مرتفعـة ٤٢٪

لـدول الخليـج العربـي في عـام ١٩٨٩م. والتـي يقـوم بموجبهـا كل مـن وزراء خارجيـة الاتحـاد الأوروبـي ومجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربـي بالاجتماع مـرة واحدة في السنة في اجتماع وزاري مشـترك. وكذلـك الاجتمـاع العربـي ـ الأوروبـي الـذي يجتمـع مـرة كل سـنتين علـى المسـتوى الـوزاري.

دخلـت العلاقـات السـعودية-الأوروبية مرحلـة متقدمـة بعـد القـرار الحكيـم الـذي اتخذتـه حكومـة خـادم الحرمـين الشـريفين -يحفظـه الله- بإنشـاء بعثـة مسـتقلة للمملكـة، تعنـى بالاتحـاد الأوروبـي بنهايـة عـام ٢٠١٧م، بهـدف تعميـق العلاقـات مـع الاتحـاد الأوروبـي وتعزيـز سـبل التعـاون المشـترك في مختلـف المجـالات وتقريـب وجهـات النظـر حيـال القضايـا الإقليميـة والدوليـة الهامـة. فمنـذ افتتـاح البعثـة جـرى العديـد مـن الزيـارات المتبادلـة علـى مسـتوى عـالٍ بـين الجانبـين شـملت زيـارة لجنـة الشـؤون الخارجيـة في البرلمـان الأوروبـي للمملكـة، زيـارة معالـي وزيـر الخارجيـة عـادل الجبيـر آنـذاك ولقـاءه بلجنـة العلاقـات الخارجيـة وعـددًا مـن ممثلـي المجموعـات السياسـية، وزيـارة الممثلـة العليـا للشـؤون الخارجيـة والسياسـة الأمنيـة للمملكـة والمشـاركة في القمـة العربيـة الـ٢٩ التـي عقـدت في المنطقـة الشـرقية في ١٥ أبريـل ٢٠١٨م، وعـدد مـن زيـارات معالـي الوزيـر للمشـاركة في المؤتمـر رفيـع المسـتوى المعنـي بإنشـاء قـوات السـاحل الإفريقـي لمكافحـة الإرهـاب، ومؤتمـر بروكسـل الثاني حـول "دعـم مسـتقبل سـوريا والمنطقـة"، وزيـارة المتحـدث الرسـمي باسـم التحالـف العربـي لدعـم الشـرعية في اليمـن والوفـد المشـترك مـن وزارتـي الدفـاع والخارجيـة، وغيرهـا مـن زيـارات المسـؤولين في المملكـة. كمـا وافـق مجلـس الـوزراء برئاسـة سـيدي خـادم الحرمـين الشـريفين ـ يحفظـه الله ـ علـى التباحـث والتوقيـع علـى مشـروع ترتيبـات التعـاون بـين وزارة الخارجيـة السـعودية وجهـاز العمـل الخارجـي في الاتحـاد الأوروبـي وجـاري العمـل حاليًـا مـع الجانـب الأوروبـي بهـذا الشـأن.

للطرفـين وجهـات نظـر متقاربـة في عـدد مـن القضايـا الجوهريـة مثـل المبـادرة العربيـة للسـلام في الشـرق الأوسـط التـي أقرتهـا جامعـة الـدول العربيـة وبدعـم مـن المجتمـع الدولـي بمـا في ذلـك الاتحـاد الأوروبـي. ويواجـه الاتحـاد الأوروبـي والمملكـة العربيـة

السعودية (مع دول مجلس التعاون الخليجي) تحديات مشتركة مثل الإرهاب الدولي وأمن الطاقة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتدهور البيئي.

س: ما هو التأثير المحتمل لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العلاقات السعودية-الأوروبية، في ظل تقارب بعض دول الاتحاد الأوروبي مع إيران؟

ج: لا شك في أن المملكة المتحدة حليف مهم للمملكة العربية السعودية وتربطها علاقات تاريخية وشراكة استراتيجية تمتد لعقود قبل دخول المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، وجود حليف قوي كبريطانيا داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي عامل مهم في تعزيز العلاقات السعودية الأوروبية، ولكن لدى المملكة علاقات مميزة مع عدد من الدول الأوروبية المؤثرة، لذا سيكون التأثير محدودًا نوعًا ما.

في الجانب الاقتصادي، ننظر إلى البريكزيت كفرصة اقتصادية للمملكة، لأنه من المرجح أن يؤدي خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي إلى سعي بريطانيا إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج (في مقدمتها المملكة) من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية، تصب في مصلحة الطرفين وتعزز فرص الاستثمار البريطانية في مشاريع المملكة العملاقة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

س: يعتقد البعض في الشرق الأوسط، أن أوروبا بمثابة البوابة لدعم إيران حيث تبدو أنها تلتف على العقوبات الدولية وتفتح الباب لصفقات تجارية مع إيران وغسيل الأموال، ما هو حقيقة موقف الاتحاد الأوروبي من العقوبات والبرنامج النووي الإيراني؟

ج: ينظر الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاق النووي على أنه أبرز إنجاز دبلوماسي متعدد الأطراف (يكاد يكون الوحيد) له منذ تأسيسه، عملت الدبلوماسية الأوروبية لسنوات طويلة في الإعداد والتفاوض مع الشركاء الدوليين لإنجازه، ولدى الأوروبيين قناعة بأنه لا يوجد بديل لهذا الاتفاق بالرغم من خروج الولايات المتحدة منه، وبرأيهم أن نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة ورعايتها للإرهاب (تجدر الإشارة إلى العمليات الإرهابية التي أحبطت في داخل أوروبا) منفصلة عن قضية الاتفاق النووي ويجب معالجتها في إطار منفصل، فالاتحاد الأوروبي مستمر في تطبيق العقوبات المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وينتقد دعم إيران لجماعات مسلحة وتطوير الصواريخ البالستية. وهناك لجنة رباعية تضم كلاً من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا للتفاوض مع إيران حول الخروقات وتدخلها في زعزعة استقرار المنطقة ودعم الميليشيات وأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية.

س: تنفذ المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ وتعمل على توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع المشاركات .. ما مدى مساهمة أوروبا في تحقيق ذلك، وما حجم الاستثمارات الأوروبية في المملكة وكيف يمكن زيادتها وفي أي المجالات؟

ج: يؤمن مسيرو السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وباعتبار أنها منظمة إقليمية كبرى، بمبدأ العلاقات المتعددة الأطراف ويولونها اهتمامًا كبيرًا، ويعمل الاتحاد الأوروبي على تكثيف نشاطه الدبلوماسي عبر الانخراط بشكل فاعل في حوار مع التجمّعات الإقليمية الأخرى ومن ضمنها مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كما يدل تزايد حجم التبادل التجاري بين الكتلتين على تطوّر العلاقات والتي تمتلك مقوّمات الارتقاء والتطور.

المملكة العربية السعودية، لديها العديد من العوامل الإيجابية لجذب الاستثمارات الأوروبية وتعزيزها كجزء من رؤيتها ٢٠٣٠. يوجد حاليًا تعاون اقتصادي وحجم تبادل تجاري لا يستهان به وتعتمد المملكة على الكثير من الصناعات والخبرات التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. حيث تشير آخر الاحصائيات إلى أن إجمالي تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي والمملكة بلغت قيمة ٥٤,٩ مليار يورو. حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المملكة العربية السعودية ما يقارب ٣٣,١ مليار يورو. بينما بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من المملكة ٢١,٨ مليار يورو. وشهدت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة نموًا ملحوظًا بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧م (من ٣٨,٦٦ إلى ٥٤,٩ مليار يورو) حيث ارتفع إجمالي التجارة بنسبة ٤٢٪ خلال العشر سنوات.

تركزت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المملكة على المنتجات المصنعة (٧٦٪) وخصوصًا الآلات ومعدات النقل (١٣,١٩مليار يورو، ٣٩,٩٪)، والمواد الكيميائية (٥,٣٤مليار يورو، ١٦,١٪). وتعتمد واردات الاتحاد الأوروبي من المملكة بشكل رئيسي على منتجات الوقود والمعادن (١٧,٠٣ مليار يورو، ٧٧,٨٪) والمواد الكيميائية (٣,٦٨ مليار يورو، ١٦,٨٪). وبالمقارنة مع الشركاء

مكامن القوة السعودية لم تعد في تصدير النفط فقط بل في التكرير والنقل والمعادن والغاز والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية

الرئيسيين للاتحاد الأوروبي، تحتل السعودية المرتبة ١٣ بنسبة ١,٥٪ من إجمالي التجارة منذ عام ٢٠١٧م.

إن ما تحققه المملكة من تطور وإنجازات يتطلب تكثيف التعاون الدولي ومن أهمها التعاون مع الاتحاد الأوروبي حيث تلعب الشركات الأوروبية دورًا هامًا في المشاريع المختلفة في المملكة ومن المهم الاستفادة من خبرات الاتحاد الأوروبي التي هي محل اهتمام وتقدير لدى المملكة.

من المعلوم أن المملكة العربية السعودية هي أكبر سوق اقتصادي حر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تمتلك ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي بسبب موقعها الجغرافي الذي يساعدها على الوصول بسهولة إلى أسواق التصدير والاستيراد في أوروبا وآسيا وإفريقيا. كما أن المملكة هي واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، وتأتي في المرتبة التاسعة عالميًا من حيث الاستقرار الاقتصادي والسادسة عشر كأفضل بيئة جذب للاستثمار وهي عضو فعال في مجموعة العشرين G20.

من خلال اللقاءات التي أجريت مع المسؤولين والمختصين في مفوضية الاتحاد الأوروبي المعنيين بالشؤون الاقتصادية والتجارية أشاروا إلى أهمية المملكة الاقتصادية وتطلعهم إلى تعزيز التعاون والمشاركة مع المملكة في العديد من المشاريع الواعدة والتي تمخضت عن رؤيتها ٢٠٣٠. كذلك من خلال المناقشات تم تسليط الضوء على العديد من الفرص للتعاون بين المملكة والاتحاد الأوروبي من خلال تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الأوروبية في مختلف المجالات ومنها النقل والمواصلات، والزراعة والتنمية الريفية، والطاقة، والبيئة، والتقنية الحديثة. كما أن هناك تواصل مستمر بين المختصين في المملكة في هذه المجالات من خلال وزارة الخارجية وبعثة المملكة ونحن نهتم بتوفير كافة التسهيلات وبناء الجسور للتواصل بين المختصين في المملكة والاتحاد الأوروبي للمضي قدمًا في تعزيز التعاون المشترك.

س: السعودية تخطط لتوطين الصناعات بصفة عامة، والصناعات العسكرية بصفة خاصة، وكذلك إنشاء المحطات النووية للأغراض السلمية. كيف ترون رغبة وقدرات مساهمة روسيا في توطين هذه الصناعات، وهل هناك خطوات تمت على هذا الطريق؟ وما الدور الذي يمكن أن تقوم به موسكو كمصدر لتسليح السعودية، وتلبية احتياجاتها من الصواريخ ومنظومة الدفاع الجوي المتقدمة؟

ج: روسيا دولة متقدمة من الناحيتين العسكرية والتقنية، ولمسنا لديها كل ترحيب واستعداد لتطوير التعاون بين بلدينا في المجالات العسكرية والعلمية والتقنية. تطورت علاقات التعاون في المجال العسكري بين البلدين بشكل غير مسبوق. فلأول مرة تحتضن معاهد وأكاديميات روسيا الاتحادية العديد من الطلاب والضباط السعوديين الذين يحضرون دورات تدريبية وبرامج تعليمية، بل ينتظم بعضهم في الدراسة في الأكاديميات العسكرية الروسية ليتخرجوا منها جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الروس. ولأول مرة يجري تنفيذ صفقات تسليح روسية للسعودية على أرض الواقع، وتتضمن لأول مرة أيضًا نقلاً للتقنية وتوطينًا جزئيًا للصناعات العسكرية داخل المملكة العربية السعودية بالشراكة مع روسيا. حيث تهدف رؤية المملكة إلى تحقيق ٤٠٪ محتوى محلي لمجمل الإنفاق العسكري السعودي الضخم بحلول ٢٠٣٠م. ويتعاون البلدان بشكل منتظم ومستمر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وتتبادل أجهزتهما المختصة اللقاءات والمعلومات في هذا المجال المهم. وشكل الجانبان لجنة مشتركة للمشاورات بخصوص مكافحة الإرهاب برئاسة وكيلي وزارة الخارجية، حيث عقدت اجتماعين وينتظر أن تعقد اجتماعها الثالث قريبًا.

س: تعمل المملكة على توطين الصناعة والتكنولوجيا، ما مدى تعاون دول الاتحاد الأوروبي في ذلك، وما هي المجالات التي بدأت تساهم أوروبا فيها أو الممكنة لتوطين الصناعات والخبرات الأوروبية.

ج: أولت المملكة العربية السعودية، عقب تسلّم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -يحفظه الله- مقاليد الحكم في البلاد، مطلع العام ٢٠١٥م، اهتمامًا بالغًا بمسألة توطين الصناعات. وأبرزت "رؤية السعودية ٢٠٣٠ مسألة توطين الصناعات وأولتها أهمية كبيرة.

وتتعاون المملكة مع عدد من دول العالم لتنفيذ هذه الخطة منها عدد من الدول الأوروبية. وكمثال على ذلك خلال الزيارة الأخيرة لسمو ولي العهد لعدد من الدول الأوروبية تم توقيع اتفاقيات عديدة مع دول الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا وبريطانيا وفرنسا. وضمن هذه الاتفاقيات توقيع الشركة السعودية للصناعات العسكرية (SAMI) وشركة نافانتيا للصناعات البحرية الإسبانية عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية إنشاء مشروع مشترك يدير ويوطن أنظمة السفن العسكرية.

وفي مارس ٢٠١٨ م، وقعت الحكومة السعودية مع بريطانيا على عدد من مذكرات التفاهم لتعميق أوجه التعاون والشراكة بينهما، وتعزيز القدرات السعودية الدفاعية، من خلال نقل وتوطين التقنية، والمشاركة الصناعية بين القطاع الصناعي الدفاعي في البلدَين.

كما تم التوقيع مع فرنسا في أبريل ٢٠١٨ م، على اتفاقيات كثيرة منها اتفاقيات للتعاون في مجال توطين الصناعة والتكنولوجيا في مجالات تشمل البتروكيماويات والصناعات العسكرية. كما وقعت مؤخرًا شركة سندس الديباجة السعودية

السياسة الخارجية الأوروبية تخضع لإجماع ٢٨ دولة ومن النادر الموافقة الجماعية لتضارب المصالح لذلك وليبيا ساحة تنافس وأوروبا غير مؤثرة

اتفاقية حصرية لتوريد خامات أولية عسكرية مع شركة سيراج فيراري الفرنسية، على هامش معرض آيدكس ٢٠١٩م، في أبو ظبي. وتهدف الاتفاقية إلى تمكين المصانع المحلية من توفير المواد الأولية لتوطين عدد من المنتجات العسكرية المتخصصة بقيمة مضافة عالية.

ومن خلال لقاءاتنا مع المسؤولين الأوروبيين نجد أن عددًا من الدول الأوروبية تبدي رغبتها في التعاون مع المملكة في مختلف المجالات ومنها الطاقة المتجددة.

س: تخطط دول الاتحاد الأوروبي للاعتماد على الطاقة البديلة، كيف تنظرون إلى مستقبل التعاون بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي في الطاقة وتأثير ذلك على تصدير النفط وأسعاره العالمية؟

ج: يوجد لدى الاتحاد الأوروبي خبرة كبيرة في استخدامات الطاقة المتجددة وفي مجال تطوير مصادر الطاقة الخضراء والنظيفة وهناك تعاون قائم للاتحاد الأوروبي مع عدد من دول العالم لتطوير خدمات الطاقة الحديثة والآمنة والمستدامة. كما أن لدى الاتحاد الأوروبي خبرة كبيرة في تطوير استخدامات الطاقة المتجددة وفي مجال تطوير مصادر الطاقة الخضراء والنظيفة وتقدر المملكة الخبرات الأوروبية وتتطلع إلى المزيد من التعاون المشترك في هذا المجال. حيث سبق أن أقيم المنتدى رفيع المستوى في مدينة جدة بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٨م، بعنوان "اجتماع كفاءة استهلاك الطاقة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية"، بمبادرة من شبكة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لتقنيات الطاقة النظيفة، ومفوضية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة العربية السعودية، وبمشاركة الهيأة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة لبحث فرص التعاون بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي بشأن المعايير وبرامج الاعتماد والتصنيف ذات الصلة بمجال التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والمساعدة على الحفاظ على ثروة المملكة من موارد الطاقة وتعزيز الاقتصاد الوطني كجزء من البرنامج الوطني للكفاءة في استخدام الطاقة.

لدى المملكة العربية السعودية ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم يقدر بـ ٢٢٪ وتوفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم مما يجعل المملكة الوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة، إضافة إلى الموارد الطبيعية في قطاع التعدين. ومع ذلك فإن

مكامن القوة السعودية لم تعد في تصدير النفط فحسب، بل في تكرير النفط والمواد والحركة والنقل والمعادن والغاز والانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية وهو ما يعني أنها تسير في الطريق الصحيح نحو استراتيجية تنويع مصادرها وزيادة دخلها. بالإضافة إلى أن المملكة أمام مشروع غير مسبوق للطاقة الشمسية ستستفيد منه بتوفير ٤٠ مليار دولار بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي بـ ٢٠ مليار دولار وهناك عدد من المشاريع الأخرى الواعدة في مجال الطاقة التي تمثل فرصًا للدول الأوروبية للمشاركة والمساهمة في استثماراتها المستقبلية.

س: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الشرق الأوسط الساخنة ضعيف جدًا ويكاد يكون غائبًا من الأزمة اليمنية والأزمة السورية والأوضاع في ليبيا، هل قبلت دول الاتحاد الأوروبي بدور المتفرج من القضايا العربية دون مشاركة حقيقية بغض النظر عن المساعدات المالية والتصريحات عديمة التأثير، وبما تفسرون ذلك؟

ج: في واقع الحال، للاتحاد الأوروبي سياسة خارجية وأمنية مشتركة، أي أن المواقف التي يتخذها الاتحاد الأوروبي تخضع لإجماع الدول الـ ٢٨ المكونة للاتحاد الأوروبي، بالرغم من وجود تقارب وإجماع في الكثير من القضايا، إلا أنه من النادر أن تصدر مواقف قوية عن الاتحاد الأوروبي يوافق عليها ٢٨ وزير خارجية، لأسباب كثيره من أبرزها تضارب المصالح واختلاف الأولويات، فمثلاً القضية الليبية تعتبر ساحة تنافس بين فرنسا وإيطاليا مما أدى إلى موقف أوروبي غير واضح وغير مؤثر. فلا تزال الدول الأعضاء تحافظ على سيادتها في نسج سياساتها الخارجية.

مع ذلك يقوم الاتحاد الأوروبي بلعب دور مؤثر في القضايا العربية من خلال المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية، فمثلاً بلغ إجمالي إسهام الاتحاد الأوروبي في تلك المجالات لليمن أكثر من ٥٤٤ مليون يورو منذ العام ٢٠١٥م.كما يواصل الاتحاد الأوروبي دعم واستكمال جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص مارتن غريفيث في تحقيق تسوية سلام في اليمن، ويعد الاتحاد الأوروبي واحدًا من ٢٥ عضوًا في لجنة المانحين للمرفق الدولي لصندوق تعمير العراق، التي دخلت حيز التنفيذ من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد تم إنشاء هذا المرفق بقصد توجيه الدعم المُقدّم لإعادة الإعمار والتنمية في العراق.

وفيما يخص القضية الفلسطينية يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط وهو عضو في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط (بجانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة)، من أجل التوصل إلى حل الدولتين والذي يستند إلى خارطة الطريق للسلام ٢٠٠٣م، ويناقش مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي هذه الجهود بشكل منتظم.

وسيتشارك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في استضافة المؤتمر الثالث حول دعم مستقبل سورية والمنطقة والذي سيعقد في بركسل في ١٢-١٤ مارس الحالي. استنادًا إلى المؤتمرين السابقين، يستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم إلى عملية جنيف بقيادة الأمم المتحدة من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي الإقليمية حول مستقبل سورية.

في العام ٢٠١٨م، مدّد المجلس التدابير التقييدية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على خلفية الوضع في سورية إلى ٢٠١٩م. وتشمل العقوبات المطبقة حاليًا حظرًا على النفط، كتدابير تقييدية على استثمارات محددة، وتجميد أصول مصرف سوريا المركزي ضمن الاتحاد الأوروبي، كما تشمل قيودًا على تصدير التجهيزات والتكنولوجيا التي لعلها تُستخدم في القمع الداخلي، إضافة إلى التجهيزات والتكنولوجيا المستخدمة في مراقبة أو اعتراض الإنترنت أو الاتصالات الهاتفية. إضافة إلى ذلك، تم استهداف ٢٦١ فردًا و٦٧ كيانًا عبر منع السفر وتجميد الأصول على خلفية القمع العنيف ضد السكان المدنيين في سوريا..

س: تكتفي دول الاتحاد الأوروبي بالحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية في الشرق الأوسط، لكن دون تقديم مساعدات وحلول عملية تساعد الدول النامية على النهوض الاقتصادي والسياسي، لماذا؟ ومتى تتفاعل أوروبا مع جيرانها العرب بشكل أكثر تأثيرًا؟

ج: يتبنى الاتحاد الأوروبي بمؤسساته المختلفة مواقف واضحة تجاه مستجدات مواضيع حقوق الإنسان لدى الدول الأعضاء وكذلك حول العالم وخصوصًا لدى الدول النامية، ويحاول الاتحاد الأوروبي التأثير على الدول الأعضاء بتحويل هذه المواقف إلى سياسات على أرض الواقع وهذا ناتج من كون أهم المبادئ التي أنشئ عليها الاتحاد الأوروبي هي الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان داخل منطقة الاتحاد الأوروبي وأيضًا حول العالم. ونرى في الفترة الأخيرة مؤشرات لمزيد من التقارب بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية يتثمل ذلك في عقد قمة بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وهي الأولى من نوعها وتناولت أجندة هذه القمة العديد من القضايا الحساسة والشائكة التي تهم كافة الأطراف المعنية.

من ناحية أخرى، فإن المملكة العربية السعودية تشترك والاتحاد الأوروبي في تنفيذ العديد من المبادرات الإنسانية تجاه دول العالم، منها على سبيل المثال عقد مؤتمر "دعم مستقبل سورية والمنطقة" برئاسة الاتحاد الأوروبي الذي عقد في بروكسل في شهر أبريل ٢٠١٨م، وشاركت المملكة فيه بحضور معالي وزير الخارجية السعودي -في حينها- عادل الجبير، حيث قدمت المملكة مبلغ ١٠٠ مليون دولار عبر مركز الملك سلمان للإغاثة

حركات إسلامية واجهت حصارًا في دولها بنت شبكات في أوروبا عبر منظمات ومراكز ثقافية ودعاة وأكاديميين وناشطين وصحافيين

للشعب السوري الشقيق. كما أن المملكة تؤمن بمبدأ الحوار مع كافة شركائها الدوليين في جميع القضايا المختلفة شريطة أن يكون هذا الحوار مبنيًا على أساس الاحترام المتبادل وتقبل الاختلافات الثقافية والمجتمعية لكل طرف منهما.

س: أوروبا تتهم دول المنطقة بتصدير الإرهاب فيما تحتضن الجماعات الإرهابية وجماعات الإسلام السياسي الهاربة من دول الشرق والجنوب، ما يعتبره البعض أن أوروبا تساعد على صناعة الإرهاب.. متى وكيف يكون لدول الاتحاد الأوروبي سياسة واضحة تجاه احتضان الجماعات الإرهابية وجماعات الإسلام السياسي تحت شعارات اللجوء السياسي وغيرها من شعارات براقة وخادعة؟

ج: عرفت بعض دول الاتحاد الأوروبي وخاصة دول أوروبا الغربية التي استعمرت كثيرًا من البلدان الإفريقية والآسيوية وخاصة العربية والتي انتقل كثير من سكان تلك البلدان إلى هذه الدول طلبًا للعمل والعيش واندمجوا في المجتمعات الأوروبية مع تمسكهم بدينهم الإسلامي وثقافاتهم. وقد أهملت وهمشت بعض هذه الفئات مما سهل تجنيدهم في جماعات متطرفة وإرهابية ترفع شعار الدفاع عن الإسلام والمسلمين والدليل على ذلك وجود الكثير ممن يحملون جنسيات أوروبية التحقوا بتنظيم داعش في العراق وسوريا وليبيا.

ومن جانب آخر، أصبحت بعض العواصم الأوروبية ملاذًا لكثير من الهاربين من العدالة في بلدانهم ومتهمين بانتمائهم إلى منظمات وجماعات متطرفة بغطاء "المعارضة السياسية" وتحت شعار "اللجوء السياسي" *ومع مرور الزمن تمكنت الحركات الإسلامية التي واجهت حصارًا قاسيًا في دولها الأصلية من بناء شبكة قوية في أوروبا، عبر إنشاء المنظمات الإسلامية، والمراكز الثقافية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب (شبكة مستقلّة) من الأفراد، والدعاة، والأكاديميين، والناشطين، والصحافيين.

أصبح للإسلام السياسي في أوروبا حضور سياسي مؤثر وحظي بقبول من المؤسسة السياسية الأوروبية إلا أن تعرضت عدد من الدول الأوروبية إلى هجمات إرهابية كبرى، أنتجت وعيًا أكبر لدى المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء للتهديد الفعلي التي تشكلها هذه الجماعات والمنظمات، مما جعل هذه الدول تركز على كيفية محاربة ظاهرة التطرف الديني من خلال إنشاء آليات لتبادل المعلومات و إنشاء منصب منسق مكافحة الإرهاب في المجلس الأوروبي الذي يشغله حاليًا السيد/ جيل دكركوف والذي تربطه علاقات وثيقة مع المملكة ودول المنطقة حيث عبر في أكثر من مناسبة عن ضرورة الاستفادة من التجربة السعودية في هذا المجال*

يمكن أن يكون لأوروبا سياسة واضحة حينما يكون هنالك قرارات جاده لوقف الدول الداعمة للإرهاب ومحاسبة المتورطين بالإرهاب والجماعات المتطرفة التي تمول من قبل دول مارقة. تجدر الإشارة إلى أنه هناك حوار مستمر مع الجانب الأوروبي يهدف إلى تقريب وجهة النظر بهذا الشأن.

س: كيف تساهم أوروبا بشكل أكثر فعالية في حل معضلة الهجرة غير الشرعية ومساعدة الدول الفقيرة للقضاء على هذه الظاهرة؟

ج: اتخذ الاتحاد الأوروبي عددًا من التدابير لمواجهة الهجرة غير الشرعية ومنها عملية صوفيا قبالة السواحل الليبية التي ساهمت في الحد من شبكات تهريب المهاجرين في جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع عدد من دول عبور المهاجرين للتخفيف من الأعباء المترتبة على الدول المستضيفة للاجئين السوريين.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة باعتبارها لاعب رئيسي في الحفاظ على استقرار المنطقة تساهم في تخفيف تداعيات أزمة الهجرة على الدول الأوروبية الأمر الذي يحتل أولوية عليا لدى الاتحاد الأوروبي. إذ أن ارتفاع مؤشرات الفقر وتزايد الاضطرابات السياسية في المنطقة يزيد معه تدفق اللاجئين من هذه الدول إلى أوروبا مما يشكل تحديًا كبيرًا لدول الاتحاد الأوروبي ومسألة خلاف بين دوله الأعضاء. وقد قامت المملكة على سبيل المثال باستضافة ما يقارب ٢.٤ مليون من الأشقاء السوريين وكذلك أكثر من ٢ مليون من الأشقاء اليمنيين الذين فروا من بلدهم جراء تدهور الأوضاع فيها، وقد قدمت لهم المملكة كافة سبل الحياة الكريمة وعوملوا معاملة المواطنين من ناحية حق التعليم والرعاية الصحية والتوظيف بالإضافة إلى الخدمات الأساسية الأخرى. كما قامت المملكة بالاستجابة لنداء الحكومة الشرعية في اليمن وقادت التحالف الدولي لدعم الشرعية في اليمن ضد ميليشيا الحوثي الانقلابية وذلك حماية لليمن من التحول لدولة فاشلة وما قد يسببه ذلك من مشاكل كثيرة تؤثر على الاتحاد الأوروبي .

تبعـات الإقليميـة المتزايـدة والإدارة المنفـردة للانسـحاب مـن التكتـلات

الـخروج الـبريـطـانـي.. الأسـبـاب والـمـكـاسـب والـخسـائـر

تهيمن على العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية منذ منتصف القرن العشرين وما بعده ظاهرتي العولمة والإقليمية، فهي تتأرجح بين العولمة المتصاعدة والإقليمية المتزايدة؛ فالعولمة تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية والعمل على نقل الرأسمالية عبر العالم من مختلف جوانبها الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، أما الإقليمية فهي حالة وسطية بين محلية ضيقة النطاق وعولمة تدعو إلى الانفتاح في شتى المجالات. إن هذه الحالة الوسطية " الإقليمية" تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في جميع المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية الكلية للقوى المهيمنة من دون الانغماس في الانعزال الاقتصادي والسياسي، فهي تحاول الزيادة في رفاهية الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي.

د. مسرحد بلال

إن الإقليمية بقدر ما تحمله من مزايا ومراكز قوة لأعضائها من زيادة سعة حجم الأسواق، وحرية حركة الأفراد، وتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية بشكل عام للأقاليم أو الدول الأعضاء؛ فإنها في نفس الوقت قد تؤدي إلى تفاقم مشكلات إقليمية كانت موجودة بالأصل، كما قد تضيف أو تنشئ مشكلات إقليمية جديدة. فمفهوم الإقليمية مرتبط بالأساس بالنظام السياسي؛ إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى التجارة والاقتصاد؛ فظهرت تكتلات وهيآت إقليمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي كأدوات دولية لإدارة الشؤون الاقتصادية في العالم، وظهرت في نفس السياق منظمات وتكتلات إقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية والسوق الأوروبية المشتركة.

التكتلات الإقليمية ... دوافع الانضمام وإشكالية الانسحاب بإرادة منفردة

يعد التكتل الإقليمي حسب ميثاق هيأة الأمم المتحدة تعاونًا سياسًيا واقتصاديًا بين مجموعة من الدول تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وتسعى إلى تحقيق هدف مشترك في إطار الأمن والسلم الدوليين؛ إلا أن العنصر الجغرافي لم يعد شرطًا وجوبيًا للإقليمية بل يكفي وجود تقارب سياسي أو إيديولوجي بين أعضاء التكتل. إن من أهم شروط تحقيق التكتل الإقليمي في العصر الحديث إحداث التكامل الاقتصادي أو ما يسمى الإقليمية الجديدة، الذي يتطور فيما بعد إلى الاندماج الاقتصادي والسياسي. وتعد التكتلات الإقليمية من أهم خصائص النظام العالمي الجديد؛ حيث تشمل بمختلف أشكالها ٧٥٪ من دول العالم بما يعادل ٨٠٪ من السكان، وتشغل حوالي ٨٥٪ من التجارة العالمية.

إن دوافع الانضمام إلى تكتل إقليمي تتعدد وتتنوع، فمنها ما هو اقتصادي متمثل في رغبة الدولة في توسيع حجم أسواقها وزيادة فرص الاستثمار، والاستفادة من خفض القيود الجمركية داخل التكتل، لرفع نسب النمو الاقتصادي، ومستوى رفاهية شعوبها، كما أن التكتل الإقليمي يمكن أن يحميها في حالة ما إذا تعرض اقتصادها إلى قيود خارجية أو حرب تجارية، ومن الدوافع ما هو سياسي وأمني كتعزيز الأمن القومي للدولة العضو في التكتل في مواجهة الكيانات الدولية والقوى الاقتصادية والعسكرية الكبرى في العالم. ونظرًا للأهداف الهامة التي يمكن أن تحققها الدولة العضو في التكتل الإقليمي والمكاسب التي يمكن أن تجنيها؛ فإن ذلك لا يغنيها عن الخضوع لمجموعة من الشروط والالتزامات التي تفرضها الإرادة الجماعية للتكتل.

كما أن الخروج من التكتل سواء من خلال إسقاط العضوية من الأعضاء لسبب من الأسباب، أو الانسحاب بإرادة منفردة

التكتلات الإقليمية من خصائص النظام العالمي الجديد وتشمل ٧٥٪ من العالم و٨٠٪ من السكان و ٨٥٪ من التجارة العالمية

من الدولة العضو، يخضع إلى مواثيق التكتل الإقليمي، وكل تكتل يضع مجموعة من الآليات والإجراءات القانونية لذلك. وبغض النظر عن الأسباب التي يمكن لدول التكتل إسقاط عضوية عضو من الأعضاء؛ إلا أن ما يهمنا في هذا المقام تلك الحالات التي تكاد تكون نادرة والمتعلقة بالإرادة المنفردة للانسحاب من قبل الدولة العضو، وخاصة ما إذا كانت تشكل ثقلاً سياسيًا واقتصاديًا في التكتل، وقد مرّ على عضويتها زمن طويل تشابكت فيه مصالحها المحلية مع المصالح الكبرى للتكتل، وفي خضم ذلك تكون قد استفادت خلال فترة عضويتها من امتيازات هامة من الصعب فقدها نظرًا للآثار المترتبة على ذلك محليًا على الدولة العضو وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التزامات الدولة العضو في التكتل تكون قد ساهمت في القوة الاقتصادية والسياسية للتكتل الإقليمي. وانطلاقًا من هذه العوامل فإن نتائج الانسحاب من التكتل الإقليمي سوف تشكل عبئًا ثقيلاً على كلا الطرفين نظرًا للمكاسب المحققة والالتزامات المفروضة.

يمكن أن نسقط هذه الوضعية على أزمة البريكست البريطاني والاتحاد الأوروبي؛ حيث معاهدة لشبونة لعام ٢٠٠٩م، أتاحت المادة الخمسون (٥٠) منها الخروج من الاتحاد بإرادة منفردة وفق آلية للخروج تجرى من خلال مفاوضات لا تتجاوز العامين (٠٢)، يتم فيها التوقيع على اتفاقية للخروج للدولة الراغبة في الانسحاب من جهة، وللتكتل الإقليمي من جهة أخرى؛ فالإشكال المطروح هنا يتمثل في حالة ما إذا تعثرت مفاوضات الخروج باتفاق يحمي مصالح الطرفين خلال الفترة المنصوص عليها في المعاهدة. وانطلاقًا من هذا يتم اعتبار الانسحاب بإرادة منفردة من أي تكتل مشكلة، والخروج من دون اتفاق بين الدولة العضو والتكتل مشكلة أكبر وتترتب عنها تداعيات سياسية واقتصادية لكلا الطرفين، فالانسحاب يتعلق بمجموعة من العوامل والضوابط التي تتحكم فيه والتي تتمثل في مدى تجذر العلاقة بين الدولة العضو والتكتل الإقليمي ويمكن قياسها بالمدى الزمني لعلاقة الارتباط، ومستوى الثقل الذي تتمتع به هذه الدولة من خلال التزاماتها ومساهماتها في التكتل سياسيًا واقتصاديًا، ومستوى الامتيازات التي تحصل عليها مقابل عضويتها في التكتل. ونشير هنا إلى أن هذا الإشكال يحصل حتى وإن كان ثقل الدولة العضو الراغبة في الانسحاب ضعيفًا من خلال التزاماتها ومساهماتها الاقتصادية والسياسية في التكتل، كون أن انسحابها يخضع إلى اتفاق بينها وبين التكتل ممّا يتيح لها إمكانية الانسحاب بأخف الأضرار وبامتيازات يوفرها لها، وهذا ما يشكل عبئًا على التكتل وإشكالاً بحد ذاته. لأن أي دولة عضو تقرر الانسحاب من التكتل تحاول الوصول إلى اتفاق يضمن لها معاملة خاصة أو أفضلية في المعاملة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية.

الاتحاد الأوروبي – بريطانيا... تاريخ من التعارض في التوجهات والرؤى

الإتحاد الأوروبي من التكتلات الإقليمية التي تعتبر نموذجًا في العصر الحديث، وهو من أكبر التكتلات ذات الطابع الاقتصادي وأكثرها تطورًا ، فقد مرّ بمراحل تطور التكتلات الاقتصادية إلى أن وصل إلى الاتحاد النقدي، وماتزال تفاعلات الاندماج والتكامل في أوجها ولم تصل بعد إلى غايتها المرجوة، وهو يضم مجموعة معتبرة من الدول تختلف شعوبها لغة وثقافة وتاريخًا وقومية؛ إلا أنه يجمعها الجوار والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها على الصعيد العالمي، ويعتبر نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن، ونتيجة لعدة مبادرة وقّعت (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، لوكسومبورغ) معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١م، وانبثقت عنها معاهدتين جديدتين في روما عام ١٩٥٧م، تتعلق الأولى بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، وتتمثل الثانية في تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تطورت لتصبح السوق الأوروبية المشتركة، وتوالى في ما بعد انضمام الدول الأوروبية إلى السوق، وفي عام ١٩٨٦م، تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أدى في ما بعد إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي، ولقد جاءت معاهدة "ماستريخت" عام ١٩٩٢م، بتعديلات جوهرية على معاهدة "روما" من خلال التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإلغاء كافة الحواجز بين الأعضاء، والاتفاق على الوحدة النقدية الكاملة، ودخلت بنود المعاهدة حيز التنفيذ عام ١٩٩٤م، ليبدأ عهد الاتحاد الأوروبي الذي يضم ١٢ دولة بتعداد سكاني يفوق ٣٨٠ مليون نسمة، وبمساهمة في الاقتصاد العالمي بنسبة ٢٥٪، وبمبادلات تجارية بين أعضائه بلغت ٧٠٪. وفي عام ١٩٩٥م، أصبح يضم

١٥ دولـة، وبعدهـا في عـام ٢٠٠٤ م، شـهد أكبـر عمليـة توسـع بانضمـام ١٠ دول جديـدة فسـاهم ذلـك بزيـادة في عـدد سـكانه إلى أكثر من ٤٥٠ مليون نسمة، كما شهد عام ٢٠١٣ م، انضمام كرواتيـا ليصـل عـدد أعضائـه إلـى ٢٨ دولـة.

تميـزت العلاقـة البريطانيـة -الأوروبيـة قبـل الاسـتفتاء البريطانـي علـى مغـادرة الاتحـاد الأوروبـي، بحالـة يمكـن وصفهـا بـ "عـدم الارتيـاح المتبـادل"، القائمـة علـى تاريـخ طويـلٍ مـن عـدم الثقـة، وعـدم الانسـجام في التوجهـات والـرؤى بـين بريطانيـا والجماعـة الأوروبيـة، وبخاصـة مـع الدولتـين الكبيرتـين في الاتحـاد؛ ألمانيـا وفرنسـا. ولـم تكـن بريطانيـا متحمسـة يومًـا لعمليـة التكامـل والاندمـاج الأوروبـي؛ إذ لـم تكـن بـين الـدول السـت التـي وقعـت علـى اتفاقيـة رومـا لتأسـيس المجموعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة عـام ١٩٥٧م، (ألمانيـا، فرنسـا، إيطاليـا، هولنـدا، بلجيـكا، ولوكسـمبورغ)، بـل نـأت بنفسـها عنهـا، وتأخـر انضمامهـا حتـى عـام ١٩٧٣م، بعـد أن عارضـت فرنسـا طلـب انتسـابها مرتـين. وقـد كان طلـب انضمامهـا أمـرًا حتميًـا نتيجـة الانهيـار الاقتصـادي والسياسـي الـذي كانـت تعانـي منـه بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة.

كمـا عرقـل الموقـف البريطانـي اسـتكمال الاندمـاج الأوروبـي مـرات، ولطالمـا اعتبـرت بريطانيـا نفسـها، دولـةً أطلسـيةً أكثـر منهـا أوروبيـة، متخـذة سياسـة اقتصاديـة وخارجيـة أكثـر قربًـا مـن أمريـكا. لكـن ذلـك لـم يمنعهـا مـن التطلـع لتحقيـق مصالـح كبـرى مـن خـلال الانضمـام للنـادي الأوروبـي مـن ناحيـة، والاسـتمرار في دورهـا التاريخـي لمنـع هيمنـة فرنسـية -ألمانيـة مشـتركة علـى القـرار الأوروبـي، مـن ناحيـة أخـرى. وقـد كانـت دائمـا مـا تحمـل توجهـات ورؤى معاكسـة لأفـكار المجموعـة الأوروبيـة منطلقـة مـن نظرتهـا التشـاؤمية حـول أهميـة ونجاعـة البنـاء الأوروبـي.

وكان الرئيـس الفرنسـي "شـارل ديغـول" قـد تنبـأ بكراهيـة بريطانيـا للمجموعـة الأوروبيـة قبـل انضمامهـا إلـى السـوق الأوروبيـة المشـتركة حـين قـال إن بريطانيـا تحمـل كراهيـة للكيانـات الأوروبيـة، وحـذر الـدول الأوروبيـة آنـذاك مـن فـرض بريطانيـا كعضـو في السـوق الأوروبيـة المشـتركة، معتبـرًا عضويتهـا سـتؤدي إلـى تحطيـم السـوق. وتكمـن مشـكلة بريطانيـا في أنهـا تريـد أن تكـون جـزءًا مـن أوروبـا مـن دون أن تكـون عضـوًا حقيقيـا فيهـا، والدليـل عـدم قبولهـا الانخـراط في مشـاريع أوروبيـة عديـدة مـن أهمهـا عـدم دخولهـا في في نظـام تأشـيرات الدخـول لأوروبـا " شـنغن"، ولـم تتبـنّ العملـة النقديـة الموحـدة "اليـورو" وأبقـت التعامـل بعملتهـا "الجنيـه الإسـترليني".

حصلـت عـام ٢٠١٢ م، علـى إعفـاء مـن الاتفـاق المالـي الأوروبـي بعـد اعتراضهـا علـى البنـد الثالـث الـذي يتيـح للمحكمـة الأوروبيـة صلاحيـة مراقبـة الموازنـات المحليـة، وفـرض عقوبـات علـى كل دولـة ترفـض تطبيـق قواعـد الميزانيـة المتوازنـة. إضافـة إلـى الوضـع المتميـز الـذي تتمتـع بـه داخـل الاتحـاد بموجـب أربعـة اسـتثناءات مـن قوانـين الاتحـاد وهـي: ميثـاق الحقـوق الأساسـية، السياسـة النقديـة والاقتصاديـة بموجـب البروتوكـول ٢٥ مـن اتفاقيـة ماسـتريخت، الحريـة والأمـن والعدالـة بموجـب بروتوكـول ٣٦ مـن معاهـدة لشـبونة، والاسـتثناء الأهـم مـن بنـد حريـة تنقـل الأشـخاص في منطقـة الشـنغن بموجـب بروتوكـول ١٩ مـن معاهـدة لشـبونة.

ولبـى الاتحـاد الأوروبـي عـام ٢٠١٦م، مطالـب أخـرى لبريطانيـا بغـرض التأثيـر علـى الشـعب البريطانـي للتصويـت ببقـاء دولتهـم في الاتحـاد، تمثلـت في عـدم إلـزام بريطانيـا باندمـاج سياسـي أوروبـي أبعـد ممـا يتيحـه الوضـع القائـم، وتقييـد حصـول المهاجريـن مـن دول الاتحـاد علـى إعانـات اجتماعيـة خـلال الـ ٤ سـنوات الأولـى مـن إقامتهـم، والأهـم منـح البرلمانـات الوطنيـة مزيـدًا مـن السـلطة في الاعتـراض علـى تشـريعات بروكسـل في حـال رفـض ٥٥٪ مـن أعضـاء البرلمانـات الوطنيـة إقـرار التشـريع.

الانسحاب البريطاني المنفرد..الأسباب والتداعيات

منـذ التوقيـع علـى اتفاقيـة ماسـتريخت المؤسِّسـة للاتحـاد الأوروبـي عـام ١٩٩٢م، تعالـت في بريطانيـا أصـواتٌ تتسـاءل عـن مسـتقبل العلاقـة مـع الاتحـاد الأوروبـي. وعلـى الرغـم مـن الضغـوط التـي مورسـت علـى رؤسـاء الحكومـات البريطانيـة المتعاقبـين خـلال العقديـن الماضيـين لتنظيـم اسـتفتاء حـول عضويـة بريطانيـا في الاتحـاد، فـإنّ أحـدًا لـم يرضـخ لهـذا الطلـب. ووقـع التحـول الجوهـري عندمـا عـاد المحافظـون إلـى الحكـم بعـد غيـاب اسـتمر ١٣ عامًـا، إذ طرحـت حكومـة رئيـس الـوزراء الجديـد حينهـا، "ديفيـد كاميـرون"، في عـام ٢٠١٠م، فكـرة الاسـتفتاء المعطّـل، فقـد وعـد بـأنّ أيـة اتفاقيـة أوروبيـة تعطـي سـلطات أكبـر لبروكسـل علـى حسـاب الـدول الأعضـاء يجـب أن يتـم التصديـق عليهـا مـن خـلال التصويـت أو اسـتفتاء شـعبي. ومـع بدايـة عـام ٢٠١٣م، ذهـب كاميـرون خطـوة أبعـد عندمـا أعلـن عـزم حكومتـه إجـراء اسـتفتاء علـى البقـاء أو الخـروج مـن الاتحـاد الأوروبـي.

أدلـى البريطانيـون في ٢٣ يونيـو ٢٠١٦م، بأصواتهـم حـول عضويـة بلادهـم في الاتحـاد الأوروبـي في اسـتفتاءٍ دعـا إليـه رئيـس الـوزراء البريطانـي ديفيـد كاميـرون. وشـارك في الاسـتفتاء ٤٦,٥٠١,٢٤١ مليـون ناخـب، وجـاءت نتائـج التصويـت لمصلحـة خيـار الخـروج بنسـبة ٥١,٩٪ (١٧,٤١٠,٧٤٢ مليـون) مقابـل ٤٨,١٪ (١٦,١٤١,٢٤١ مليـون) لمصلحـة البقـاء في الاتحـاد الأوروبـي. وقـد لوحـظ مـن خـلال دراسـة السـلوك التصويتـي للبريطانيـين وجـود انقسـامٍ بـين الشـباب الذيـن صوتـوا للبقـاء في

الاتحاد الأوروبي بنسبة ٧٣٪ في الفئة العمرية (١٨-٤٢ سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر سنًا (٥٥-٦٤ سنة) التي صوتت للخروج بنسبة ٥٧٪.

لبريطانيا عدة أسباب دفعتها لاتخاذ مثل هذا القرار رغم ما يسببه من تداعيات على مكانتها الاقتصادية والسياسية تتمثل في: التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين؛ إذ يكاد يصل عدد المهاجرين في بريطانيا إلى مليون مهاجر وهو ما يشكل عبئًا اقتصاديا وخطرًا على أمنها، والتأثير على النسيج الاجتماعي للمجتمع البريطاني، وترى بريطانيا أن تدفق المهاجرين سببه القوانين المتساهلة للاتحاد الأوروبي. إضافة إلى ذلك التكاليف المالية الكبيرة التي تقع على عاتقها كعضو في الاتحاد والتي تقدر بنحو ٢٠٠ مليار جنيه استرليني وهو ما يمثل ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي لها، ومن بين الأسباب أيضًا تخوفها من تراجع دورها ومكانتها من خلال ملاحظتها استئثار دول منطقة اليورو على مقاليد اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أسباب أخرى لا تقل أهمية، ولقد أثارت نتائج الاستفتاء حالةً من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهدّدت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه. وطُرحت أسئلةٌ حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي، وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار، بعد أن أخذت أصواتٌ تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين.

إن الحديث عن إشكالية الإرادة المنفردة للانسحاب من التكتلات الإقليمية ينسجم بدرجة كبيرة مع الحالة البريطانية، كون أن هذا الإنسحاب ومهما كانت أسبابه بالنسبة للجانب البريطاني سيحدث حسب المراقبين إشكالات كبيرة وعديدة لكلا الطرفين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، نظرًا لما تمثله بريطانيا من ثقل في المعادلة الأوروبية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية ونووية، ولقد أجبرت المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة الاتحاد الأوروبي على التفاوض مع العضو المنسحب إراديا، وهذا ما شكل إشكالاً عن محتوى الاتفاقية التي ستنجم عن مفاوضات الانسحاب، وعن نوعية العلاقة المستقبلية بين الكيانين، بما أن الدولة التي كانت عضوًا وانسحبت بإرادة منفردة يحق لها البحث عن اتفاقية للخروج تحاول من خلالها الاستفادة من معاملة تفضيلية لما تتموقع خارج الاتحاد حتى لا تحدث القطيعة الكاملة مع الكيان الذي كانت تنتمي إليه، والذي على إثرها سوف تخسر الكثير من الامتيازات التي كانت تحصل عليها كعضو، وبالتالي إمكانية تأثير ذلك على وضعيتها الاقتصادية المحلية ومكانتها السياسية.

يمكن إظهار هذا الإشكال من خلال جملة من التداعيات التي ستنجر عن هذا الانسحاب والتي تؤثر سلبا على كلا الطرفين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

تميزت العلاقة البريطانية ـ الأوروبية بـ "عدم الارتياح المتبادل وغياب الثقة وضعف الانسجام

فمن الجانب البريطاني؛ بغض النظر عن الإيجابيات التي سيمنحها لها الانسحاب من الاتحاد من استرجاع جزء من سلطة القرار الاقتصادي والسياسي بوجه خاص وتحررها من الالتزامات المفروضة بحكم العضوية، فإن انسحابها لا يخلو من مجموعة من الإشكالات التي ستلاقيها خصوصًا إذا ما تم الخروج من دون التوصل إلى اتفاق مبرم بينها وبين المجموعة الأوروبية؛ فقد تحصل هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات في لندن وبذلك انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أو لوكسومبورغ أو إلى فرانكفورت؛ حيث مقر البنك المركزي الأوروبي، فضلًا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا. ويمكن توقّع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا علمنا أنّ الاتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول لبريطانيا؛ إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام ٢٠١٥م، ما نسبته ٤٤٪من إجمالي صادراتها، علمًا أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي، ولا يبدو أنّ ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الانفصال.وحسب تقرير حكومي بريطاني فإن الناتج القومي الإجمالي سينخفض بنسبة ٦,٦٪ بعد الانسحاب بحلول سنة ٢٠٣٠م، مقارنة بارتفاعه بنسبة تتراوح ما بين ٣,٤٪-٤,٤٪ خلال نفس الفترة عند استمرار بريطانيا في الاتحاد. كما سيمس ذلك تراجعًا في قيمة الجنيه الاسترليني.

ومن المتوقع أيضًا تداعيات كبيرة متعلقة بحُرّية تنقّل الرعايا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي؛ إذ هناك نحو ١,٢٦ مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينها إسبانيا

بريطانيا تعتبر نفسها دولةً أطلسيةً أكثر منها أوروبية وأقرب إلى أمريكا ولا تسمح بهيمنة فرنسية -ألمانية على القرار الأوروبي

(٣٨١ ألفًا) وإيرلندا (٢٥٣ ألفًا) وفرنسا (١٧٢ ألفًا) وألمانيا (٩٦,٩ ألفًا) وإيطاليا (٧٢,٢٣ ألفًا). كما كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تمكّن المواطن البريطاني من التنقّل بحرية والعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريح خاص، أما بعد الانسحاب فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخول لدول الاتحاد. وفضلًا عن ذلك هناك تساؤلات حول مصير عددٍ كبيرٍ من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسساتٍ أوروبية، وعلى وجه الخصوص في بروكسل.

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها، فقد تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته ٦ كيلومترات، والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش ٣٣ ألف بريطاني. وفي الشمال يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين إيرلندا الشمالية وجمهورية إيرلندا؛ ما يؤثر في حركة الأفراد. وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا؛ إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا التي رأت أنّ تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدًا، لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغمًا عنهم بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.

أما من جانب الاتحاد الأوروبي فتداعيات الانسحاب لا يستهان بها كذلك، فالخروج البريطاني سيفقد الاتحاد الأوروبي ١٢,٥٪ من سكانه وقرابة ١٥٪ من قوة اقتصاده، كما أنه سوف يخسر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي. وفيما يتعلق بعملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، فإنّ خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد؛ إذ نّ خروجها سيؤدي إلى فقدان ٢٩ من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي و ٧٣ مقعدًا في البرلمان الأوروبي (٨,٥٪من الوزن النسبي للتصويت)؛ ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تغيّرٍ في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلًا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا).

كما أنّ غياب بريطانيا كدولةٍ غير عضو في منطقة اليورو سيغيّر من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (١٩ دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (٨ دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركًا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

ومن الناحية الإستراتيجية، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني -الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية. كما تتنامى الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا). إنّ هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود.

بفعل الإشكالات الكبيرة التي تبدو جلية في العلاقة بين العضو والمجموعة، بين الجزء الكل، فإن الصعوبة لم تعد قاصرة على محاولات انضمام العضو إلى المجموعة من خلال الشروط التي تفرضها المجموعة والالتزامات الواجب التقيد بها، بل تعدت حتى لما يريد العضو بإرادة منفردة الانفصال عن المجموعة والانسحاب من التكتل الذي انضم إليه بإرادته؛ إذ أن فترة العلاقة بين العضو المنسحب والتكتل والآثار المترتبة عن هذه العلاقة لا يمكن محوها بسهولة خاصة إذا ترتبت عنها مكاسب وامتيازات متبادلة لكلا الطرفين، وبالتالي أصبح الانسحاب إشكالا يفرض على الطرفين إيجاد الصيغة المثلى لتفادي القطيعة التامة التي يمكن أن تتسبب في خسائر لكلا الطرفين، وخاصة للعضو المنسحب الذي تجده ورغم قراره الانفرادي يبحث عن علاقة خاصة ومعاملة تفضيلية قصد الإبقاء على بعض الامتيازات التي كان يحصلها من التكتل وتفادي الإضرار بمصالحه المحلية بفعل قرار الانسحاب.

* أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر

مستقبل العلاقات الأوروبية الخليجية من المنظور الخليجي

ثلاث خطوات كبرى وحوار جاد لإنجاح التعاون الخليجي - الأوروبي

تتشكل في العالم اليوم علاقات دولية عن أسس جديدة، غير تلك التي بُنيت عليها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي استقرت ثوابتها لأكثر من سبعة عقود، والأسس الجديدة لم تتبلور بعد، بل هي ضبابية ومغلقة، والكثيرون يتخوفون من نتائجها، ومع ذلك يمكن رصد مؤشرات السياسة الدولية المستجدة، وتتمثل بعضها بانسحاب جزئي (غير منظم) للولايات المتحدة من الساحة الدولية، وكذلك إثارة بعض التساؤلات حول نجاعة عدد من المؤسسات الدولية المشتركة على رأسها تحالف الأطلسي "الناتو"، ثم بروز ملحوظ لما يمكن أن يسمى (الخوف على الهوية) في المجتمعات الغربية، ومحاولة بناء جدران عالية ضد الهجرة، والخوف من الآخر بشكل عام، مع قبول واسع لهجرة رؤوس الأموال!

د. محمد غانم الرميحي

يقابل ذلك تمدد جزئي لكل من دولة روسيا الاتحادية (سياسيًا) في الفضاء المجاور، والصين (اقتصاديًا) على المستوى العالمي. في حين تضرب أوروبا موجة من الاضطرابات أساسها اقتصادي في الغالب، وإن اختلفت طبيعة الأزمات، مثل أزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المستعصية، وهي أزمة تنم عن قلق على (الهوية) مرة أخرى وخوف من (الآخر) حتى الأوروبي! وتردد في المسار السابق العولمي، وهناك توابع يثيرها الخوف على الهوية، من ردود الفعل على الصعيدين المحلي (البريطاني) أو الأوروبي، و ميل عدد من الشعوب الأوروبية إلى إنتاج حكومات (اليمين) السياسي، بما فيه من توجهات للعزلة عن المحيط الإقليمي، وعن العالم، ورفع الأسوار أمام (الهجرة الداخلية و الخارجية) على حد سواء، و الذهاب بعيدًا في ما يعرف اليوم بـ (الشعبوية)، أي إرضاء الجمهور العام الغاضب، على حساب المصالح المشتركة طويلة الأمد بين الدول، دون معرفة يقينية ماذا يريد هذا الجمهور !. بل هناك تمحور داخلي في الفضاء الأوروبي كما حدث أخيرًا في اتفاق تاريخي بين فرنسا (الماكرونية) وألمانيا (الميركلية) في توجه لإنشاء ما يسمى (الجيش الأوروبي)، كما يحدث شقاق داخلي علني في جسم الاتحاد الأوروبي، كمثل ما حدث في يناير ٢٠١٩م، بين فرنسا وإيطاليا. ومن جهة أخرى فإن دول مجلس التعاون الخليجي (لم تعد كما كانت في القرن الماضي) عندما أنشأ مجلس التعاون، على قاعدة مشتركة هي الدفاع عن الأمن الجماعي، ورغم أن المخاطر اليوم أصبحت أكثر إلحاحًا وأكثر جدية مما كانت عند إنشاء المجلس، إلا أن المجلس اليوم تنتابه (فرقة) بين بعض أطرافه، تسمى صحفيًا، أزمة قطر، وهي في الحقيقة ناتجة عن عدد من المدخلات أهمها (تأثير موجة الربيع العربي) ووجهات النظر المختلفة تجاهها خليجيًا، التي نشأت مع بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وتصورات متعارضة تجاه نتائج ذلك (الربيع) بين قطر و بين بقية أعضاء المجلس الذين يرون أن السياسة القطرية تتبع سياسات تعرض (الأمن الوطني) الخليجي إلى مخاطر حقيقية فمجلس التعاون الخليجي ينقسم اليوم إلى ما يمكن أن يعرف بأغلبية، و أقلية، ولكن هذا الانقسام يؤثر بشدة على موقف المجلس ككل بالقوى العالمية ومنها بالطبع أوروبا. والعلاقات بين دول مجلس التعاون وبين الاتحاد الأوروبي تحكمها مصالح الدول الأعضاء، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية، وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية للعلاقات للجانبين إلا أن عقبات (قانونية) و (سياسية) وأخيرًا المشكلات التي يواجهها الجسمين (الخليجي) و (الأوروبي) تعطل من الوصول إلى مشتركات تفيد الجانبين.

تاريخ العلاقة الخليجية ـ الأوروبية

حتى في مرحلة التلاحم الكلي الخليجي، خاصة في الشؤون الخارجية، كان هناك (خلاف) بين الاتحاد الأوروبي و بين مجلس التعاون، وامتد هذا الخلاف لسنين طويلة، دون الوصول إلى مناطق مشتركة تؤهل العمل الجماعي بين الجسمين السياسيين، على الرغم من أن مجلس التعاون، من الكيانات السياسية القليلة التي لها سفير يمثلها في العاصمة الأوروبية (بروكسل) كان الخلاف يتمثل في أن الاتحاد الأوروبي، منطقة اقتصادية حرة، لا تتدخل الدولة في العمل الإنتاجي المباشر، أما دول مجلس التعاون، فإن جل الإنتاج فيها أو الخدمات تحصل على (دعم) حكومي، مثلا شركات الطيران الأوروبية هي شركات خاصة مملوكة للناس بينما شركات الطيران الخليجية هي شركات تمول في الغالب من الدولة، هنا ينفى (مبدأ التنافس) و لهذه الأسباب، لا تستطيع المجموعة الأوربية أن تتفاوض مع مجموعة الدول الخليجية بشكل جماعي في شؤون الاقتصاد، وعليه كانت الدول الأوروبية تفضل أن تتفاوض مع دول الخليج فرادى، لأن ذلك يحقق لها أفضل قوة تفاوضية في ترويج البضائع أو الخدمات الأوروبية، على الرغم من الكلام (المنمق) الذي عادة ما يخرج من اجتماعات ثنائية، بين ممثلين لمجلس التعاون والاتحاد الأوروبي وحتى على الصعيد السياسي فإن الاتحاد الأوروبي مثلا سمح (بعد مفاوضات) لحاملي جواز دولة الإمارات بالدخول إلى دول الاتحاد دون (فيزا مسبقة) في حين يتشدد قليل أو كثير مع بقية دول الخليج ، ويطلب منهم الخضوع للحصول على إذن سابق (فيزا) لدخول فضاء الاتحاد الجغرافي. من جهة أخرى لا جدال على أن حقائق الأرض والجغرافيا والاقتصاد تجعل من دول الخليج ذات أهمية عالمية، تتيح أن يكون الخليج أكثر اتساعًا من بقعته الجغرافية أو عدد سكانه.

المصالح الاقتصادية

قيمة التبادل التجاري بين مجلس التعاون وبين دول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٨ م، ما قيمته ١٤٣ مليار يورو وكانت في عام ٢٠١٧م، قد بلغت ١٥٥ مليار يورو، هذا عدا الاستثمار غير المبين التي تقوم به شركات وأفراد من دول مجلس التعاون في الأسواق الأوروبية، وكذلك دخل السياحة الخليجية في تلك الدول. فالعلاقات التجارية مزدهرة ومتطورة وضخمة في نفس الوقت، فالسوق الخليجي هو سوق هام للمنتج الأوروبي وأيضًا الخدمات

من المبكر دخول علاقات مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي مرحلة (التعاون الستراتيجي) لسد فراغ خروج أمريكا من المشهد الخليجي

الأوروبية المختلفة، إلا أن العلاقة التنظيمية لا زالت متعثرة. فمنذ توقيع الاتفاقية الإطارية بين مجلس التعاون وبين الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٨م، لإنشاء منطقة تجارية حرة تساعد على توثيق مختلف مجالات التعاون، فقد شهد تطبيق تلك الاتفاقية عثرات وقفت حائلاً في تحويلها إلى نصوص ملزمة ودقيقة. فقد عقدت عدة اجتماعات بين الطرفين في ثمانينات القرن الماضي، وبداية القرن الواحد والعشرين إلا أن تلك الاجتماعات لم تأت بنتيجة إيجابية. فقد عقد الاجتماع الأخير في الدوحة في ٢٤ مايو ٢٠١٥م، ولا زال التعثر قائمًا. من العقبات أن دول مجلس التعاون سمحت للاتحاد الأوروبي أن يكون له بعثة دبلوماسية في (أكثر من دولة على حدة) في كل من المملكة العربية السعودية، المفروض أن تغطي كل دول مجلس التعاون، ولكن سمح لبعثة أخرى في أبو ظبي عام ٢٠١٣م، تغطي دولة الإمارات! العقبة الرئيسية في التوصل إلى اتفاق تجاري شامل (التي أخذ التفاوض حولها وقتا طويلا) هي أن الاتحاد الأوروبي يعترض على قضيتين الأولى (الصادرات الخليجية) للاتحاد الأوروبي (هي صادرات مدعومة) من الدول المعنية.

ثانيًا، الاتحاد الأوروبي يربط بين (القضايا التجارية والقضايا السياسية) مما جعل من دول مجلس التعاون اتخاذ قرار بتعليق المفوضات! تعليق هذه الاتفاقية سبب خسارة للطرفين الخليجي والأوروبي على حد سواء! على صعيد آخر فإن العلاقات الاقتصادية (غير الرسمية) هي التي كانت بين اتحادات غرف التجارة الخليجية، والاتحاد الأوروبي، وقد تكررت زيارة الوفود الذاهبة إلى بروكسل في التسعينات من القرن الماضي وما بعدها، وكان من ضمن الطموحات التي أثارتها وفود غرف التجارة الخليجية هو تسريع الوصول إلى اتفاقية تجارية (مجتمعة) وبعض المطالب الفرعية الأخرى، رغم تحقيق بعض تلك المطالب إلا أن أكثرها لازال لم يحقق، لقناعة الاتحاد الأوروبي أنه لا توجد أطر تنظيمية بين الكتلتين (الخليجية) و(الأوروبية)

تحديات العلاقات الأوروبية ـ الخليجية في الوقت الراهن

تكمن التحديات التي تواجه العلاقة الأوروبية ـ الخليجية في الطرفين، كما سبق القول إن الطرف الأوروبي اليوم (غارق) في مشكلات داخلية متعددة الجوانب، منها العلاقة مع بريطانيا التي تدخل مسارات متعددة، ومنها المشكلات الداخلية للدول الأكبر والمؤثرة في الاتحاد مثل ألمانيا و فرنسا (التي توجه أزمة حادة داخلية) كما تواجه الدول الأخرى الأصغر أزمات اقتصادية كاليونان و اسبانيا، أو أزمات سياسية، خاصة في الدول الجديدة التي التحقت بالاتحاد، من جانب آخر ذكرنا أن (الأزمة القطرية) تعطل من فعالية العمل الجماعي في دول الخليج. كما أن دول الاتحاد الأوروبي منقسمة تجاه دول الخليج في مكانين على الأقل الأول هو تصدير السلاح المطلوب من بعض دول الخليج (فألمانيا تضع حجرًا على تصدير أنواع من الأسلحة لبعض دول الخليج، في الوقت الذي تسمح فرنسا بذلك) كما تختلف دول الخليج مع الاتحاد الأوروبي في النظر إلى (القضية الإيرانية) ففي الوقت الذي تنظر إلى هذا الموضوع (إيران وتدخلاتها) على أنه تهديد للأمن القومي الخليجي، تنظر دول أوروبا إلى اختراق الحظر الأمريكي على إيران سياسيًا وعسكريًا، وهذا بالطبع يعاكس السياسية الخليجية. غير ذلك الملفين، فإن العلاقات الاقتصادية تيسر بشكل شبه منتظم، فالسوق الخليجي بشكل عام هو سوق جاذب للخدمات والمنتجات الأوروبية.

طموحات الخليج

بالطبع فإن طموح دول الخليج يصل إلى علاقة شراكة ناجحة بين المنظومتين، وبشكل متكافئ، وأن تتعامل أوروبا الموحدة مع خليج موحد في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية، لأن التفاوض بشكل جماعي يحقق أفضل النتائج للجانبين، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن، على الرغم من الاجتماعات الطويلة والمستمرة بين الجانبين فتوقعات الطلب الأوروبي على النفط والغاز مرتفعة في السنوات المقبلة، والسوق الرئيسي لها هي الحوض الخليجي، كما توقع ارتفاع الطلب الخليجي على الخدمات والسلع الأوروبية مرتفع. وكما تقول لنا بعض المصادر إن الاستثمار الأوروبي هو ثاني أكبر المصادر المستثمرة في دول الخليج وهي استثمارات متعددة في ميادين صناعية مختلفة، وأيضًا على شكل مجموعات مالية، كالودائع والأسهم والسندات، ويعد مجلس التعاون في المرتبة الخامسة دوليًا المستوردة من الاتحاد الأوروبي، وخامس أكبر سوق تصدير للاتحاد، مع فائض تجاري قوي لصالح الاتحاد. فمنطقة الخليج تمثل ميدانًا رحبًا للاقتصاد الأوروبي، ومن هنا فإن المطلوب أن يجري التفاوض لاستثمار هذه العلاقة بما يحقق أقصى الفائدة للطرفين من خلال (المعاملة التفضيلية) والمؤدية إلى شراكة حقيقية. بالطبع

هذا الملف اليوم معطل بسبب الأزمة الخليجية من جهة والأزمة التي تواجه السوق الأوروبية من جهة أخرى!

العلاقة الاستراتيجية

من المبكر القول إن العلاقات بين مجلس التعاون وبين الاتحاد الأوروبي يمكن أن تصل إلى (تعاون استراتيجي مأمول) يسد الفراغ الذي يمكن أن يخلفه احتمال خروج الولايات المتحدة من المشهد الخليجي، فأوروبا اليوم، كما تقدم، هي في مكان ضعيف، بسبب أزماتها الداخلية والبينية، كما أنها في موقع اقتصادي بطيء النمو. وهي تحاول مثل ما حدث مؤخرًا في الإعلان عن شراكة بين فرنسا وألمانيا (نوعية) قد تقود في المستقبل إلى تكوين (جيش أوروبي) يكون رديفًا لتحالف الأطلسي أو ربما بديلا عنه، إلا أن الفكرة لازالت جنينية، فلا يستطيع في الوقت المنظور أن يقوم الاتحاد الأوروبي إلا بنشاط سياسي ودبلوماسي لا غير في منطقة الخليج وتأثير ذلك على الأحداث في حدها الأدنى. من جانب آخر فإن (الخلاف) القائم بين الاتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة في عدد من الملفات الاستراتيجية، يجعل التعاون المشترك بين الأطراف الثلاثة (الخليج والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) في المنظور القريب والمتوسط شيء قريب إلى المستحيل، بسبب تضارب الرؤى الاستراتيجية وأيضًا المصالح الاقتصادية.

أزمة قطر نتيجة عدد من المدخلات أهمها تأثير موجة الربيع العربي ووجهات النظر المختلفة تجاهها

النظر إلى المستقبل

المنطقة الخليجية تمر بمرحلة (سيولة) سياسية غير مسبوقة، فمن جهة هناك (خلافات بينية) بين عدد من دوله، وهناك من جهة أخرى تحديات غير مسبوقة لأمنه الإقليمي. كانت الولايات المتحدة في العصر الأوبامي تنظر إلى أمن الخليج على أنه (أمن النفط) وليس (أمن الدول)! وعملت على ذلك، وربما هذه النظرة مشتركة مع دول رئيسية في الاتحاد الأوروبي، ومن التحوط القول إن هذه النظرة ليست بعيدة عن السياسة (الترامبية) القائمة حاليًا في البيت الأبيض، ومن التصريحات الكثيرة لرئيس دونالد ترمب يظهر أولوية المصالح المادية لإدارته، فقد قال أكثر من مرة ما معناه (لا أمن إلا لمن يدفع تكاليفه)! أو هكذا هو الفهم العام، وتقدم بعض دول الخليج مساهمات مالية قريبة إلى الضخامة للإدارة الأمريكية وبالتالي فإن (الأمن الجماعي) لدول الخليج في هذه الفترة مكشوف، ويهدد بالمخاطر، لذلك من الضروري أن تبحث دول الخليج بشكل جدي مع الاتحاد الأوروبي ضرورة أن تشارك الأخيرة في أمن الخليج، وعليه فإن موقفها من إيران يحتاج إلى مناقشة ومراجعة جماعية، بين مجلس التعاون وبين الاتحاد الأوروبي، كما أن وضع المصالح الاقتصادية الجماعية بجانب الأمن الاستراتيجي، قد يقنع الأوروبيين بجدية النقاش. وربما طرح مفهوم (الدفاع المشترك عن الأمن الاقتصادي الخليجي) على أنه جزء من حماية المصالح الاستراتيجية الأوروبية، وهي فكرة تستحق النقاش والمتابعة، كما أن التعاون الثقافي المنظم بين دول مجلس التعاون وبين دول الاتحاد، يخلق فرصًا أفضل لفهم ثقافة الشعوب وتعارفها ومن ثم تعاونها، وقد بدى ذلك التعاون الثقافي وربما يمثله أحسن تمثيل افتتاح متحف اللوفر في أبوظبي وهناك قضية مركزية أخرى لها علاقة مباشرة للتعاون بين الجسمين الأوروبي والخليجي، وهي قضية (المناخ العالمي) والذي يتوجب، من وجهة النظر الأوروبية، حفض استهلاك المنتجات النفطية، لما تسببه من انبعاث غازات ملوثة للبيئة.

في القضايا الأكثر أهمية فإن الاتحاد الأوروبي طور منظومة قانونية وقواعد للسلوك العام للدول، وكذلك منظومة قواعد للإنتاج ونوعيته، وأقام محكمة أوروبية لها قواعد عامة يلتزم بها الجميع، كل ذلك ترغب دول الاتحاد أن تراه أو ترى معظمه في دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل التعامل بشيء من التكافؤ الندي بين المؤسستين. هذا غير متوفر في منظومة مجلس التعاون بشكله الحالي، وخاصة في موضوعات حقوق الإنسان (من المنظور الأوروبي) أو موضوعات (مواصفات وتمويل) الإنتاج، والذي تقدم عليه المنظومة الأوروبية بعض الاعتراضات. من أجل إنجاح التعاون الخليجي الأوروبي، يحتاج ثلاث خطوات كبرى، أولاً إلى (لم الشمل الخليجي) وإيجاد مخرج جاد لتجاوز الأزمة القطرية التي تستنزف الجهد والطاقة والمال، وتسبب الكثير من تباطؤ العمل الخليجي المشترك، وثانيًا ترقية بعض القوانين المحلية في بعض دول الخليج، سواء من الناحية الاقتصادية أو الإنسانية، وثالثًا ترقية سكرتارية المجلس إلى مفوضية تكون متكافئة مع المفوضية الأوروبية الاتحادية، ومن ثم السعي الحثيث لإقامة حوار جاد لتحديد أولويات التعاون المرجو بين المجلس و بين الاتحاد الذي يحقق المصالح المشتركة. تلك أمور تحتاج إلى قرار من الفاعلين المحليين ودبلوماسية نشطة، وفوق ذلك إرادة سياسية جمعية.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

صعود أوروبا يتوقف على إدارة العلاقات مع روسيا والصين وتغير الموقف الأمريكي

مخاوف عربية من صعود القارة العجوز للقطبية وسد عجزها من مناطق نفوذها القديمة

يشهد العالم مرحلة ضبابية من تغير شكل نظام عالمي قائم على القطبية الأحادية وإعادة تشكل نظام عالمي جديد يأخذ سمات نظام متعدد الأقطاب، هذه الضبابية طرحت تحديات في إعادة بناء التحالفات وتشكيل العلاقات الدولية، بل ومحاولة كل دولة أو كيان الاستعداد والجاهزية. هذا هو الوضع الذي يقف أمامه الاتحاد الأوروبي الذي يعاني من عثرات ظهرت مع مسيرات الاحتجاج في فرنسا، وأزمات مالية في اليونان وإسبانيا، وانفصال بريطانيا وما تمثله من وزن في ظل وعود أمريكية بتعويضها، وردة بعض الدول الأعضاء عن الالتزام بمعايير وقواعد الاتحاد... وغيرها من التحديات التي قد تؤثر على التجربة الأوروبية الوحدوية. هذه الورقة تستعرض وضع الاتحاد الأوروبي وما يقف أمامه من ثغرات وما يطرح أمامه من فرص للصعود كأحد أقطاب النظام الدولي الجديد، مع التطرق للوضع العربي في ظل الرؤية الأوروبية للعالم والمنطقة وما تحتاجه لإعادة بناء مقدراتها.

د. هبة جمال الدين محمد العزب

أولاً: تجربة الاتحاد الأوروبي (عوامل القوة)

من المهم التعرف على مقومات نجاح التجربة منذ اتحاد الفحم والفولاذ عام ١٩٥٠م، للوقوف على استمرارية هذه المقومات كمحددات للصعود، وأهم المقومات هي:

- القيادة الداعمة.
- التعاون الاقتصادي مدخل لتحييد الخلافات.
- التكاملي التدريجي المرحلي.
- الاستثمار في عائد التعاون وتعظيمه وإعادة تدويره.
- التعاون الاقتصادي مدخل للتكامل السياسي والاجتماعي والثقافي والأمني.
- تطبيق ميثاق الاتحاد والتضامن الاقتصادي (أزمة اليونان مثال).
- الجدية في الطرح والالتزام بمشروطية الاتحاد الأوروبي.
- البناء المؤسسي.
- تحديث أولويات وآليات العمل وفقًا للمستجدات.
- دعم صنع السياسات عبر دور فاعل لمراكز الفكر.

جاء إعلان الرغبة في الوحدة الأوروبية من قادة للرأي وساسة ومفكرين وشخصيات بارزة من مختلف الدول بلغ عددهم ١١ قائدًا، لتحقيق هدف أسمى ألا وهو أوروبا السلمية بعد أن كانت ساحة لحربين عالميتين، وكانت المصلحة الاقتصادية مدخل مقبول من الجميع وبشكل تدريجي وبعد نجاح التعاون تم تعظيمه فمن التعاون في الفحم والفولاذ إلى سوق مشتركة، وإزالة التعريفة الجمركية، مرورًا بانتخاب برلمان أوروبي والشنجن والعملة الموحدة وصولاً للاتحاد الأوروبي، بل والدعوة لإقامة جيش أوروبي مشترك.

وكان لهذا التعاون محددات أولها، الالتزام بمشروطية الاتحاد في مجالات عدة في مقدمتها حكم القانون والمناخ الديموقراطي، ثانيا، تطبيق ميثاق الاتحاد على الأرض، وأكبر مثال التضامن مع أزمة اليونان ودعمها ماليًا ورغم الاختلاف حول هذا الدعم لكنه كان اختبارًا حقيقيًا لتضامن دول الاتحاد ككيان واحد، ثالثها، إنشاء كيانات مؤسسية تتولى ملفات الوحدة وتمثل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية على مستوى الاتحا ، الأمر الذي تطلب تحديث دوري لأولويات العمل ورصد التحديات الطارئة عبر مراكز الفكر حيث تحتل أوروبا المرتبة الأولى في عدد مراكز الفكر بالعالم.

ثانياً: أوروبا كقوى صاعدة

صعود أى قطب دولي لابد وأن يكون مرتكزًا على عدد من المقدرات التي تكفل ترتيبه بين غيره من الوحدات المكونة للنظام

الدولي وفقًا لمقدرات القوة الشاملة، ومن أبرز المتغيرات التي تشكل قوة الوحدة الدولية إذا نظرنا للاتحاد ذاته كوحدة دولية (القوة الاقتصادية والقوة العسكرية) وإذا نظرنا له كمؤسسة دولية فمن المهم التطرق إلى الالتزام في قواعد السلوك الحاكمة للدول الأعضاء كقواعد مستقرة في علاقات الدول ببعضها.

وهذا يتطلب دراسة هيكل النظام الدولي خاصة أنه مازال في طور التشكل لدراسة أثر البنيان على سلوك الاتحاد الأوروبي لاحتمالية صعوده كاحد الأقطاب الجديدة عبر الوقوف على شكل التفاعل بينه وبين غيره من القوى المحركة للنظام الدولي، إضافة لدرجة تأثره بالتفاعلات العالمية التي تعتبر جزء أصيل في بنية النظام العالمي كالعولمة وتبعاتها. من هنا سينقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: مقدرات قوة الاتحاد الأوروبي

ثانيًا: بنية النظام الدولي الجديد وتفاعل الاتحاد الأوروبي معها.

- العلاقات مع الوحدات الدولية الصاعدة.
- العلاقة مع القوى العظمى المسيطرة.
- أثر التفاعلات العالمية على الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: الفرص الإقليمية أمام الاتحاد الأوروبي ومحددات المكاسب العربية:

أولاً: مقدرات قوة الاتحاد الأوروبي

أ. القيادة:

على الرغم أن من أهم مقومات نشأة الاتحاد هى مبادرة ومساندة القيادات الأوروبية، لكن الأزمات الداخلية تكشف حاليًا عن أزمة قيادة، وبحاجة لظهور قيادة قوية للاتحاد الأوروبي تتوافق مع التوقعات المتزايدة للشباب وتقلل من الشعور بعدم الرضا بين السكان في مختلف الدول الأعضاء.

القوى الأقتصادية:

يعاني الاتحاد الأوروبي بشكل مؤسسي وعلى مستوى الوحدات من مشاكل اقتصادية تؤثر سلبًا على ما يتمتع به من مقدرات، بل وتمتد تأثيراتها إلى عدم الرضا الشعبي، كما يلي:

I. تحديات اقتصادية:

- أزمة منطقة اليورو لها تبعات على النظام المصرفي في أوروبا وأدت إلى حل البنوك المفلسة.
- انخفاض معدلات النمو بدول الاتحاد ما نتج عنه وصول البطالة ببعض الدول إلى ١٨,٦٪ (اليونان ٢٠١٨-النسبة بالاتحاد نفس العام ٦,٨٪)،.

وفي إطار محاولة مجابهة هذه الأزمات الاقتصادية اتخذ الاتحاد الأوروبي عددًا من الخطوات العلاجية أبرزها فيما يلي:

الخطوات العلاجية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي اقتصاديًا في بعض الأعضاء

الدول التي تعاني الازمة	السياسة المتبعة من الاتحاد
اسبانيا واليونان وقبرص والبرتغال	• سياسة المساعدات المالية من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي
أزمة النظام المصرفي في إسبانيا	• قام الاتحاد الاوروبي بوضع خطة لاعادة راسملة البنوك الاسبانية
ازمة اليونان جريكست في عام 2015 *(واجه الاتحاد الاوروبي ازمة كبيرة بشأن احتمالية خروج اليونان من منطقة اليورو فيما عرف بـ Grexit)*	• تضامن الاتحاد الاوروبي مع اليونان عبر تقديم مساعدات وقروض بناء على سلسلة من الاجراءات التصحيحة والتقشفية القاسية التي بدأت فيها اليونان فعليا. • ورغم تطبيق اليونان للمشروطية الاوروبية لكن مازال اقتصادها هش فالمشكلة قائمة بشأن ضعف النظام المصرفي باليونان

اختلاف أوروبا حول سياسة خارجية موحدة تجلى في العدوان الثلاثي على سوريا بقيادة أمريكا ومشاركة فرنسا وبريطانيا

ورغم تجاوز خطر خروج اليونان من الاتحاد بعد دعمها وانصياعها لاجراءات الإصلاح الاقتصادي، لكن هذا الدعم أوجد الخلافات التي بدأت في الظهور بين الدول الأكبر بالاتحاد:

– المطالبة بضرورة وجود وحدة سياسية للحفاظ على التكامل في منطقة اليورو.

– المطالبة بسياسة مالية محددة لمنطقة اليورو (ألمانيا وبعدها هولندا وفنلندا وسلوفانيا وسلوفاكيا).

– الاستجابة للمطالب ووضع إجراءات اقتصادية لتقوية منطقة اليورو (بالتعاون بين ألمانيا وفرنسا) تطبيق معايير الحوكمة الاقتصادية.

– تطبيق الإجراءات التصحيحية للتعافي بكل دول الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٧م، الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى أن تتوقع أن معدل النمو بمنطقة اليورو

II. أزمات اقتصادية بالوحدات التابعة:

– تباين الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد؛

● دول شملها تقرير التنافسية العالمي بالمنتدى الاقتصادي العالمي باعتبارها من أكثر عشرة اقتصادات تنافسية.

● حالة من الركود مرت بها أوروبا خلال ٢٠٠٧، و٢٠٠٨، و٢٠١٢–٢٠١٣م، أظهرت نقاط ضعف اقتصادية عميقة أوضحت أوجه عدم التكافؤ بين الدول الأوروبية.

– أداء اقتصادي لا يتوافق ومشروطية الاتحاد:

● عصفت باليونان وإسبانيا وايرلندا وقبرص والبرتغال مشاكل اقتصادية بالغة ما كان مؤشرًا لاحتمالية خروجها من الاتحاد الأوروبي.

● تعاني إيطاليا من مديونية عالية تعود إرهاصاتها إلى أزمة الكساد العالمي ٢٠٠٨–٢٠٠٩م، أثرت سلبًا على اقتصاد دول الاتحاد وارتفاع المديونية وانخفاض سعر العملة والناتج القومي الإجمالي.

III. الاعتراض الشعبي على الاجراءات الاقتصادية التصحيحية:

امتد الرفض للسياسات التصحيحية التي وضعها الاتحاد إلى الشعوب، ومن أبرز الأمثلة الحالة الفرنسية، فهناك رفض مجتمعي لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يجريها ماكرون والتي تتوافق مع مشروطية الاتحاد الأوروبي. فرغم تقدير الاتحاد أنه يسير اقتصاديًا في الطريق الصحيح ونجاحه في تقليل عجز الموازنة لأقل من ٣٪، لكن السترات الصفراء تؤجج الوضع لسوء أوضاعهم المعيشية.

IV. تحديات اقتصادية متوقعة بين الاتحاد والدول الأعضاء:

من أهم هذه التحديات المتوقع أن تثير خلافًا في الصف الأوروبي؛ مناقشة موازنة الاتحاد الأوروبي طويلة الأجل (٢٠٢١: ٢٠٢٧م) خاصة بعد خروج بريطانيا، وما سيؤدي إلى عجز مالي قدرته مؤسسة بروجر الفكرية خلال المدة المحددة للموازنة بمبلغ ٩٤ مليار يورو.

V. غياب السوق الرقمية بأوروبا

مازالت أوروبا لم تستفيد من الفرص الرقمية في عصر الثورة الصناعية الرابعة كمورد اقتصادي مهم. فتستطيع تعزيز معدلات النمو عبر إرساء نظام جيد للرقمنة والاتمته مع تقاسم المنافع بشكل عادل بين شرائح المجتمعات.

رأس المال البشري بأوروبا:

يقف الاتحاد الأوروبي أمام تحد خطير يتمثل في القدرة على النفاذ للمجتمعات وتلبية مطالبهم ووضع المعايير القياسية لحماية حقوقهم كحقوق العمال والمستهلكين في ظل تغيرات ديموغرافية تشكل تهديد الجنس الأوروبي ذاته، هذا في ظل ظاهرة الهجرة واللجوء التي تمثل عبأً على كاهل دول الرفاهة وتشكل حجر عثرة أمام تقدمه والتي يمكن طرح أهمها في:

– تلبية المطالب الشعبية.

– مشاكل ديموغرافية.

– العمالة الأوروبية.

– حقوق المستهلكين وجودة الحياة.

– الهجرة واللجوء.

ففي ظل نقص عدد السكان تعتبر الحاجة للمهاجرين أمر مهم لمستقبل أوروبا ولكن أية مهاجرين وبأية أعداد وفي أية توقيت؟، كل هذه التساؤلات مطروحة مع ارتفاع معايير سوق العمل الأوروبي.

إشكالية الالتزام من جانب الدول الأعضاء: (إشكالية العضوية)

تثار مشكلة العضوية داخل الاتحاد الأوروبي ولكن بصور مختلفة:

I. دولة طلبت الانفصال:

اتفقت بريطانيا مع الاتحاد حول شروط الانفصال بسبب المشاكل الاقتصادية والأعباء المالية، وعدم الرضا عن الآداء

الاقتصادي خاصة بين كبار السن والطبقة الوسطى والدنيا، والخوف من العولمة والهجرة.

II. تيارات شعبوية مؤثرة:

تنامي قوة الأحزاب السياسية المناهضة للاتحاد الأوروبي.

III. إشكالية بقاء دول الاتحاد:

لم يعد من البديهي بقاء الدول الأعضاء الأقدم بداخل الأتحاد فمنها ما ينزع نحو الخروج وفقًا للحق الذي كفلته معاهدة لشبونه للدول الأعضاء في المغادرة من الاتحاد الأوروبي.

IV. مطالبات بمزيد من تمتع الدول بسيادتها:

تعترض بولندا والمجر على اتخاذ إجراءات تكاملية أكثر بين دول الاتحاد الأوروبي بحجة تقويض سيادتها والتدخل في شؤونها، ويتحفظان على اتخاذ خطوات تكاملية، أكثر خاصة في قضايا كالهجرة.

V. عدم الالتزام الديموقراطي من الدول الأعضاء:

تراجعت بعض الدول عن التزامها بالمعايير الديموقراطية كأحد أهم ضمانات ومشروطية العضوية بالاتحاد خاصة دول وسط وشرق أوروبا مما يثير مشاكل بينها وبين غرب أوروبا.

VI. إشكالية التناغم والانسجام مقابل الاتساع:

أي البقاء على الوضع الحالي دون ضم دول جديدة، أو ضم أعضاء جدد لتعويض المشاكل الاقتصادية التي حلت بخروج بريطانيا، كتركيا، وألبانيا وصربيا ويوغسلافيا ولكن تكمن هنا إشكالية القدرة على تكيف هذه الدول مع معايير الاتحاد الأوروبي حال قبول أيا منها خاصة أن كل منها لديه محددات لا تتوافق مع مشروطية الاتحاد الأوروبي.

ب. ظهور قوى فاعلة جديدة داخليًا: صعود الأحزاب السياسية المناهضة للاتحاد الأوروبي.

ظهر داخل دول الاتحاد تيارات مناهضة للاتحاد وهي التيارات الشعبوية المناهضة والمشككة في جدوى منطقة اليورو. وتتواجد هذه التيارات في ١٣ دولة من ٢٧ دولة بالاتحاد الأوروبي وهي "النمسا، والتشيك، والدينمارك، وفينلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وإيطاليا، وهولندا، وبولندا، وإسبانيا، والسويد" وحصلت هذه الأحزاب في انتخابات ٢٠١٤م، على نتائج جيدة جدًا تعكس شعبيتها في المجتمعات الأوروبية، فشغلت ٢٥٪ من مقاعد الاتحاد الأوروبي البالغ ٧٥١ مقعدًا في البرلمان الحالي، والتساؤل حول إجمالي عدد المقاعد الممكن أن تشغلها في انتخابات مايو ٢٠١٩م.

وهذه الأحزاب منها أقصى اليمين ومنها من هو أقصى اليسار، وتختلف درجة رفضها للوحدة الأوروبية فمنها من يرى إمكانية إصلاح الاتحاد الأوروبي واتساعه، ومنها من يرى نهاية منطقة اليورو أو نهاية الاتحاد الأوروبي ذاته. وهذه الأحزاب دفعت نحو البريكست في بريطانيا جراء استفتاء حول الاستمرار في عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي فرنسا تدعو الجبهة الوطنية بقيادة ماري لوبان إلى استفتاء فرنسي على استمرار عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي ورغم موقعها بالمعارضة لكنها تلعب دورًا خلال حركة السترات الصفراء.

ورغم صعود هذه القوى، مازالت لا تمثل إلا ربع سكان أوروبا فتشير استطلاعات الرأي العام وفقًا لتقرير صادر عن الكونجرس الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٨م، أن المواطنين الأوروبيين مازالوا يؤمنون بأهمية الاتحاد والتكامل فيرى ٦٨٪ أن دولهم استفادت من البقاء داخل الاتحاد والدليل أن هذه التيارات لم تحرز ما أملت فيه في انتخابات ٢٠١٧م، في فرنسا وهولندا.

ت. المقدرات الأمنية والعسكرية:

يتفق قادة دول الاتحاد والشعوب على إدراك المخاطر الأمنية التي تهدد الأمن والسلم الداخلي:

- عدم تخفيض الإنفاق على الأمن والدفاع في أوروبا عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للدولة.
- تلاقي الرؤى حول التحديات الأمنية وتعكس أهمية تلك الاعتبارات بل وصحتها، وقد رصدوا أبرز التحديات خلال استراتيجية الأمن الداخلي الأوروبي، التي وضعتها كل من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي على مدار عقد من الزمن (استراتيجية ٢٠١٠-٢٠١٤، واستراتيجية ٢٠١٥
- ترتبط التحديات بالعولمة وتلاشي الحدود، وتعاني أوروبا وفقًا للاستراتيجية من الجريمة الدولية المنظمة وشبكات المافيا والاتجار غير المشروع بالمخدرات من أنواع الجرائم العابرة للحدود، وكذا الإرهاب خاصة أن علاقة أوروبا بالارهاب ليس فقط كهدف ولكنها مصدر للكوادر البشرية حيث انضم العديد من الشباب الأوروبين لتنظيم داعش للحرب في الأراضي العربية لإقامة ما يسمى بالدولة الإسلامية، والجرائم السبرانية وصعوبة حماية أمن البيانات، ثم تأتي حماية الحدو، ثم مواجهة الكوارث والأزمات وتغير المناخ.

من الجدير بالذكر، أن عدد الإرهابين الأوروبيين المشاركين في "داعش" بلغ ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ سافروا للحرب في روسيا والعراق

كمجاهدين منذ عام ٢٠١١م، وهم من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة وقليل من النمسا والدينمارك وهولندا والسويد حيث يمثلون ما بين ٢٥: ٣٠ ٪ وجزء من أسباب هذه المشكلة هى المشاكل التي يواجهها الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين.

– نداءات الرئيس ماكرون لتشكيل"جيش أوروبي" تؤكد على الحاجة إلى تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية في مواجهة عدم اليقين المتزايد حول دور أمريكا المستقبلي. وهذا ما دعمته المستشارة الألمانية ميركل.

ومع اعتراض واشنطن على ذلك، اتخذت أوروبا إجراءات وقائية لتأمين نفسها منها:

– الاستعداد لمعالجة التحديات الإقليمية والدولية اعتمادًا على قدراتها دون الارتكان لأمريكا.

– إبرام اتفاقات تجارية مع شركاء على خلاف مع أمريكا لتعدد قدراتها ومصادر قواها مثل كندا واليابان وأمريكا اللاتينية بل إن الحزام والطريق منفذ للتعاون وبناء المقدرات.

ع. إشكالية بناء سياسة خارجية موحدة:

تختلف الدول الأوروبية حول سياسة خارجية موحدة، خاصة بين دول أوروبا الشرقية والغربية وزاد الأمر مع تولي ترامب واتخاذه قرارات بالغة الأثر بشأن مواقف الدول الأوروبية ومن أبرزها العدوان الثلاثي على سوريا في أبريل ٢٠١٨م، الذي قادته أمريكا بمشاركة فرنسا وبريطانيا رغم معارضة ألمانيا.

ثانيًا: بنية النظام الدولي الجديد وتفاعل الاتحاد الأوروبي

أ. العلاقات مع الوحدات الدولية الصاعدة

يكمن تحدي القوة الصاعدة ليس فقط باختلاف توجهاتها السياسية عن التوجهات الغربية عامة ولكن الأمر الأهم وهو كيفية إدارة العلاقات مع هذه الدول في ظل إشكالية التصعيد مع واشنطن:

I. الصعود الروسي:

تخشى أوروبا من الصعود الروسي؛ في ظل الصراع المستمر مع أوكرانيا والصدام العسكري من فترة لأخرى، فالاتحاد يدعم التحول السياسي في أوكرانيا ويرفض التدخل الروسي في دعم الانفصاليين. ورغم ذلك تؤمن أوروبا أن روسيا كيان كبير لا يمكن تجاهله، وهذا التحدي يكمن في حسن إدارة العلاقة مع روسيا خاصة أن كثيرًا من الدول كألمانيا وإيطاليا لديها علاقات تجارية مع روسيا وبعض القادة الأوروبين يرون أن حل التحديات الدولية مهم لحل النزاعات الدولية بما فيها الصراع بسوريا.

II. الصعود الصيني:

يمثل الصعود الصيني كثاني أكبر اقتصاد عالمي تحدي أمام أوروبا خاصة أن التفسير الغربي لصعود الصين بأنه إمبريالية جديدة في ظل اختلاف القيم الصينية عن معايير الديموقراطية الأوروبية.

ومع ذلك تنظر أوروبا للصين كشريك في ظل الحزام والطريق والربط بخطوط السكك الحديدية بين أوروبا وآسيا الوسطى وما يحمله من فرص اقتصادية لأوروبا، لذا بلغ عدد الدول الأعضاء بالمبادرة ١٨ دولة. ومن ثم تعتبر إدارة العلاقات الصينية الأوروبية من أبرز التحديات لما تحمله من فرص وأعباء في الوقت ذاته.

ب. العلاقة مع القوى العظمى في بنية النظام العالمي الحالي:

جاء تولي ترامب ليفتح المجال أمام تحد جديد لقادة الاتحاد الأوروبي في ظل مواقفه السلبية تجاه أوروبا، ما جعل القادة الأوروبيين يشعرون بالشك في مستقبل العلاقة مع واشنطن. وكرد فعل لهذا التوتر ثار الخلاف بشأن الرغبة الأوروبية لإنشاء جيش أوروبي موحد وفقًا لإعلان الرئيس الفرنسي ماكرون والدعم الألماني للمقترح، ما يعكس اختلاف الأولويات الأوروبية مقابل الأمريكية بشأن التعامل مع التهديدات الأمنية والرغبة في مزيد من التعاون والتكامل في مجال الدفاع والأمن.

ت. أثر التفاعلات العالمية على الاتحاد الأوروبي

تتأثر أوروبا بالتفاعلات العالمية ويأتي في مقدمتها العولمة وتبعاتها الاقتصادية والسياسية، وكذا الظاهرة العالمية لتغير المناخ:

I. العولمة وتأثيراتها:

تختلف تأثيرات العولمة على أوروبا حيث مثلت عبئًا وفرصة في الوقت ذاته:

III. العبء، العولمة:

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية سلبًا على الاقتصادات الأوروبية وتسببت في العديد من المشكلات والأعباء على كاهل الدول.

نداءات ماكرون "لجيش أوروبي" تؤكد تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية في مواجهة عدم اليقين المتزايد حول دور أمريكا

IV. الفرصة، العولمة السياسية:

تحاول أوروبا استخدام موقعها وعضويتها في العديد من المنظمات الدولية للضغط لتحتل مكانة عالمية أكبر.

II. ظاهرة لتغير المناخ:

تواجه أوروبا إشكالية وضع سياسات فعالة في التصدي لتغير المناخ، عبر دفع عجلة الاقتصاد القائم على تقليل نسبة انبعاثات الكربون وتشجيع أمن الطاقة لعلاج تغير المناخ مما يثير مخاوف حول اليقين الجغرافي السياسي ويدق ناقوس الخطر بشأن الوصول للموارد والطاقة.

مما سبق يمكن القول، أن بنية النظام الدولي تمثل تهديدًا أمام الاتحاد الأوروبي حيث يشهد العالم تغير مقدرات القوى في ظل صعود أسهم قوى وخسوف أسهم أخرى، وفي ظل ضبابية الوضع الحالي يقع على كل دولة أو كيان عبء أن تحتل مكانة مميزة داخل النظام العالمي الجديد. فمستقبل الاتحاد الأوروبي قائم ومستمر لكن احتمالية صعوده كقطب دولي ضمن بنية النظام العالمي متعدد الأقطاب أمر لا يمكن حسمه إلا من خلال دور أوروبي قادر على مواجهة مشاكله الداخلية والقدرة على إدارة التحديات مع الوحدات الدولية الصاعدة والحليفة وإعادة بناء قواها الاقتصادية والاتفاق على سياسة خارجية موحدة، متمسكة مع مبادئ الاتحاد كي لا تواجه أزمة أيديولوجية إذا كانت النفعية هي الملجأ وليس القيم الحاكمة.

المخاوف تقع على كاهل المنطقة العربية بالأساس في ظل فقر الموارد بالقارة العجوز وريثة الاستعمار، ومخاوفها من المستقبل فهل سيكون مواجهة العجز على حساب مناطق النفوذ القديمة. هذا ما سيحاول الجزء التالي طرحه.

ثالثًا: الفرص الإقليمية أمام الاتحاد والمكاسب العربية:

هذه المرحلة من أخطر المراحل في تاريخ المنطقة العربية، فنحن أمام وضع ضبابي، قوى كبرى تحاول استعادة نفوذها وإعادة بناء قواها لتصعد ضمن النظام العالمي الجديد. وفي ظل نقص الموارد الذي تواجهه تلك الكيانات وجب على المنطقة العربية الاستعداد لمواجهة أية تغيرات قد تمس أمنها أو تهدد استقرارها وتعد العدة لكيفية إدارة التحالفات الجديدة كي لا تخسر قوى على حساب أخرى وأن تزيد من هامش حرية الحركة والمنافع والمكاسب المتوقعه.

أ. المنظور الأوروبي للمنطقة العربية

شكلت الأزمات التي تمر بها المنطقة -كحالة عدم الاستقرار ببعض الدول والحرب الأهلية بسوريا واليمن وتفكك وضع ليبيا، علاوة على الإرهاب داخل عدد من الدول العربية-تحدي أمام الاتحاد الأوروبي وفرصة في ذات الوقت:

التحدي:

- الهجرة واللجوء: لم تكن أوروبا بمعزل عن موجة عدم الاستقرار في المنطقة المحيطة بها فمع حدوث ثورات الربيع العربي زادت نسبة الهجرة واللجوء.
- الإرهاب: انغماس العديد من الشباب الأوروبي في تنظيم داعش كإرهابيين يحاربون على الأرض العربية من أجل إقامة ما يسمى بالدولة الإسلامية.

الفرصة:

- التعاون لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.
- الاستثمار في العديد من الدول تمثل فرصة جيدة للشراكة الأوروبية العربية.
- إنجاز بنى التحتية في العديد من الدول العربية خاصة دول الخليج.

الدول العربية شريك مهم لأوروبا وأية تأثيرات بها ستؤثر بالتبعية على الوطن العربي. ولكن حدود التأثير قد تطرح رأيان أحدهما متشائم وأخر إيجابي مع الحذر والاستعداد.

وفي الختام يقتضي النظر لعدد من التساؤلات كمحددات لأي تعاون مستقبلي عربي ـ أوروبي من منطلق السيادة والمنفعة المتبادلة واستقرار الأوضاع بالمنطقة أساس الأمن والاستقرار الأوروبي فالأمن العربي ظهير للأمن الأوروبي والعكس صحيح مع طرح عدة أسئلة:

- ما مدى إمكانية مراجعة السياسة الأوروبية للمنح والمساعدات للدول العربية.
- ما هو مستقبل اللاجئين وأبناء اللاجئين.
- ما هو مستقبل أبناء الدواعش دون أي طرح عن عودة "التأبين"
- كيفية إعادة بناء الدول العربية المنهارة دون استيلاء على مواردها.
- كيف يمكن تحقيق استقرار للمنطقة مع حل عادل للقضية الفلسطينية.
- هل يمكن أن يكون النظام العالمي الجديد فرصة للتعاون والتكامل العربي الأوروبي.

* مدرس العلوم السياسية والدراسات المستقبلية - معهد التخطيط القومي ـ عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

أمريكا وأمن الطاقة ومتغيرات الشرق الأوسط تعيد الناتو للمنطقة العربية

تدخل الناتو في الشرق الأوسط عبر القوة الناعمة.. وتواجده في الخليج قادم

عقب قرارات الانسحابات الأمريكية من العديد من المناطق في الشرق الأوسط تحدث الكثير من المحللين والسياسيين عن إمكانية انتشار الناتو مستقبلًا كنوع من الإحلال للدور العسكري الأمريكي، تزامن ذلك مع الضغط الأمريكي على الناتو لزيادة ميزانية الدفاع. ولقراءة الواقع والوصول إلى تحليل تصوري لدور الناتو في الفترة القادمة لابد من قراءة أولية لتاريخ دور الناتو العسكري بشكل عام والتحولات التي طرأت عليه والعوامل المتحكمة في هذا الدور، حتى يمكن تقييم مؤشرات الدور العسكري للناتو في الشرق الأوسط.

مروة أحمد سالم

الدور العسكري لحلف الناتو منذ نشأته

منذ نشأة حلف الناتو عام ١٩٤٩م حتى تسعينيات القرن الماضي وهو أداة عسكرية بحتة تجمع دول أوروبا وأمريكا، قد تم تأكيد على ذلك في المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي نصت على أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجومًا على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس، بالتالي ارتبط واقع التعامل العسكري للناتو بالرد على أي هجوم مسلح أي أن العمليات العسكرية دفاعية فقط داخل أراضي دول الحلف وليست خارجه، ويفسر ذلك خروج دول الحلف من ويلات الحرب العالمية الثانية ومحاولة استعادة أوضاعها الاقتصادية.

وفي بداية تسعينيات القرن الماضي بدأ الحلف في الانتقال من سياسة الدفاع إلى الهجمات الاستباقية والتدخل في الصراعات خارج نطاق دول الحلف انطلاقًا من عاملين رئيسيين متحكمين في هذه التدخلات أولهما التهديدات لمصالح دول الحلف منها الجريمة المنظمة والإرهاب والحالات الانفصالية، وكذلك الصراعات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود دول الناتو تؤثر بشكل أو بآخر على مصالحها مثل أمن الطاقة، حيث إن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقة يمر عبر أراضي مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن تلك الإمدادات قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع، ثانيهما الخوف من انتشار تلك الصراعات والتهديدات إلى داخل الحلف، من هذا المنطلق بدأ يعلو بعد ذلك مفهوم إدارة الأزمات الملحق بمهام حلف الناتو واتسعت لتشمل عمليات حفظ السلام، ومكافحة الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة ويوضح الجدول التالي أبرز التدخلات العسكرية وأسبابها منذ بدء التسعينيات من القرن الماضي.

جدول رقم (١) أبرز التدخلات العسكرية لحلف الناتو بالسنوات ومسبباتها

التقييم	مسببات التدخل	سنة التدخل	الصراعات
نجح	تدخل إنساني لوقف الحرب	صيف ١٩٩٥	البوسنة والهرسك
نجح	تدخل إنساني لوقف الحرب	مارس ١٩٩٩	كوسوفو
نجح	تدخل إنساني لوقف الصراع	ربيع ٢٠٠١	مقدونيا
فشل	مكافحة الإرهاب	٢٠٠١	أفغانستان
فشل	مكافحة الإرهاب	٢٠٠٣	الحرب على العراق
نجح	مكافحة القرصنة	٢٠٠٩	الصومال والبحر الأحمر
فشل	لمساندة الثورة الليبية والقضاء على الإرهاب	٢٠١١	ليبيا

التدخـلات الصلبـة للناتـو بطلعـات جويـة لتقليـل الخسـائر البشـرية الناجمـة عـن التدخـلات البريـة في ليبيـا والعـراق وسـويا

كان تدخل الناتو كما هو موضح بالجدول السابق في البوسنة والهرسك في صيف عام ١٩٩٥م، نقطة تحول للحلف حيث تورط في حرب البوسنة دعمًا للأمم المتحدة لكي يفرض العقوبات الاقتصادية ويحظر السلاح ويحدد منطقة لحظر الطيران ويوفر التخطيط العسكري الطارئ. وقد ساعدت هذه الإجراءات على تخفيف النزاع وإنقاذ الأرواح، ولكن ثبت أنها غير كافية لإنهاء الحرب، حيث اندلعت الحرب اليوغسلافية عام ١٩٩٩م، وتدخل الناتو مرة ثانية لكن هذه المرة دون تفويض من الأمم المتحدة، بالقوات الجوية وقوات حفظ السلام وفي ربيع عام ٢٠٠١م، عين الناتو لأول مرة دبلوماسيًا أوّلَ في منطقة الصراعات في مقدونيا أحد الولايات التابعة ليوغسلافيا السابقة لكي يمثل الحلف على الأرض، ويعمل كمبعوث شخصي للأمين العام لكي يحمل بذلك مهام ذات وجهين سياسي وعسكري وتعتبر نقطة تحول وانطلاق لأدوار أخرى لاحقًا حتى سلم مهمته في مقدونيا للاتحاد الأوروبي وسلم الناتو مسؤولية الأمن اليومي في البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٤م، لكنه احتفظ بقيادة عسكرية في تركز على الإصلاح الدفاعي وإعداد البلاد لعضوية الشراكة من أجل السلام. وفي أثناء ذلك، كان يحتفظ الحلف بسبعة عشر ألف جندي في قوة كوسوفو، وتظل هذه القوات أكبر عملية للحلف.

وبالنسبة لتدخل الحلف في أفغانستان في عام ٢٠٠١م، حيث كانت أفغانستان أول عملية عسكرية للحلف خارج منطقة عمله التقليدية في أوروبا، فقدم طائرات أواكس (نظام الإنذار والمراقبة المحمول جوًا) للولايات المتحدة ليساعد القوات الأمريكية في شن تلك الحملة وظل الناتو يقود قوة المساعدة الأمنية الدولية"إيساف"، وهي قوة مفوضة من قبل الأمم المتحدة، وقد أوكلت إليها مهمة المساعدة في المجال الأمني في كابول دعمًا للسلطة الانتقالية الأفغانية وتساعد قوة المساعدة الأمنية الدولية أيضًا على تطوير بنيات أمنية، وتحديد احتياجات إعادة الإعمار، وتدريب وبناء القوات الأمنية الأفغانية المستقبلية ، ظل الناتو يمد حضوره بثبات عبر إنشاء ما يُسمى فرق إعادة الإعمار الإقليمية، وهي فرق دولية تضم أفرادًا عسكريين ومدنيين، إلا أنه بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام، لم يستطع الحلف إنجاز تلك المهمة، وهو ما عكسته الخسائر البشرية الهائلة لقوات الحلف مع استمرار مقاومة حركة طالبان.

أما التدخل في الحالة العراقية فتزايدت الخلافات الأوروبية-الأمريكية، أكثر فأكثر حول قرار أمريكا غزو العراق، وفرض الأمر الواقع خارج نطاق الشرعية الدولية، وقد أدى تنفيذ الإدارة الأمريكية لعملية الغزو والاحتلال إلى توتير الكثير من ملفات شراكة عبر الأطلنطي لكن بعد انعقاد مؤتمر باريس الأول لدعم لبنان، وحدوث عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، بدأ التعاون الأمريكي- الأوروبي يأخذ أبعادًا أكبر، خاصة في أروقة مجلس الأمن الدولي، والمسائل والقرارات المتعلقة بسوريا، ولبنان وبقية بلدان العالم العربي.

وفي الحالة الليبية، لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرًا يسيرًا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في مجال الحرب على الإرهاب على الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣م، بشأن الحالة الليبية وقرار الجامعة العربية رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١م، بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، بالتالي فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس ٢٠١١م، أي بعد ما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة وبرغم مرجعية الناتو للتدخل فإن مهمة الناتو قد تجاوزت القرارات المشار إليها في المهمة وهو فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي وذلك بقصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي والجدير بالذكر أن الخسائر الملحقة بحلف الناتو جعلت هناك توجهًا بجعل سياسة التدخل في إطار طلعات جوية وإعادة إعمار ومساعدات في تدريب القوات العسكرية.

ومن هنا نجد أن التدخلات التي تمت في المنطقة من قبل حلف الناتو يحكمها مجموعة متغيرات مرتبطة بخروج الحلف من الحرب العالمية وتشكيل مهامه وانتشار تهديدات غير مباشرة جعلت هناك ضرورة لتغيير سياسته العسكرية بالتالي فإن المتغيرات الحالية ستؤثر في قرارات الحلف.

المتغيرات المؤثرة على الناتو

اصطدم الحلف بالعديد من المتغيرات التي قد تؤثر على قرار تواجده في الشرق الأوسط من عدمه فبعد انسحابه من ليبيا لم تكن له تدخلات واضحة في الشرق الأوسط خاصة بعد

الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها جراء الحرب على الإرهاب لكن ثمة متغيرات حالية قد تجعل هناك تغيرًا في هذا التراجع وهي كالآتي:

١- الضغط الأمريكي من أجل رفع ميزانية الدفاع

هدد الرئيس الأمريكي بسحب قوات بلاده من الناتو إذا لم يعزز الحلفاء على الفور حجم الإنفاق الدفاعي للحلف، حيث طالب برفع مستوى النفقات إلى أكثر من ٢٪ من إجمالي الدخل العام، وحمل هذا الطلب اعتراض واشنطن على حالة عدم المساواة في تقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة، وبقية أعضاء الحلف بشأن الإسهام في ميزانية الحلف، حيث طالب بقية دول الحلف بزيادة نفقاتها في تلك الميزانية.

وعلى الرغم من أهمية ما أثاره ترامب، فإن تلك الانتقادات ليست بالأمر الجديد، حيث كانت هناك خلافات عديدة بشأن نسبة الإسهامات الأمريكية والأوروبية في مناطق الصراع. ففي حين تبلغ النفقات الدفاعية للولايات المتحدة نحو ٦١٨,٧ مليار دولار أمريكي، نجد أن نفقات دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة لا تتجاوز ٢١٩ مليار دولار أمريكي، وتلك قضية يمكن أن يتم تسويتها بين الولايات المتحدة وبقية الدول أعضاء الناتو.

وبغض النظر عن الخطاب التصعيدي لترامب تجاه الشركاء في الحلف، فإن الهدف من ورائه ممارسة المزيد من الضغوط تجاه تلك الدول من أجل الالتزام بالنسبة المقررة للنفقات الدفاعية من ناحية، ولضمان عدالة توزيع الأعباء بين أعضائه من ناحية أخرى.

٢- موقف حلف الناتو من قضايا المنطقة

يرى الحلف مجموعة من المهددات في الشرق الأوسط لمصالحه وكانت سياسات الحلف تميل إلى التدخل في الأزمات المسببة لتلك المهددات وهي متمثلة فيما يلي:

أ- الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية

إن التحولات السياسية التي شهدتها الدول العربية أدت إلى تنامي مخاطرها، حيث نزح آلاف المهاجرين إلى إيطاليا التي قامت بدورها بمنح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول للدول الأوروبية الأخرى. وتكمن مخاوف هذه الدول من هؤلاء المهاجرين في النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلى نظيرتها شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين. فضلاً عن أن تدني المستوى التعليمي، وبالرغم من حصول أغلبيتهم على الجنسية التي تعني تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة من الإقصاء المجتمعي والمهني ويضاف إلى ذلك انتقال العديد من العناصر الإرهابية إلى أوروبا.

ب- تهديدات أمن الطاقة

بدأ الاهتمام المباشر بهذه القضية من جانب حلف الناتو في قمتي ريجا ٢٠٠٦م، وبوخارست ٢٠٠٨م، عندما تضمن البيان الختامي ما مؤداه أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية. بل إن الأمين العام للحلف قال أمام البرلمان الأوروبي في مايو ٢٠٠٦م، "إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة، بإشارة ضمنية للأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف وتأثير ذلك في أسعار النفط، بالتالي اعتبر ذلك تحديًا مباشرا لمصالح دول الحلف، انطلاقًا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء على صعيد الاحتياطيات أو الإنتاج.

ونستنتج مما سبق أن تهديد تدفق النفط الليبي وارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت ١١٠ دولارات للبرميل إبان الأزمة، يعتبر تهديدا مباشرًا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، مما استدعى تدخلاً في تلك الأزمة ولم يختلف هذا التوجه منذ اندلاع الأزمة حتى الآن لكن الاختلاف كان في شكل التدخل.

جـ- الإرهاب

يعد الإرهاب أحد المهددات الرئيسية التي تلقي بظلالها على أوروبا سواء أكان داخل القارة أو خارجها ففي الوقت الذي يخسر فيه تنظيم الدولة الإسلامية الأراضي، قد يزداد خطر الإرهاب في الغرب. فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون يمثلون تهديدًا تضاعفه ظاهرة التطرف العنيف الناشئ في الداخل التي تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في انتشارها والتي بدورها قد تشمل مجموعة من التهديدات الإرهابية النابعة من مخططات منفذة على أيدي أجانب.

٣- العلاقات العربية مع حلف الناتو

اهتم الحلف بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف ودول الشرق الأوسط. وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي في يونيو ٢٠٠٤م، لتكون بداية لهذا التعاون. انضمت لهذه المبادرة أربع دول خليجية هي الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطارها. تضم هذه المبادرة قائمة يمكن للدول الاختيار فيما بينها في ستة مجالات، هي: الإصلاح الدفاعي والتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الحدود، والإرهاب، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات.

تدخلات "الناتو" الخارجية حكمتها متغيرات غير مباشرة جعلت تشكيل مهامه وتغيير سياسته العسكرية ضرورة

كما أطلق الحلف في هذا الإطار مبادرات للشراكة تتضمن "الأمن الناعم"، متمثلا في التدريب والاستشارات، وإدارة الأزمات، كما أنشأ الحلف قسم الدبلوماسية العامة ضمن الجهاز المؤسسي للحلف ببروكسل، ضمن جهوده لتغيير صورته السلبية بشكل خاص في المنطقة العربية، وقام بإنشاء مقر للحلف بالكويت عام ٢٠١٧م.

بالتالي حملت تلك المتغيرات السابقة مؤشرات عودة دور الناتو للقضايا الإقليمية العربية وربما المتغيرين الرئيسيين الممثلين في الضغط الأمريكي على الناتو ومهددات قضايا الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا.

مؤشرات عودة دور الناتو لقضايا الشرق الأوسط

يصعب التنبؤ بالأحداث المستقبلية بعيدة المدى نتيجة المتغيرات المتسارعة لذلك يتم التركيز على استشراف الأحداث المستقبلية قصيرة المدى من خلال متابعة المؤشرات الإيجابية التي تؤيد عودة دور حلف الناتو للقضايا الإقليمية بالشرق الأوسط، وكذلك المؤشرات السلبية التي تعكس النقيض من ذلك إن وجدت.

قبول الشرط الأمريكي بزيادة ميزانية الدفاع

بعد التصعيد المعلن من جانب واشنطن برز موقف الناتو بعد فترة بقبول زيادة ميزانية الدفاع وصرح الأمين العام للحلف الرئيس الأمريكي الجديد ترامب من أن التحرك الفردي ليس خيارًا، سواء للولايات المتحدة، أو الأوروبيين، ويدعم ذلك بدور دول الحلف في دعم أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في حربها بأفغانستان ضد الإرهاب، حيث بلغ عدد القتلى من جيش الناتو ألف قتيل. ويؤكد ما سبق أن أمريكا ستظل بحاجة إلى حلف الناتو أكثر من حاجة

الحلف إليها خاصة لملء الفراغ الذي قد تشهده منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من أن الخطاب يحمل قدرًا من الدبلوماسية التي تحفظ ماء وجه حلف الناتو إلا أنها عكست مخاوف الدول الأوروبية بشأن رؤية ترامب مستقبلاً بشأن جدوى وجود الحلف ذاته من عدمه، وهو الأمر الذي قد يرتب تحديات هائلة لأمن أوروبا، خاصة حال قيام ترامب بسحب جزء من القوات الأمريكية التي تتمركز في الدول الأوروبية بما يجعلها في حالة من الانكشاف الاستراتيجي أمام النفوذ الروسي المتنامي.

على الجانب الآخر تدور معظم التصريحات فيما يتعلق بإنشاء جيش أوروبي باتجاه كون هذا الجيش مكملاً وليس بديلاً فقد أشار الأمين العام للحلف في مقال له إلى "تأييده دفاعًا أوروبيًا قويًا، بيد أنه ليس بديلاً عن حلف الناتو، بل مكملاً له، بالإضافة إلى ذلك فإن التوجه نحو بناء سياسة دفاعية أوروبية يواجه بمعارضة شديدة من جانب الدول الشرقية داخل الاتحاد التي لا ترغب في وجود منافسة مع حلف الناتو، ولا تزال ترى أن الخطر الأكبر هو روسيا حيث تعد دول الاتحاد الأوروبي الناتو بمثابة الضامن الرئيسي لأمنها منذ عام ١٩٤٩م.

ويحمل هذا المؤشر استمرار تبعية الناتو لأمريكا بالتالي يشمل تبعية القرارات ويؤيد إيجابية عودة الناتو للتدخل في القضايا العربية.

إعلان التدخل في ليبيا مرهون بقرار ليبيا

صرح الأمين العام للحلف بأن الناتو مستعد للوقوف بجانب ليبيا وتدريب قواتها الأمنية والعسكرية من أجل مساعدتها في حفظ الأمن، وفي تصريح آخر تم التأكيد بأن ذلك سيتم إذا ما طلبت ليبيا ذلك من الناتو مباشرة، وذلك يعكس أن مبدأ التدخل في الشأن الليبي لازال موجودًا لكنه مرهون بطلب ليبيا ويأخذ شكل الأمن الناعم المعني بتدريب القوات الأمنية والعسكرية.

ويحمل هذا المؤشر إيجابية إعادة الناتو لدوره بالتدخل في قضايا الشرق الأوسط.

القرارات الأمريكية بالانسحاب من دول عربية

بعد الأزمة الإسرائيلية ـ الروسية الأخيرة وتداعياتها بالعديد من قرارات الانسحاب من دول الشرق الأوسط بالتالي سينشأ فراغات لن تسمح إسرائيل أو الولايات المتحدة بأن تكون روسيا هي سيدة الموقف هناك وتزامن ذلك مع موافقة الحلف على زيادة الميزانية بعد أشهر طويلة من النقاشات داخل الحلف وهو ما يؤكد أن واشنطن تسعى إلى استخدام الحلف كبديل لدورها العسكري الإقليمي وستظل هي المتحكم السياسي في دور الحلف في المنطقة، ويحمل بذلك مؤشرًا على إيجابية عودة الناتو للتدخل في العديد من قضايا الشرق الأوسط.

التهديدات الروسية لدول الحلف

تظل سياسة الاحتياج المتبادل بين أمريكا والناتو حيث ترى الأولى في الناتو بديلاً ويرى الناتو في واشنطن الداعم الرئيسي والقوة التي يستند عليها الحلف وتلك العلاقة يحكمها المهدد الرئيسي وهو روسيا في مواجهه الناتو والولايات المتحدة خاصة بعد انتهاك روسيا مرات عدة المجال الجوي لدول البلطيق من خلال تدريبات عسكرية مختلفة، بالإضافة إلى أن الجيش الروسي نشر منظومتي (بانتسير-إس) و(إس-٤٠٠) خلال عام ٢٠١٨م، في شبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا من أوكرانيا في عام ٢٠١٤م، وفي مناطق روسية هي القطب الشمالي وكالينينغراد النائية المطلة على بحر البلطيق وخاباروفسك في أقصى الشرق.

وهذه التهديدات تحمل في مجملها مؤشرًا إيجابيًا على عودة دور الناتو في الشرق الأوسط متحالفًا مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهه روسيا.

ومن ثم الاستنتاجات الأخيرة تضعنا أمام حقيقة مسلم بها وهي أن تدخلات الناتو في أزمات الشرق الأوسط تعتبر جزءًا من مهامه لكن يأتي الخلاف في شكل التدخل إذا كان يقع تحت مفهوم الأمن الناعم أم الصلب؟ تشير المؤشرات الأولية أن التدخلات ستتم من خلال الأمن الناعم بتأسيس مؤسسات أمنية والمساعدة في تدريب الجيوش، أما التدخلات الصلبة فمن المرجح أن تكون من خلال طلعات جوية لتقليل الخسائر البشرية التي قد تنجم عن التدخلات البرية وذلك بالنسبة لليبيا والعراق وسوريا.

وبالنسبة لضوابط التدخل في القضية الفلسطينية فسيكون ذلك وفق قرار من مجلس الأمن، مشاركة الأطراف المعنية بالشرق الأوسط في ذلك الأمر، بالإضافة أن يكون دور الحلف ضمن المراحل النهائية لهذا الصراع والتي تتضمن تأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة وذلك ما أشار إليه أمين الحلف في إحدى التصريحات، لكن في النهاية سيصبح الخليج موطئ قدم قوي للحلف، خاصة في ظل غياب نظام أمن إقليمي قوي لمواجهه المهدد الإيراني في المنطقة.

* باحثة متخصصة في مجال الإنذار المبكر - وحدة الدراسات الأمنية والعسكرية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

الاتحاد الأوروبي شريك تجاري مهم بدون سياسة فاعلة تجاه الشرق الأوسط

ضرورة تبني صيغ أكثر توازنًا لتعاون أوروبا مع المنطقة العربية تقر بالمتغيرات

حظيت منطقة الشرق الأوسط على مدى عقود بأهمية بالغة لأوروبا، كما أن الدول العربية تبادل دول الاتحاد الأوروبي الاهتمام نفسه لأسباب كثيرة. لكن وبالرغم من أهمية الاتحاد على الساحة الدولية والإقليمية إلا أنه يواجه عدة مشكلات عديدة، حيث يفتقر إلى القيادة ولا تساعد هياكله على أخذ القرارات بشكل اتفاقي، وكذلك لا توجد أهداف موحدة بين دوله خاصة على الصعيد السياسي، فالقرارات التي تصدر والمواقف التي يتخذها الاتحاد الأوروبي تعتمد على من له السيادة ويمتلك المركز. وفي السنوات الأخيرة ازدادت الأوضاع تدهورًا على الصعيد الداخلي في القارة الأوروبية حيث شهدت أزمات متلاحقة أدت إلى انكفائها لمعالجة مشاكلها مما أثر على اهتمامها بالقضايا الإقليمية رغم ارتباطها بالإشكاليات الداخلية للقارة التي يجب أن تدرك أوروبا أنه لا مجال للفصل بين الإشكاليات المجاورة أو الحياد في عصر يشهد تأثيرًا متبادلاً وخاصة مع الجوار الجغرافي بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

مرام ضياء الدين

أولاً الأزمات الداخلية الأوروبية

يقف الاتحاد الأوروبي عند مفترق طرق لتعرضه للعديد من الأزمات الهيكلية ومنها قضايا الأمن والإرهاب، ما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت هذه التحديات قد كشفت عن أزمات بنيوية في الاتحاد الأوروبي، أم أنه سيدرك أهمية تعاونه مع دول الجوار ما يساعد في النهاية على فرض حالة من الاستقرار داخليًا وخارجيًا. وهنا نستعرض بعض أهم هذه الأزمات في الوقت الراهن:

١- أزمة اللاجئين

نتيجة لعدم استقرار الأوضاع في بعض البلدان العربية، تدفق في العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦م، مئات الألوف بل الملايين هربًا باتجاه دول الاتحاد الأوروبي طلبًا للجوء والاستقرار ما وضع القارة الأوروبية أمام تحديات أمنية واقتصادية، كما أدت محاولات الوفاق لحل الأزمة إلى خلافات أكبر بين دول الاتحاد وانقسام في المواقف خاصة دول وسط وشرق أوروبا التي أعلنت صراحة رفض خطة توزيع اللاجئين التي أعلنتها المفوضية الأوروبية، ورفضت استقبال أي لاجئين أو المشاركة في وضع شروط لاستقبالهم.

وتسبب فتح الباب أمام اللاجئين في بعض الدول مثل ألمانيا إلى أزمات سياسية كبيرة أدت مع أسباب أخرى إلى تنحي المستشارة الألمانية انجيلا ميركل عن رئاسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بنهاية شهر نوفمبر ٢٠١٨م، وأعلنت عدم ترشحها لرئاسة الحكومة واعتزالها الحياة السياسية نهائيًا عام ٢٠٢١م.

ولا يعني الانخفاض في أعداد المهاجرين إلى أوروبا أن دول الاتحاد لا تواجه تحديات حقيقية، فلا تزال تكافح من أجل استيعاب ما يقرب من ١,٨ مليون مهاجر وصلوا إليها بحرًا منذ ٢٠١٤م، وما دفع الاتحاد إلى اتخاذ إجراءات متعددة بعضها كان عرضة للانتقاد حيث توصَّلت عدد من الحكومات الأوروبية إلى اتفاقيات ترحيل مع السودان، وساعد كذلك اتفاق مع النيجر في تنفيذ حملة أمنية ضد عمليات التهريب في غرب الصحراء الكبرى. بالإضافة الى أن الحكومتين الألمانية والهولندية توسطتا في اتفاق بالاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦م، مع تركيا؛ مما أدى إلى انخفاض حاد في مستويات الهجرة إلى اليونان.

ونتيجة للمزيد من الضغوط الداخلية وبعد ماراثون من المحادثات أثناء القمة الأوروبية في بروكسل ٢٨ و٢٩ يونيو ٢٠١٨م، تم التوصل لاتفاق حول الهجرة وتقرر إقامة مراكز للاجئين في دول الاتحاد الأوروبي بشكل "طوعي"، وستقرر هذه

المراكز "المهاجرين الذين ستتم إعادتهم إلى بلادهم"، واتخاذ إجراءات في دول الاتحاد تحول دون تنقل المهاجرين بين دول المنطقة، وتعزيز السيطرة على الحدود الخارجية لمنطقة اليورو مع توفير التمويل لتركيا ودول شمال إفريقيا لدعم جهودها في إغاثة اللاجئين. ورغم ذلك تبقت قضايا خلافية حول من سيتحمل اللاجئين الذين ستعيدهم ألمانيا لبلدان دخولهم مع رفض هذه الدول استقبالهم أو كيف سيتم التعامل مع وصول لاجئين جدد.

كما تسبب التصويت بنعم لميثاق الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة (GCM) المعروف أيضًا باسم ميثاق مراكش في الأمم المتحدة بأزمة سياسية كبرى في بلجيكا حيث أعلن الوزراء القوميون الفلمنكيون استقالتهم من التحالف الحاكم، وحاول رئيس الوزراء شارل ميشال الإبقاء على الحكومة التي لم تعد تملك الغالبية في البرلمان حتى موعد الانتخابات الفيدرالية المقررة في مايو ٢٠١٩م، ولكنه فشل تحت تهديد مذكرة لحجب الثقة قدمها الاشتراكيون وأنصار البيئة واضطر لتقديم استقالته يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٨م، وتبقى بلجيكا بدون حكومة مجددًا حتى هذا الموعد.

ما سبق يؤكد أن قضية الهجرة واللاجئين سببًا رئيسيًا في العديد من الأزمات التي تواجه القارة وعامل مؤثر في التحديات التي سنناقشها تاليًا.

٢- تنامي التيارات القومية والشعبوية

شهدت أوروبا خلال الأعوام الماضية تحولاً في المزاج العام باتجاه تيارات اليمين المتطرف واليسار الراديكالي، وهذا التحول يبدو بطيئًا لكنه مستمر. وتكمن خطورة أفكار التيارات القومية والشعبوية، المتصاعدة سياسيًا ومجتمعيًا، في الدعوة للقطرية، ومعاداة أفكار التكامل، وسعيها لفرض إجراءات حمائية لتقييد حرية التجارة والانتقال، ورفضها التوسع في سياسات الهجرة، التي تشكل في رأيها عبئًا على الاقتصاد وتحرم المواطنين من فرص العمل والحياة الكريمة.

تنمو الشعبوية عبر أوروبا على اليمين واليسار على حد سواء، غير أن زخمها في اليمين أكبر، واستطاعت في عام ٢٠١٨م، تعزيز مكاسبها السياسية وخاصة في الاستحقاقات الانتخابية من سيطرتها على دول هامة في الاتحاد الأوروبي. ففي إيطاليا بعد مفاجأة الانتخابات البرلمانية في مارس ٢٠١٨م، وبعد خلافات عديدة تم تشكيل حكومة ائتلافية تضم كلا من حزب "رابطة الشمال" اليمينية المتطرفة وحركة «النجوم الخمس» الشعبوية المتطرفة المعادية لمؤسسات الحكم الإيطالية والتي تسببت في عدة إشكاليات مثل أزمة الموازنة والتي تم حلها في ديسمبر ٢٠١٨ م، بعد صدامات متواصلة مع المفوضية تسببت في خسائر وتهديدات اقتصادية.

وعلى صعيد دول شرق أوروبا، استمرت سيطرة تيارات اليمين المتطرف في الانتخابات البرلمانية في المجر وبولندا وسلوفينيا عام ٢٠١٨م، حيث ضمن فيكتور أوربان ولاية ثالثة على رأس حكومة المجر، وحاز رئيس الوزراء السابق يانيز يانشا في سلوفينيا على فرصة تشكيل الحكومة، كما فاز الحزب اليميني المتشدد "القانون والعدالة في بولندا أيضا. وهذه الدول الثلاث تعاني من خلافات مع الاتحاد الأوروبي وظهر ذلك جليًا في رفض هذه الدول اتفاقية حصص اللاجئين وقرار المفوضية الأوروبية عام ٢٠١٧م، بمقاضاتهم ومعهم جمهورية التشيك أمام محكمة العدل الأوروبية.

وفي الانتخابات الرئاسية بجمهورية التشيك انتُخب الرئيس ميلوش زيمان لفترة رئاسية جديدة، وهو يرى في تعاون بلاده مع روسيا والصين آفاقًا اقتصادية واعدة، كما أنه يعتبر سيادة روسيا على القرم أمرًا واقعًا ويرفض استقبال التشيك للاجئين من الدول الإسلامية باعتبارهم عنصرًا حضاريًا غريبًا على بلاده، كما كان زيمان الزعيم الأوروبي الوحيد الذي رحب بقرار الرئيس الأمريكي ترامب الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل.

في ظل هذه التطورات تعتبر انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو المقبل، مثارًا للقلق حيث تحشد هذه الأحزاب المتطرفة للانتخابات بكامل قوتها للسيطرة على مؤسسات الاتحاد وتحريكها أو التأثير عليها لتحقيق مصالحها إن لم يكن لتقويضها. كما سيتم تعيين مفوضين جدد بالمفوضية الأوروبية من أربعة بلدان على الأقل -التشيك واليونان وإيطاليا وبولندا -من قبل الأحزاب الحاكمة في هذه البلدان وهي أحزاب قومية متطرفة لديها تشكك وانحيازات ضد الاتحاد الأوروبي. وهذا تحد إضافي لمستقبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي يجب أن يعمل قادة القارة على التصدي له.

٣- أزمة القيادة والخلافات الداخلية

يقوم الاتحاد الأوروبي على أعمدة أساسية، أولها العمود الألماني، يليه الفرنسي، ثم الإيطالي... مع أن الظهير البريطاني لم يعد موجودًا عمليًا. وإذا اهتزّ أحد هذه الأعمدة يمكن للركائز الأخرى أن تعيد الثبات، لكن حاليًا تعاني جميع هذه الدول من أزمات داخلية عاصفة.

ألمانيا، فقدت قدرًا كبيرًا من نفوذها بعد إعلان ميركل التنحي، فألمانيا تحمّلت العبء الأكبر من الأزمة المالية التي ضربت أوروبا من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠م، وخصوصًا مشاكل اليونان

وايرلندا وإيطاليا وإسبانيا، كما سببت الهجرة قلقًا عند الألمان وتوترًا خاصة بين شركاء الحكومة. بينما نحن نرى صعودًا سريعًا لليمين القومي المتطرّف، وعلى رأسه حزب البديل من أجل ألمانيا الذي فرض وجوده في البرلمان، حاصدًا شعبية معتبَرة. وثمة تيار واسع في هذا الحزب يدعو إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبي بعدما ضاق من تحمّل ألمانيا أعباء الآخرين.

أما "ماكرون" الذي يعد من أهم القادة الأوروبيين المؤمنين بالوحدة الأوروبية تعرض لتراجع شعبيته إلى أدنى معدل لها؛ حيث وصلت إلى ٣٤٪ خلال أغسطس ٢٠١٨م، متراجعًا بنسبة ٥ نقاط عن شهر يوليو، و١٨ نقطة منذ يناير ٢٠١٨م، وفقًا لاستطلاع المعهد الفرنسي للرأي العام، على خلفية إصدار قانون العمل الجديد الذي اعتبره البعض انقلابًا اجتماعيًا نابع من النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله سياسات ماكرون. وما إن قرر ماكرون رفع الضرائب على المحروقات قامت حركة "السترات الصفر" التي امتدت ووسعت مطالبها، ليضطر الرئيس للتراجع أبعد من مجرد إلغاء رفع ضرائب المحروقات ورفع الحد الأدنى للأجور وبعض الإعفاءات الضريبية التي ستكلف المالية العامة نحو ١٠ مليارات يورو سنويًا.

ولا يبدو أن الحوار الذي يشدد رئيس الحكومة الفرنسية إدوارد فيليب دائمًا على استمراره وتقدمه أنتج تراجعًا في زخم التظاهرات فضلاً عن أنه لن يتطرق إلى مسائل أساسية ألهبت نفوسَ فرنسيين، فالمعضلة ليست مرتبطة بالضرائب فقط بقدر ارتباطها بتوسع الفوارق الطبقية انطلاقًا من سياسات تديرها شخصيات تؤمن بأن عجلة الاقتصاد تتحرك عبر إراحة أصحاب رؤوس الأموال من الضرائب بما يساعدهم على تشغيل الطبقات المتوسطة والفقيرة. لذلك سرعان ما تفاقمت التظاهرات إلى حد المطالبة باستقالة ماكرون، وحل البرلمان، وإدراج هذه المطالب وغيرها، للتصويت في استفتاء شعبي.

وحتى الآن يتطور المشهد الفرنسي أسبوعيًا في فترة يحاول ماكرون تفعيل الدور الفرنسي على الساحة الدولية لكنه يقف أمام العديد من الأزمات الداخلية.

على الصعيد الإيطالي، اشتبكت الحكومة القومية المتطرفة منذ تشكيلها مع المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بموازنة إيطاليا التي كادت أن تتسبب في أزمة اقتصادية جديدة للاتحاد الأوروبي في حالة لم يتم التوصل لاتفاق كما حدث في ديسمبر ٢٠١٨م، بعد ضغوطات كبيرة من المفوضية ويرجع ذلك إلى أن الحكومة الإيطالية الشعبوية تقارب الأمور من منظار قومي ضيق، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها في تأدية دور أبعد من الحدود المحلية.

وزادت أزمة القيادة اختناقًا بتصاعد الخلاف الفرنسي – الإيطالي مؤخرًا بشكل كبير في سابقة لم تعرفها علاقات دولتين محوريتين في الاتحاد الأوروبي بحجم وثقل إيطاليا وفرنسا. بسبب التصعيد الإعلامي من الجانب الإيطالي تجاه باريس بسبب أزمة الهجرة غير الشرعية والأوضاع في ليبيا، التي أدت لزيادة موجات الهجرة إلى إيطاليا، وتُحمّل روما السياسات الفرنسية في إفريقيا مسؤولية ذلك في العديد من التصريحات الهجومية التي أدت بالسلطات الفرنسية لاستدعاء السفيرة الإيطالية في باريس للاحتجاج على هذه التصريحات التي رأت فيها خروجًا عن الأعراف الدبلوماسية. وتفاقم الوضع عندما أعلن وزير الداخلية، ماتيو سالفيني، عن أمله في أن يتمكن الشعب الفرنسي من التخلص من أسوأ رئيس عرفته فرنسا ويحدد مستقبله ويقرر مصيره وذلك في عقب لقاء نائب رئيس الوزراء، دي مايو، مع كريستوف شيلونكون زعيم حركة السترات الصفراء والمرشحين على قائمة الحركة الشعبية في انتخابات البرلمان الأوروبي المقررة في شهر مايو المقبل.

قلق من صعود الأحزاب المتطرفة في البرلمان الأوروبي خوفًا من السيطرة على المؤسسات وتقويضها

٤- تداعيات "بريكست"

تقودنا الأزمات السابقة إلى قضية انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي وهي في جزء منها ناتج عن الأزمات السابقة المتعلقة بقضايا الهجرة واللاجئين، قضايا الأمن والإرهاب، وصود التيارات القومية المتطرفة، حيث اعتبر داعمو الخروج إن بلادهم لم تعد تسيطر على حدودها وقراراتها التي "تصاغ في بروكسل، كما أنها ساهمت وبقوة في أزمة القيادة التي شهدها الاتحاد كما تحدثنا سابقًا.

رفض البرلمان في ١٥ يناير ٢٠١٩م، بأغلبية ساحقة الاتفاق الذي أبرمته ماي للخروج من الاتحاد الأوروبي، في أسوأ هزيمة برلمانية تمنى بها حكومة في تاريخ بريطانيا الحديث ورغم ذلك فشلت محاولة سحب الثقة من تيريزا ماي مما أثار اضطرابًا سياسيًا قد يؤدي إلى خروج البلاد من الاتحاد دون ترتيب وسينعكس هذا الخيار -لو حدث- سلبًا مباشرة على قطاع الأعمال وعلى حرية تنقل الأفراد، إذ أن البقاء في السوق المشتركة هو ضمانة لاستمرار التعاون الاقتصادي بين الطرفين، خاصة أن لندن تعد عاصمة للمال والأعمال، وفي حال لم يتم

تشهد أوروبا تحولاً في المزاج باتجاه تيارات اليمين المتطرف واليسار الراديكالي وخطورتها في الدعوة للقطرية ومعاداة التكامل

الوصول لاتفاق فإن هذه الأمور كلها ستكون غامضة ومعقدة، إضافة إلى مستقبل البريطانيين الموجودين في أوروبا والأوروبيين المقيمين في بريطانيا، فبحلول الساعة ١١ مساء بتوقيت لندن من يوم الجمعة ٢٩ مارس ٢٠١٩م، تكون بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي، إذا لم توقف إجراءات الخروج أو إذا لم يتم تمديد بقائها في الاتحاد مؤقتًا بموافقة الأعضاء الـ ٢٨.

من جانبه أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه إعادة التفاوض بشأن اتفاق الانسحاب، وتشدد الجانب الأوروبي حتى لا يمهد الطريق لدول أخرى قد ترى الانسحاب من الاتحاد أمرًا سهلاً.

وتحاول تريزا ماي التوصل لتعديلات في الاتفاق يمكن أن تقود لموافقة البرلمان عليها في تصويت جديد من المفترض أن يُجرى لاحقًا حيث تستبعد ماي تأجيل خروج بلادها من الاتحاد، وترفض فكرة إجراء استفتاء ثانٍ لـ"بركسيت". وأصدرت ماي، ورئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود، بيانًا، يوم ٧ فبراير، عقب اجتماعهما في بروكسيل، أكدتا فيه استئناف محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مجددًا قبل نهاية شهر فبراير من أجل إيجاد سبيل يحظى بأوسع تأييد ممكن في البرلمان البريطاني، ويحترم التوجيهات التي اتفق عليها المجلس الأوروبي".

وإذا كانت التداعيات الاقتصادية لـ "بريكست" على بريطانيا كبيرة ومتشعّبة وسلبية في غالبيتها، فإن التداعيات في الاتجاه المعاكس لا يستهان بها أيضًا. فالاقتصاد البريطاني هو الخامس عالميًا والثاني أوروبيًا، وبناتج محلّي إجمالي مقداره نحو ٣ تريليونات دولار وفق أرقام عام ٢٠١٨م، مما يمثّل ٣,٥ ٪ من الناتج الإجمالي العالمي. كما أن بريطانيا تساهم في الميزانية الأوروبية بنحو ١٩ مليار يورو سنويًا، وخروجها يعني خسارة أكثر من ٥٪ من هذه الميزانية.

المؤشرات السابقة توحي بأن التأثيرات الخاصة بقضية خروج بريطانيا ستبقى مؤثرة في الاتحاد الأوروبي سواء على مستوى تغير موازين القوة داخل الاتحاد أو استقطاع وقت واهتمام كبير من جانب الاتحاد لضمان خروج سلس لبريطانيا في وقت هو أحوج فيه للالتفات إلى قضايا أخرى تهدده.

ثانيًا: تأثير المتغيرات الأوروبية الداخلية على قضايا الشرق الأوسط

أعلنت فيديريكا موغيريني الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية عن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي (EUGS) في يونيو ٢٠١٦م؛ بهدف القدرة على التعامل بفعالية مع التغيرات والتحديات الجارية على مستوى الاتحاد الأوروبي، بشكل خاص، وعلى الصعيد الدولي بشكل عام. أحد محاور هذه الاستراتيجية وأهدافها الرئيسية هو ما أطلق عليه "بناء المرونة واتخاذ نهج متكامل" حيث أن بناء المرونة في الداخل والخارج يعني خلق اتحاد أكثر استجابة. وبناءً عليه سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز مرونة الدول والمجتمعات من خلال دعم الحكم الرشيد والمؤسسات الخاضعة للمحاسبة والعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني. وسيستهدف هذا الدعم على وجه الخصوص المناطق المحيطة بالاتحاد الأوروبي في الشرق والجنوب، والتي تمتد من وسط آسيا إلى وسط إفريقيا. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضًا نهجًا متكاملاً للصراعات والأزمات، وهو ما يعني المشاركة الكاملة في جميع مراحل النزاع، من العمل المبكر والوقاية، حيثما أمكن، للبقاء على الأرض لفترة كافية حتى يتأصل السلام.

على أرض الواقع يبدو الوضع مختلفًا بشكل كبير فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي بالنسبة لكثير من الدول في المنطقة يعتبر شريكًا تجاريًا مهما، ولكنه لا يملك سياسة خارجية فاعلة وموحدة وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط، رغم أن أزمة اللاجئين والصراعات المنتشرة على نطاق واسع وتحديات الأمن والإرهاب أدت إلى جعل المشاكل التي يعاني منها الشرق الأوسط أقرب إلى أوروبا. واليوم، تشكل التحديات المختلفة التي تواجه المنطقة، سواء كانت الصراعات أو التفاوت الاقتصادي أو النمو السكاني أو الشرعية السياسية، مصدر قلق بالنسبة إلى العديد من القادة الأوروبيين.

كما أرغمت الأزمات الداخلية التي تواجهها دول الاتحاد فرادى أو الاتحاد ككل على الانسحاب من الساحة الإقليمية بدرجة أكبر والانكفاء على مشاكلها الداخلية التي أصبحت مثار تهديد أكبر لها، رغم أنه ينبغي لها أن تدرك أن ذلك سبب أكبر ينبغي أن يدفعها للعمل مع شركائها الإقليميين لحل القضايا العالقة في المنطقة والتي أدت إما بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تأزيم التحديات في القارة الأوروبية.

من أهم القضايا التي يمكن أن يلعب فيها الاتحاد دورًا هي القضية الفلسطينية، حيث لأوروبا مواقف قوية رافضة لبعض التعديات الإسرائيلية وكذلك تبنيها موقفًا قويًا رافضًا لخطة جاريد كوشنر، للسلام وأعلن الاتحاد التزامه بالمعايير المتفق عليها

دوليًا وفقًا لحل الدولتين. ما يؤهله للعب دور كطرف وسيط موثوق فيه خاصة من السلطة الفلسطيني، لكنه يظل غير قادر على تحدي أمريكا في فرض الأمر الواقع ، ورفض إسرائيل لراع آخر لعملية السلام غير أمريكا وهو الموقف الذي يمكن أن يتغير إذا استخدمت أوروبا علاقاتها الاقتصادية الوثيقة التي وصلت إلى أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لإسرائيل.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفًا واضحًا وصارمًا في رفض الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بجهود أوروبية عام ٢٠١٥ ورفضه توقيع عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، وهنا يجب أن ندرك أن هذا الموقف نابع من المصالح المباشرة لهذه الدول حيث ترى ضرورة الالتزام به حتى لا ينزع ذلك المصداقية عن أي مفاوضات مستقبلية مع قوى أخرى، كما أن للشركات الأوروبية مصالح تجارية مع إيران وتعمل للحفاظ عليها حتى وإن تحدت واشنطن، وهو ما قامت به بالفعل حيث صدرت تعليمات للشركات الأوروبية بأن عليها ألا تمتثل لمطالب البيت الأبيض بإيقاف كل الأعمال التجارية مع إيران، فأولئك الذين يقررون الانسحاب بسبب العقوبات الأمريكية سوف يحتاجون إلى الحصول على إذن من المفوضية الأوروبية، الذي بدونه قد يواجهون خطر مقاضاتهم من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي محاولة لحماية الشركات الأوروبية، تم فتح آلية للسماح لشركات الاتحاد الأوروبي المتضررة من العقوبات بمقاضاة الإدارة الأمريكية في المحاكم الوطنية للدول الأعضاء.

فلا بد أن ندرك أن هذه الدول ستتحرك وبقوة لحماية مصالحها وهو ما يجب علينا استغلاله بشكل واضح لتدرك هذه الدول أهمية التعاون الإقليمي مع دولنا لتحقيق الاستقرار في المنطقة بما يحقق مصالح الطرفين.

على أوروبا أن تتعلم من أخطاء الماضي فيما يتعلق بطريقة معالجتها قضايا المنطقة وهو ما اتضح على سبيل المثال في اعتراف الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بخطأ سياساتهم في ليبيا حيث قال "اعتقدنا في الماضي أن تدخل قوى خارجية لإنهاء حكم ديكتاتور أمر كافٍ لتسوية مصير بلد.. والشعب الليبي يعاني (اليوم) من قرارات اتخذناها بالنيابة عنه"، وبالتالي فإن تصورهم الخاص بكيفية بناء الاستقرار في ليبيا ربما لا يكون هو الاتجاه السليم حيث ترى كل دولة الأمور من منظور مصالحها الخاصة وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أهمية العامل الإقليمي في استقرار ليبيا.

وفي قضايا الأمن والإرهاب، كانت الضربة الموجعة لأوروبا بإعلان الرئيس الأمريكي في ديسمبر الماضي قراره بالانسحاب من سوريا وذلك رغم إعلانه لاحقًا أن الانسحاب سيكون بطيئًا ووفق خطة موضوعة، وهو ما قد يعرض أوروبا لمزيد من المخاطر الأمنية، إذ يرى المسؤولون الأوروبيون أن الانسحاب الأمريكي قد يسمح لداعش بإعادة بناء قواته واستعادة ما خسره من أراض وهو ما يصعد من مخاطر وقوع هجمات إرهابية في أوروبا، خاصة في ظل وجود الآلاف من أنصار داعش الذين يتغلغلون بين الأوروبيين.

وجاء الرد الأوروبي في هذه الحالة سريعًا إذ أعلنت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا رفضهم لهذا القرار، وأكدت الوزيرة الفرنسية للشؤون الأوروبية، ناتالي لوازو، في ٢٠ ديسمبر، أن فرنسا ملتزمة عسكريًا في سوريا وأن الحرب ضد الإرهاب حققت تقدمًا كبيرًا، صحيح أنه كان هناك تقدمًا كبيرًا في سوريا من خلال التحالف، لكن هذه المعركة مستمرة، وسنواصل خوضها". وفي لندن، اعتبرت وزارة الخارجية البريطانية أن تنظيم الدولة لم يُهزم بعد في سوريا، وأضافت أن المملكة المتحدة ستبقى مشاركة في التحالف الدولي وحملته لحرمان داعش من السيطرة على أراض، وضمان هزيمته القاطعة. وفي ألمانيا قال وزير الخارجية هيكو ماس في بيان «لقد تراجع تنظيم الدولة الإسلامية لكن التهديد لم ينته بعد». وظهر خطر جديد في إطار هذه الأزمة عندما طالبت أمريكا في شهر فبراير ٢٠١٩م، دولاً أوروبية بتسلم المئات من مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية، وإجراء محاكمات لهم، معلنة أن البديل سيكون إطلاق سراحهم وحينها قد يحاولون التسلل إلى أوروبا. وهنا على أوروبا اتخاذ خطوات جدية لاحتواء الأزمة قبل تأثيرها على أمن الإقليم ككل.

تحشد الأحزاب المتطرفة لانتخابات مايو المقبل بكامل قوتها للسيطرة على مؤسسات الاتحاد

خاتمة

في النهاية يجب أن يستند نهج الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة على تقييم صادق لقدرات الاتحاد الأوروبي وتحديد مسبق للأولويات في سياساته تجاه المنطقة لاسيما في ظل تضاؤل القدرات المالية للاتحاد، وكذلك العمل على تعزيز الروابط التي تربط النمو الاقتصادي بالنقاش السياسي والحريات المدنية في إطار القيم والمبادئ التي لطالما تبناها الاتحاد. ولابد من تبني صيغًا جديدة أكثر توازنًا بالتعاون بين أوروبا ودول المنطقة تقر بالواقع الجديد الذي يفرض نفسه في المنطقة وتعمل من هذا المنطلق.

* باحثة في العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة

الرفض والتأييد والمواقف الضبابية للمقترح في أوروبا واستحسان موسكو

الجيش الأوروبي الموحد: بين الضرورات والممانعات الأوروبية

"حان الوقت للأوروبيين لتشكيل جيش أوروبي حقيقي، ويجب أن نحمي أنفسنا من الصين وروسيا وحتى من الولايات المتحدة" تصريحات أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قبيل مراسم إحياء الذكرى المئوية للهدنة التي وضعت نهاية للحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من أنها ليست المرة الأولى التي يثار فيها مقترح تأسيس جيش أوروبي موحد للدول الأوروبية التي كانت – ولاتزال- تحظى بمظلة حلف شمال الأطلسي"الناتو" وذلك منذ تأسيس الحلف عام ١٩٤٩م، وحتى الآن، فإن توقيت ومضامين ذلك المقترح قد أوجد ليس فقط جدلاً كبيرًا وإنما انتقادات جاءت سريعًا من جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من خلال سلسلة من التغريدات أوردها في هذا الشأن إذ وصف الاقتراح الفرنسي بأنه "مهين للغاية" وأضاف "ربما يتعين على أوروبا أولاً أن تدفع نصيبها العادل في حلف الناتو الذي تدعمه الولايات المتحدة بشكل كبير"، ومع إثارة ذلك المقترح تباينت ردود أفعال الدول الأوروبية بشأنه ما بين أقصى التأييد والرفض، فضلاً عن وجود مواقف تتسم "بالضبابية"، الأمر الذي أثار تساؤلاً رئيسيًا مؤداه: هل يعد المقترح الفرنسي ضرورة استراتيجية أم أنه لا يعدو كونه ممانعة أوروبية لسياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والتي تراها الدول الأوروبية تعكس حالة من الافتراق لا الوفاق مع مصالحها؟ وضمن هذا التساؤل العام تثار ثلاثة تساؤلات:

د. أشرف محمد كشك

أولها: ما هي مضامين ذلك المقترح والعوامل التي أدت إليه؟
وثانيها: هل لدى الدول الأوروبية مقومات لتأسيس جيش موحد؟
وثالثها: ما هي معوقات تنفيذ المقترح الفرنسي؟

أولاً: مضامين المقترح الفرنسي والعوامل التي أدت إليه

في الخامس عشر من نوفمبر ٢٠١٨م، وخلال مقابلة مع إذاعة "أوروبا١" الفرنسية قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "لن نكون قادرين على حماية الأوروبيين إذا لم نقرر إنشاء جيش أوروبي حقيقي" وأضاف "يجب أن يكون لدى أوروبا القدرة على حماية نفسها بمفردها، حتى بدون مساعدة الولايات المتحدة" وأضاف "علينا أن ندافع عن أنفسنا من الصين وروسيا، وحتى من الولايات المتحدة"، وقد جاء رد الفعل الأمريكي سريعًا بشأن ذلك المقترح حيث وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب ذلك المقترح بأنه "مهين للغاية" وأضاف "ربما يتعين على أوروبا أولاً أن تدفع نصيبها العادل في حلف الناتو و الذي تدعمه أمريكا بشكل كبير" بيد أن تلك الانتقادات لم تثني الرئيس الفرنسي عن إعادة طرح الفكرة مجددًا وإن كان بشكل أقل حدة حتى لا تبدو وكأنها موجهة ضد حلف الناتو أو الولايات المتحدة الأمريكية، ففي خطابه أمام مجلس النواب الألماني في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠١٨ م، أعاد الرئيس الفرنسي طرح الفكرة مجددًا بالقول "أن هناك حاجة إلى أن تكون أوروبا أكثر قوة وأوفر سيادة، وأنه يجب على الثنائي الفرنسي – الألماني تحمل مسؤولياته من أجل منع العالم من الانزلاق نحو الفوضى ومواكبته على طريق السلام"، ومع أن الرئيس الفرنسي لم يشر بشكل محدد إلى ماهية ذلك المقترح بل أورد أسباب الحاجة لوجود مثل ذلك الجيش، فإنه بتحليل مضمون تلك الدعوة نجد أنها تحمل بين طياتها دلالات عديدة أولها: مع أن مساعي أوروبا لتأسيس هوية أمنية مستقلة عن الولايات المتحدة والمظلة الأطلسية عموماً قد أثيرت منذ سنوات خلت فإن إعلان بريطانيا الخروج من منظومة الاتحاد الأوروبي يعد عاملاً مهمًا في تفسير إعلان فرنسا ذلك المقترح

خروج بريطانيا من الاتحاد يفسر موقف فرنسا من اقتراح الجيش الأوروبي والتنافس سمة الدول الأوروبية

حيث أن التنافس هو السمة التي تميز علاقات الدول المحورية في الاتحاد وخاصة بين كل من فرنسا وألمانيا، ذلك التنافس الذي عبر عن ذاته غير ذي مرة إبان حقب سابقة حول تولي اللجان السياسية والأمنية داخل الاتحاد ولكن ربما أراد الرئيس الفرنسي الإمساك بزمام الأمور داخل منظومة الاتحاد من خلال إثارة ذلك المقترح، وثانيها: أن إثارة فرنسا لذلك المقترح في هذا التوقيت تعكس ممانعة أوروبية للسياسات التي انتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والذي بدا أكثر افتراقًا عن حلفائه الأوروبيين ابتداءً بانتقادات الرئيس ترمب الحادة للدول الأوروبية بشأن ضرورة انتظامها بزيادة مساهمتها العسكرية في حلف الناتو من خلال النسبة المقررة للإنفاق العسكري وهي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومرورًا بانسحاب ترمب من بعض الاتفاقيات الاقتصادية الدولية، وظهور خلاف علني مع الشركاء الأوروبيين إبان اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع في يونيو ٢٠١٨م، وانتهاءً بقرار ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران وكذلك الانسحاب الأمريكي من سوريا، وجميعها مؤشرات رأت الدول الأوروبية أنها تعكس تصدعًا كبيرًا في العلاقات مع الولايات المتحدة، وثالثها: أنه ليس بالضرورة أن يكون التوجه نحو تأسيس أطر أمنية أو دفاعية جديدة مرتبطًا بالصراع مع تحالفات أو أطر أخرى مماثلة، فحلف الناتو الذي يعد منظمة دفاعية بالأساس بدأ في تطوير سياساته خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة من أجل الانخراط في مواجهة التحديات الأمنية التي تواجه الأعضاء والشركاء على حد سواء وإذا ما نظرنا إلى الاتحاد الأوروبي نجد أنه يواجه العديد من التحديات الأمنية ومنها الإرهاب التقليدي والإلكتروني وكذلك الهجرة غير الشرعية والتي كانت نتيجة للأزمات الإقليمية المزمنة التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن.

ومع أهمية ذلك المقترح فقد لوحظ وجود تباينات في توجهات أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأنه ما بين التأييد والمعارضة أوعدم إيلاء المقترح اهتمامًا ملحوظًا، ففي الوقت الذي رحبت فيه المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل بذلك المقترح بالقول "ينبغي العمل على هذه الرؤية التي تستهدف إنشاء جيش أوروبي حقيقي في يوم ما" وأضافت "أن هذا الجيش يمكن أن يكون استكمالاً جيداً لحلف الناتو"، نجد أن مارك روت رئيس

الوزراء الهولندي قال أن الدعوة سابقة لأوانها وأن الناتو سيظل حجر الزاوية في تولي شؤون الدفاع عن الدول الأوروبية، بينما رفض كلاوس هيورت فريدركسن وزير الدفاع الدنماركي المقترح بالقول "إن بلاده أعربت عن رفضها الصريح لفكرة الجيش الأوروبي الموحد"، ومن جانبه رفض بيتر هولتكفيست وزير الدفاع السويدي المقترح الفرنسي بالقول "إننا لا نرى ضرورة في أن تصبح هذه القضية جزءًا من مهام الاتحاد الأوروبي"، أما الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج فقد رفض المقترح الفرنسي ارتكازًا على حجتين الأولى: أن وجود جيش أوروبي موحد يعني المساس بالعلاقات القائمة بين ضفتي الأطلسي في إطار حلف الناتو، وهو المعنى ذاته الذي أشارت إليه كيتي ويلبارجر مسؤولة الأمن الدولي لدى وزارة الدفاع الأمريكية بالقول "ندعم المبادرة الأوروبية شريطة أن تكون مكملة ولا تنتقص من أنشطة واحتياجات حلف الناتو"، وهي تصريحات يجب أن تؤخذ بالاعتبار وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسهم بحوالي ٧٢٪ من ميزانية حلف الناتو، والثانية: أن تأسيس ذلك الجيش من شأنه أن يؤدي إلى ازدواجية في البنى العسكرية إذ ستكون أوروبية من جهة وأطلسية من جهة أخرى بما يعني صعوبة إدارتها بشكل عملي، وما بين التأييد أو الرفض الصريح كانت هناك مواقف تبدو أكثر ضبابية عبرت عنها مارجريتا روبلز وزيرة الدفاع الإسبانية التي قالت "تقدر الحكومة الإسبانية كل ما يساهم في تعزيز الاتحاد الأوروبي" وأن هذا المشروع يتعين أن يتم ضمن أقصى قدر من التعاون والتكامل بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وعلى الجانب الآخر وبالنظر إلى الصراع الممتد بين روسيا وحلف الناتو في جبهات عديدة فلم يكن أمرًا مستغربًا أن يعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تأييده لذلك المقترح والتي رآه "خطوة إيجابية نحو عالم متعدد الأقطاب" إلا أن ذلك الموقف الروسي لا ينفصل عن الصراع الروسي-الأطلسي في جبهات عديدة وبالتالي فإن دعم روسيا لتلك الفكرة من منطلق أنها ستكون "بديلاً عن حلف الناتو" .

وأخذًا في الاعتبار أن القرارات الاستراتيجية لا يمكن تفسيرها من منظور واحد حيث تكون نتيجة لعدة اعتبارات فإن هناك ملاحظات ثلاث يمكن استنتاجها من مضمون وتوقيت إعلان تلك الفكرة:

الأولى: أن سعي فرنسا لتأسيس بديل ذاتي أوروبي للأمن لم يكن أمرًا جديدًا ففي عام ١٩٦٦م، أعلنت فرنسا انسحابها من قيادة حلف الناتو وذلك احتجاجًا من الرئيس الفرنسي السابق شارل ديجول على دور الولايات المتحدة داخل الحلف.

والثانية: أنه بوجه عام يمكن التمييز داخل المنظومة الأوروبية بين دول أوروبا الغربية وهي الأكثر حماسًا لتلك الفكرة ودول أوروبا الشرقية حديثة العهد بعضوية الناتو في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتي لا ترى بديلاً فعالاً عن الحلف في الحفاظ على أمنها والتي ازدادت مخاوفها في أعقاب ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م، والثالثة: أن المقترح الفرنسي يعكس ما آلت إليه العلاقات بين ضفتي الأطلسي ليس فقط على صعيد القضايا الدفاعية بل من خلال قضايا أخرى خلافية بين الجانبين.

ثانيًا: مقومات الدول الأوروبية لتأسيس جيش أوروبي موحد

على الرغم من أن خبرة الدول الأوروبية بشأن الدفاع الذاتي لاتزال محدودة مقارنة بخبرة حلف شمال الأطلسي"الناتو" عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص، فإن ذلك لا يعني أن تلك الدول لم يكن لديها اهتمام بتأسيس هوية أمنية على غرار الهوية السياسية التي يعبر عنها الاتحاد الأوروبي كأحد أهم منظومات الأمن الإقليمي الراهنة في العالم.

فمع أن الاتحاد الأوروبي أنشئ في البداية لتحقيق أهداف اقتصادية تمثلت في الجماعة الأوروبية للصلب والفحم عام ١٩٥١م، فقد كان هناك مقترحًا فرنسيًا لإنشاء ما يسمى "بمجموعة الدفاع الأوروبي" وفي عام ٢٠٠٩م، أثيرت فكرة تأسيس دفاع أوروبي مشترك، وانطلاقًا من أن التحدي يخلق الاستجابة ففي أعقاب قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم طالب جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية بضرورة تأسيس جيش أوروبي مشترك، وفي عام ٢٠١٧م، وقعت ٢٣ دولة من دول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية "بيسكو" والتي استهدفت تعزيز التعاون في مجال الدفاع من أجل التطوير المشترك للقوات والأسلحة في دول الاتحاد فيما عرف "بالتعاون العسكري المنظم" وتضمنت ٢٠ التزامًا بشأن الدفاع المشترك والتي تعد ملزمة قانونًا للدول الموقعة عليها، وتضمنت تطوير معدات ضمن ٥٠ مشروعًا للتعاون الدفاعي، و إنشاء صندوق لدعم صناعة الدفاع في دول الاتحاد بميزانية تقدر ب ٥,٥ مليار يورو سنويًا والذي استهدف تطوير قدرات أوروبا عسكريًا من أجل جعلها أكثر استقلالية عن المظلة الغربية المتمثلة في حلف الناتو والولايات

المقترح الفرنسي يعكس ممانعة أوروبية لسياسات ترامب الذي بدا أكثر افتراقًا عن حلفائه

المتحدة الأمريكية، الجدير بالذكر أن دول الاتحاد الأوروبي قد أعلنت في مارس ٢٠١٧م، إنشاء مركز مشترك للقيادة وإدارة مهام التدريب العسكري لقوات الاتحاد الأوروبي غير القتالية في الخارج، وعلى الرغم مما أثير من جدل بشأن طبيعة ذلك المركز وعما إذا كان سوف يقوض عمل حلف الناتو قالت فيديريكا موجيرني الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "إن استخدام مصطلح القيادة المشتركة لايعني أن هناك جيشًا مشتركًا بل هو فقط المصطلح الأنسب لوصف طبيعة العمل العسكري الذي سوف تنفذه هذه القيادة المتمركزة في بروكسيل عاصمة الاتحاد الأوروبي والتي سوف يشرف عليها ٣٠ شخصًا"، بالإضافة إلى اقتراح فرنسا في يونيو ٢٠١٨م، تأسيس "مبادرة التدخل الأوروبية" والتي تتكون من تسع دول وهي: فرنسا وألمانيا وبلجيكا والدنمارك وإستونيا وهولندا والبرتغال وإسبانيا، بالإضافة إلى بريطانيا تلك القوة التي يمكنها التحرك خلال الأزمات من خلال تنفيذ عملية عسكرية مشتركة وعمليات إجلاء خلال الحروب وتقديم مساعدات إبان وقوع كوارث طبيعية، من ناحية أخرى فقد خصصت مفوضية الاتحاد الأوروبي ميزانية هائلة للدفاع بلغت ٢٨ مليار يورو ضمن ميزانية ٢٠٢١-٢٠٢٧م، بالإضافة إلى المساهمات الأمنية الخارجية للاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تعد أساسًا يمكن البناء عليه ضمن مساعي تأسيس جيش أوروبي موحد ومن ذلك إطلاق الاتحاد الأوروبي لعملية "صوفيا" في عام ٢٠١٥م، من أجل مواجهة شبكات تهريب المهاجرين في جنوب البحر المتوسط، وتدريب خفر السواحل وطواقم البحرية الليبية وقد تم تمديد مهمة تلك القوات حتى ٣١ مارس ٢٠١٩م، فضلاً عن مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات مكافحة القرصنة في القرن الإفريقي فيما عرف بمهمة "أتلانتا" والتي بدأت في عام ٢٠٠٨م، ولاتزال حتى الآن.

ثالثًا: معوقات تنفيذ مقترح الجيش الأوروبي الموحد

مع وجاهة المقترح الفرنسي بل أنه من الطبيعي أن تتطور تنظيمات الأمن الإقليمي إلى أطر أكثر تكاملاً وخاصة على الصعيد الدفاعي فإن هناك معوقات عديدة تواجه تنفيذ ذلك المقترح:

الأول: المدة الزمنية التي سوف يستغرقها تنفيذه والتي ربما تتراوح وفقًا لبعض التقديرات ما بين ١٠ إلى ٢٠ عامًا إذ يتعين الاتفاق على عقيدة دفاعية موحدة، وتعزيز التعاون الدفاعي وهي متطلبات ضرورية في هذا الشأن.

تأسيس الجيش الأوروبي يستغرق ٢٠ عامًا والاتفاق على العقيدة الدفاعية والتعاون الدفاعي من معوقاته

والثاني: عدم وضوح الفكرة حتى الآن والهدف منها، حيث أشارت بعض التقارير إلى أنه ربما تستهدف فرنسا البدء بتأسيس "قوة تدخل للتعامل مع الأزمات" في بعض مناطق الصراعات التي للدول الأوروبية مصالح جوهرية فيها ،إلا أنه لوحظ معارضة ألمانيا لتلك الفكرة حيث يتعين من المنظور الألماني أن تكون تلك القوة جزءًا من بنية الاتحاد الأوروبي، كما أن تأسيس جيش أوروبي موحد لمواجهة التهديدات الروسية على سبيل المثال يحتاج إلى خطة استراتيجية متكاملة بشأن عدد الفرق والألوية والتجهيزات وجميعها متطلبات ربما لا تتوافر في الوقت الراهن لدى الدول الأوروبية، فعلى الرغم من أن أنظمة التسليح لدى الدول الأوروبية مجتمعة تفوق ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ستة أضعاف فإن المسألة ليست عددية فحسب، بل ترتبط بمدى التنسيق بين تلك القوات وقد يتطلب ذلك إقرار تشريعات جديدة من جانب برلمانات الدول الأوروبية والتي ربما يكون لديها تحفظات على مشاركة القوات العسكرية لدولها في الخارج، فضلاً عما يتطلبه ذلك من تغيير العقيدة العسكرية لبعض دول الاتحاد التي تنتهج مبدأ الحياد العسكري ولا ترغب في الانضمام لتحالفات وربما ترى أن تلك الفكرة من شأنها تأجيج الصراع ما بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، بالإضافة إلى المتطلبات الاقتصادية لتأسيس ذلك الجيش وهو أمر يبدو من الصعوبة بمكان في ظل الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الدول الأوروبية في الوقت الراهن، ناهيك عن وجود قضايا خلافية بين دول الاتحاد ليس أقلها التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين والتي كانت سببًا في تنامي التيارات الشعبوية في الدول الأوروبية وهي خلافات تؤثر بشكل مباشر على خطوات الاتحاد نحو التكامل ومن ثم على أي توجهات بشأن وجود إطار دفاعي موحد وخاصة صعيد آلية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن الدفاع المشترك وهل ستكون من خلال الإجماع أم أنه ستكون هناك حاجة لصيغة أخرى ؟، كما أن قضية وفاء الدول الأوروبية بالتزاماتها ضمن المقترح الجديد ستظل حاضرة وبقوة أخذًا في الاعتبار أن تلك القضية لاتزال محل جدل داخل حلف الناتو، فمن بين الأعضاء التسعة والعشرون في الحلف لا توجد سوى خمس دول فقط تلتزم بالوفاء بالتزاماتها من خلال تخصيص ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لنفقات الدفاع.

والثالث: إنه في ظل تداخل العضوية بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي "الناتو" فإن هناك تساؤلات مفادها أين ينتهي دور الاتحاد الأوروبي ومتى يبدأ الدور الدفاعي للحلف؟

مـــع وجـاهـــة الـمـقـتـــرح الـفـرنـســي لـتـطـــورات الأمـــن الأوروبـــي إلا أنـــه تـوجـــد مـعـوقـــات عـديـــدة تـواجـــه تـنـفـيـــذه

والرابع: معارضة الولايات المتحدة لذلك المقترح وهو ما عكسته التغريدات التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أعقاب إعلان ماكرون ذلك المقترح وبالرغم من محاولات ماكرون التأكيد على أن هناك "سوء فهم" لمضمون المقترح وأنه لم يكن يقصد "القول إن الولايات المتحدة تمثل تهديدًا للدول الأوروبية" فإن الرئيس الأمريكي قد عبر وبوضوح عن رفضه لذلك المقترح وقد بلغت تلك المعارضة ذروتها عندما قال ترامب تعليقًا على مقترح الجيش الأوروبي الموحد "هذا شيء مهين جدًا وربما يتعين على أوروبا أولاً أن تدفع ما يتوجب عليها للحلف الأطلسي"،

والخامس: على الرغم من توقيع كل من فرنسا وألمانيا فيما عرف "بمعاهدة التعاون والاندماج" في يناير ٢٠١٩م، والتي تتضمن سبعة فصول و٢٨ مادة تضمنت التعاون في مجالات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، بالإضافة إلى ما تضمنته بشأن أهمية تعزيز تجانس وفاعلية أوروبا في المجال الدفاعي، فإن إعادة طرح الرئيس الفرنسي الفكرة خلال زيارته لألمانيا وهو أمر لا يخلو من دلالة وهي محاولة إظهار نوع من التحالف الفرنسي الألماني فإن الواقع ربما يعكس اتجاهًا مغايرًا حيث يظل التنافس لا التكامل هو السمة التي تميز العلاقات الفرنسية-الألمانية، ففرنسا التي تحظى بعضوية مجلس الأمن ولديها أسلحة نووية ترى ذاتها هي المؤهلة لقيادة ذلك الجيش إلا أن ذلك ربما يلقى معارضة ألمانيا التي لديها أقوى الاقتصادات الأوروبية في الوقت الذي تعد فيه التحديات الاقتصادية أبرز تحديات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وهو ما عبرت عنه سلسلة الاحتجاجات التي قامت بها حركة السترات الصفراء، من ناحية ثانية فإن ألمانيا لا تزال تستضيف قاعدة عسكرية أمريكية وتعتمد إلى حد كبير على المظلة النووية الأمريكية، كما أن ألمانيا لديها شروط أكثر صرامة بشأن انتشار قوات ألمانية خارج حدودها وفقًا لما ينص عليه الدستور الألماني في هذا الشأن وجميعها عوامل من شأنها أن تمثل معوقات نحو وضع مقترح الجيش الأوروبي الموحد موضع التنفيذ.

والسادس: أنه لا يوجد الإجماع الأوروبي الكافي حتى الآن لتنفيذ ذلك المقترح ومن ذلك ما عبر عنه جان كلود يونكر المتحدث باسم المفوضية الأوروبية بالقول "المفوضية تطرح كثيرًا من المبادرات والمقترحات للبدء تدريجيًا في بناء هوية دفاعية أكبر وأقوى في هذه الأوقات السياسية الصعبة" وأضاف القول "لا أعتقد أن هذه الهوية الدفاعية ستبدأ بجيش للاتحاد الأوروبي".

ومع التسليم بأهمية تلك المعوقات وضرورة إيجاد السبل اللازمة للتغلب عليها فإن وضع مقترح الجيش الأوروبي موضع التنفيذ يظل مرتهنًا بثلاثة متطلبات أساسية:

أولها: ضرورة بل حتمية وجود تصور واضح ومتكامل لدى الدول الأوروبية ليس فقط حول الفكرة بل وآليات تطبيقها ومراحل ذلك ضمن منظومة الاتحاد الأوروبي ذاتها ضمن التصورات المستقبلية لتطور تلك المنظومة وخاصة في أعقاب الانسحاب البريطاني منها.

وثانيها: دراسة تأثير ذلك المقترح على هيكل الاتحاد الأوروبي ذاته حيث لوحظ أن هناك تباين كبير بشأن تلك الفكرة ما بين أقصى التأييد وأقصى المعارضة، فضلاً عن المواقف الضبابية وبالتالي حال الإخفاق في تنفيذ ذلك المقترح فإن ذلك سوف يرتب آثاراً سلبية على عمل الاتحاد الأوروبي لأن القضايا الدفاعية ترتبط بعمل المؤسستين التنفيذية والتشريعية داخل كل دولة من دول الاتحاد والتوافق بشأنها يعد مطلبًا أساسيًا.

وثالثها: بالنظر إلى التداخل بين عضوية الدول الأوروبية ما بين منظومة الاتحاد الأوروبي من ناحية وحلف الناتو من ناحية ثانية، فإنه يتعين تحديد نقاط الالتقاء والتقاطع ما بين العمل المتوقع للجيش الأوروبي الموحد -حال تنفيذه- وعمل حلف الناتو بل ضرورة وجود تصور واضح لدى الدول الأوروبية حول مستقبل حلف الناتو ذاته كمظلة أمنية للدول الأوروبية ،صحيح أن هناك تعاونًا بين المنظمتين ومن ذلك الاتفاق الذي تم توقيعه بينهما في السادس عشر من ديسمبر ٢٠١٦م، وتضمن ٤٠ اقتراحًا لتعزيز التعاون في سبعة مجالات أمنية بين الجانبين، إلا أن وضع تصور مستقبلي للعلاقات بين الجانبين يبقى أمرًا مهمًا.

والخلاصة المهمة هي أنه بالرغم من أن وجود جيش أوروبي موحد سيكون تطورًا نوعيًا ليس فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبي أحد أبرز تجارب الأمن الإقليمي بل ضمن تطور النظام العالمي ذاته الذي سيكون متعدد الأقطاب وهو ما سوف ينعكس بلا أدنى شك على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط فإن ذلك المقترح يحتاج إلى توافق أوروبي تعززه إمكانيات وقدرات مع وضوح في الأهداف والمهام.

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

أوروبـــا والـعـــرب والإســـلام .. رؤيـــة تـــاريـخـيـــة ومـسـتـقـبـلـيـــة

١٠ مراحل للعلاقات العربية - الأوروبية بدأت بالاستعمار وانتهت بالخوف من الإسلام

سياسة أوروبا مع العرب والمسلمين قامت دومًا على رعاية مصالح أوروبا الاستراتيجية دون غيرها، فأوروبا أنانية في المقام الأول ولا تعرف سوى لغة المصالح، وذلك قبل وجود إسرائيل، أما بعد وجودها فأضيف إلى هذا المحدد رعاية أمن إسرائيل والحفاظ عليها حتى استلمت الولايات المتحدة الأمريكية الرعاية الإسرائيلية، لتبقى لأوروبا المحدد الأول والأخير في سياستها في المنطقة وهي "الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة".

د. ناجح إبراهيم

وقد مرّت العلاقة بين أوروبا والعرب والمسلمين بمراحل عدّة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاستعمار الأوروبي لمعظم الدول العربية، فأوروبا احتلت المنطقة بأسرها باستثناء دول الخليج العربي، وهي مرحلة مظلمة في هذه العلاقة، قامت فيها أوروبا بدور السيد واستعبدت فيها هذه الشعوب واستنزفت ثرواتها قتلت أبناءهم ولم تعوضهم عن هذا الاحتلال شيئًا ففرنسا وحدها قتلت مليون جزائري، أما إيطاليا فقتلت آلاف الليبيين.

ولولا ظهور المارد الأمريكي في أواخر الأربعينات وإزاحته لإمبراطوريتي فرنسا وبريطانيا ما رحل الاستعمار الأوروبي عن بلاد الشرق الأوسط والعرب وبعض الاستعمار كان أعقل من بعض وأقل شراسة وبعضه أراد نزع لغة البلاد الأصلية وخاصة العربية وإحلال الفرنسية بديلاً عنها.

ولعل الاستعمار الفرنسي كان أكثر اهتمامًا بخلع الهوية واللغة وإحلال الثقافة واللغة الفرنسية بديلاً عن العربية ولعلنا جميعًا نلمس ذلك في الدول التي احتلتها فرنسا في شمال إفريقيا أما الاستعمار البريطاني فكان أكثر دهاءً ومكرًا وتريثًا وكان يهتم بالمصالح الاستراتيجية في المقام الأول.

سبعون عامًا تقريبًا جثمت أوروبا على صدر العرب احتلالاً واستغلالاً وهيمنة ثقافية واقتصادية وسياسية توجتها بزرع بريطانيا لإسرائيل وتسليمها فلسطين غنيمة باردة لليهود فلما انقضت الحرب العالمية الثانية وبدأت الدول العربية في التحرر من الاستعمار واحدة تلو الأخرى، وظهر الاتحاد السوفيتي في سماء العالم يريد أن ينافس أوروبا بسيطرته واحتلاله غير المباشر لأوروبا الشرقية ونصف ألمانيا ومنافسته لأمريكا في قيادة العالم سياسيًا واقتصاديًا.

المرحلة الثانية: مرحلة الترحيب بالهجرة العربية والتركية إلى ألمانيا لإحيائها من جديد بعد الحرب العالمية الأولى والثانية وصد الهجوم الشيوعي ضدها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد احتاجت ألمانيا للعرب والمسلمين بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد أن قتل الملايين من الشعب الألماني ولا سيما من الذكور في هذه الحرب الطاحنة البائسة.

ولم تكن تستطيع أن تعوض هذه الخسائر البشرية من أي دولة أوربية أخرى فمعظم هذه الدول تعد خصومها ولا تأمن شعوبها فلا تستطيع أن تستقدم بريطانيين أو فرنسيين أو غيرهما فلا ولاء لهم لألمانيا فضلاً عن رفضهم لذلك وخافت أوروبا والغرب من اجتياح الشيوعية والفكر الشيوعي لألمانيا الغربية وخاصة عن طريق شقيقتها ألمانيا الشرقية التي أصبحت الضلع الأقوى في الحلف الشيوعي فلم تجد سوى الأتراك المسلمين ليحلوا محل ملايين القتلى الألمان والاطمئنان بأن أفكارهم الإسلامية ستحول بينهم وبين الشيوعية ويكونون بمثابة حائط الصد المنيع أمام الغزو السوفيتي لأوروبا.

وقد راهنت ألمانيا وأوروبا على أن هؤلاء سيصبحون ألمان أصليين بعد جيلين كاملين حيث ستنسى الأجيال الثانية والثالثة لغتها وأصلها وكذلك دينها وتصبغ بالصبغة الألمانية البحتة وقد

لـمواجهة التغلغـل الشـيوعي لجـأت أوروبـا للإسـلام والتصالـح معـه للـوقوف فـي وجـه الـهجمـة الـشـيوعية فـي أوج قـوتـهـا

كان فقد أصبح هؤلاء الأتراك هم الوقود الذي أعاد دفق الحياة في ماكينة الحضارة الألمانية وقاموا بدور كبير في نهضة ألمانيا من كبوتها.

والآن أصبحوا مثل الألمان وانضوت هويتهم الإسلامية بعد مرور عدة أجيال، فاستفادت ألمانيا ورغم ذلك يعد المسلمون والعرب في ألمانيا من أقوى الجاليات هناك ومراكزهم الإسلامية ومدارسهم ما زالت فاعلة حتى اليوم.

المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير الدول العربية بعد تضحيات كبيرة من أبناء الشعوب العربية والشرق أوسطية عامة وبزوغ نجم الاتحاد السوفيتي والشيوعية كقوة عالمية ثانية، وفي هذه الفترة تحالفت أوروبا مع الإسلام والدين ودول الخليج لصد الهجمة الشيوعية والحيلولة بينها وبين التغلغل في الدول العربية خاصة والشرق الأوسط عامة.

بعد التحرر أرادت أوروبا مواجهة المارد الشيوعي الذي كان يكره الأديان ويعتبرها أفيونًا للشعوب ويشجع على الإلحاد ، لم تجد أوروبا وكذلك حليفتها أمريكا سلاحًا قويًا لمواجهة التغلغل الشيوعي وزحفه على القارة الأوروبية من جهة الشرق "ألمانيا الشرقية خاصة" سوى اللجوء إلى الدين الإسلامي والتصالح مع الإسلام الذي يستطيع الوقوف في وجه الهجمة الشيوعية الشرسة والتي كانت في أوج شبابها وقوتها.

أرادت أوروبا أن تقيم حلفًا عربيًا لمواجهة الشيوعية يتكون من الأردن ومصر والعراق والسعودية ويتخذ من التمسك بالإسلام

طريقًا للمواجهة وذلك لسحب البساط من الاتحاد السوفيتي الذي بدأ يتمدد في الشرق الأوسط وكانت هذه الفكرة جيدة وفي صالح الفريقين، فهي تفيد العرب والمسلمين بإحياء الإسلام وأخلاقه وقيمه وحضارته في مواجهة الإلحاد وقيم الشيوعية المخالفة للأديان وإقامة تحالف مع الغرب يمزج بين الحضارة العربية بقيمها وأخلاقها والحضارة الغربية بتقدمها التقني والعلمي والصناعي.

ولكن مصر وقتها كانت غارقة في التحالف مع الاتحاد السوفيتي ودعم الثورات على الملكيات ومحاولة زعزعتها وكان هذا خطأ استراتيجيًا كلف مصر الكثير وكان سببًا في محن كثيرة أهمها محنة ٥ يونيو ١٩٦٧م، وضاعت على العرب فرصة كبيرة للتقدم والتطور وكذلك حل مشكلة فلسطين عن طريق حل الدولتين الذي يبحث عنه العرب اليوم ولا يجدونه بل لا يجدون من يقبل بحدود ٥ يونيو ١٩٦٧م.

كانت أوروبا والغرب لا تبغي من وراء حلف بغداد حب الإسلام والدين والعرب ولكن تلاقت مصالحها الاستراتيجية مع العرب والمسلمين في هذه الحقبة التاريخية النادرة ولكن العرب كعادتهم لم يستغلوا هذه الفترة الذهبية التي كان يمكن من خلالها مزج الحضارتين وصهرهما والتقارب بينها.

المرحلة الرابعة: مرحلة المواجهة بين أوروبا ضد التيار الثوري الاشتراكي في الدول العربية والذي تزعمه الرئيس المصرى عبد الناصر ولحق به كل الثوار بعد ذلك وكانت مواجهة شرسة جدًا لأن الرئيس عبد الناصر قاد حركات التحرر من الاستعمار الأوربي في دول كثيرة وخاصة الفرنسي في الجزائر والهولندى في إندونيسيا وهو أول من اعترف بإندونيسيا بعد استقلالها وكذلك المغرب والعراق وتونس وغيرهم وأدى ذلك إلى العدوان الثلاثي على مصر وكذلك دعم إسرائيل دعمًا لا نهائيًا في مواجهة مصر ومنح إسرائيل السلاح النووي ثم حدوث هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م، وقد تزعم هذا العداء بريطانيا وفرنسا.

المرحلة الخامسة: مرحلة الانفتاح الأوروبي شبه الكامل على المنطقة العربية وخاصة بعد إقرار معاهدة كامب ديفيد والسلام العربي الإسرائيلي وتوحد العرب ونصرهم في أكتوبر مما رفع قدرهم حربًا وسلامًا في العالم كله.

فتحت أوروبا ذراعيها للعرب والمسلمين للذهاب لأوروبا للعلم والسياحة والتجارة والدعوة أيضًا وساعدت على فتح عشرات المراكز الإسلامية والمساجد.

وتعد هذه الحقبة الفترة الذهبية لانتعاش الإسلام وصورته في أوروبا، حيث بني فيها أكبر عدد من المساجد والمراكز الإسلامية وخاصة في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وساهم على تعزيز أواصر العلاقة انتهاء الحقبة الاشتراكية في معظم الدول العربية وكذلك بقاء التهديد السوفيتي الشيوعي لأوروبا عن طريق الاتحاد السوفيتي نفسه وأوروبا الشرقية وخاصة ألمانيا الشرقية.

المرحلة السادسة: وهي مرحلة التحالف الأوروبي ـ العربي في مواجهة الغزو الشيوعي للاتحاد السوفيتي لأفغانستان وضم هذا التحالف أمريكا وباكستان والخليج.

وقد تفتق الذهن الغربي الأمريكي والأوربى عن استخدام الشباب المتدين من الدول العربية وتسفيره للجهاد في أفغانستان حتى لا تضطر الجيوش أو الشعوب الغربية لبذل وإهدار دمائها الغالية في هذه المعركة.

حلف بغداد لم يكن حبًا في العرب أو الإسلام لكن تلاقت المصالح في حقبة نادرة والعرب لم يستغلوا الفرصة

فقدم آلاف الشباب أنفسهم وبذلوا دماءهم وأرواحهم في معركة هي لصالح الغرب في المقام الأول، إنهم قاموا بالحرب بالوكالة عن الغرب.

أسلوب الحرب بالوكالة تتبعه دومًا أمريكا وأوروبا والغرب فهم الذين أنشأوا ومولوا ودعموا القاعدة والمجموعات المسلحة في أفغانستان ثم حاسبوا الإسلام والعرب على ذلك بعدها رغم أن هؤلاء حاربوا نيابة عنهم في أفغانستان وبدأوا في كسر شوكة الاتحاد السوفيتي من هناك.

المرحلة السابعة: وهي التي بدأ بها الصدام بين الغرب متمثلا في أوروبا وأمريكا وبين العرب والمسلمين بل والإسلام نفسه، وبدأت هذه المرحلة بتفجير القاعدة بقيادة أسامة بن لادن لبرجي التجارة الأمريكيين وما تبعها من أحداث.

وبدلاً من إدانة القاعدة وحدها"وهي التي ساهمت أمريكا في صنعها وتسليحها وتدريبها، إذ بالغرب يدين العرب والمسلمين ويدين الإسلام نفسه وإذا بهم يضعون أكثر من مليار ونصف مسلم في قفص الاتهام.

وإذا بأمريكا وبريطانيا خاصة والغرب عامة يسقطون في مقابل البرجين دولتين إسلاميتين كبيرتين هما العراق وأفغانستان وتحتلهما وتقتل وتجرح فيهما قرابة ستة ملايين مسلم، فلم يحتل الغرب العراق من أجل ما زعموه عن البرنامج النووي ولكن لإسقاط دولة عربية قوية تخشاها إسرائيل.

احتلال العراق وتدميره وتقسيمه ووهبه كغنيمة باردة لإيران كان من أجل العيون الإسرائيلية، غضب الغرب يومها من مصر ودول عربية كثيرة رفضت المشاركة في الجيوش التي احتلت أفغانستان والعراق وظل بوش الابن يضغط على دول عربية كبيرة مثل مصر وغيرها للاشتراك في العدوان الغربي على العراق وأفغانستان لمنحه المشروعية دون جدوى.

الكذب في احتلال العراق كان واضحًا جدًا والكذب في السياسة الأوروبية والأمريكية معروف ومشاهد ومستقر في سياستهم مادام يخدم مصالحهم.

لقد كان الغرب الأوروبي والأمريكي يعرفان معًا أن العراق لا يملك أي أسلحة نووية ويعلم أن إسرائيل قتلت كل علماء الذرة العراقيين، ولكنهما كذبا على العالم كله لاجتياح وغزو العراق وتفتيت قوته، ولم يكن يهم الغرب ديكتاتورية صدام أو أي ديكتاتورية في العالم ما دامت تحقق مصالحه.

ومع بداية هذه الحقبة من اتهام الإسلام والمسلمين بالإرهاب وتعميم التهمة عليهم تحول الفكر الاستراتيجي الأوروبي والأمريكي من جعل الاتحاد السوفيتي والشيوعية العدو الأول لهم إلى جعل الإسلام والمسلمين هم العدو الأول.

وجسد ذلك بإبراز صورة بوش الابن وإدارته، وانقادت معظم أوروبا لهذا التوجه وبدأت الدعوات العنصرية تظهر بقوة في أوروبا وتنجح في انتخاباتها وتصعد إلى الواجهة السياسية والإعلامية.

وبدأت موجة الإسلاموفوبيا تجتاح الغرب، وبدأت نظريات صدام الحضارات ونهاية العالم مع ظهور اليميني المسيحي المتطرف في أمريكا وأوروبا، والغريب أن هذه النظريات الغربية البائسة خرجت في أضعف وقت تعيشه الإمبراطورية الغربية.

مع أن الإسلام أتى بسنن التدافع الحضاري والتلاقح والتلاقي الحضاري.

المرحلة الثامنة: وهي مرحلة ثورات الربيع العربي التي فشلت فشلاً ذريعًا في تحويل الثورة إلى دولة مستقرة وآمنة، والتي وقفت أمريكا وأوروبا خلف معظمها لأغراض سياسية أكثر منها لمصالح الشعوب ولإزاحة حكام بعينهم يعتبروا خصومًا للغرب مثل بشار الأسد والقذافي وغيرهما، مع رغبة غربية دفينة في تقسيم العالم العربي.

ولو كان الغرب مخلصًا لكي تؤتي هذه الثورات أكلها لرعاها وحفظها من هدم المؤسسات السيادية مثل الجيش والشرطة، مثلما رعى ثورات أوروبا الشرقية وأوصلها إلى بر الأمان، ولكنه تركها تسرح وتمرح في الفوضى والحرق والتدمير ثم العسكرة والاغتيالات والتفجير فلا هو حسم ضد بشار، ولا حسم معه، بل ترك الفريقان يدمر أحدهما الآخر لتخرب سوريا في المنتصف تمهيدًا لتقسيمها، وكذلك فعل في اليمن، ومنع الليبيين من توحيد وطنهم لكي تلعب بعض الدول الأوربية في الملعب الليبي وتنهب نفطه وثرواته كيف شاءت.

الغرب الأوروبي والأمريكي أراد سوريا مقسمة وكذلك اليمن وليبيا ولولا حسم الجيش المصري للأمور مبكرًا وحفاظه على وطنه للحقت بهم مصر، ولولا عقل وحكمة حزب النهضة التونسي للحقت تونس بسوريا واليمن وليبيا.

الغرب أراد أن تتمخض هذه الثورات عن سيكس بيكو جديدة تقسم المقسوم وتفتت المفتت وتفقر الغني وتهدم الجيوش القوية كما فعلت مع العراق وسوريا.

المرحلة التاسعة: المرحلة الداعشية: داعش صناعة غربية في المقام الأول، فلو أن تركيا أغلقت حدودها مع سوريا ما تكونت داعش في سوريا، أما في العراق فقد استيقظت أمريكا متأخرة لتدرك أنها سلمت العراق غنيمة باردة لإيران التي ضمتها بسهولة لامبراطوريتها، فحاولت تصحيح الخطأ بخطأ أفدح حيث ساهمت بطريق مباشر وغير مباشر في تكوين الدولة الداعشية في مناطق أهل السنة رغبة منها في تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام "شيعي، سني، كردي "وإذا بالأقسام الثلاثة تعج بالميليشيات المسلحة.

فالميليشيات الشيعية التي قتلت وذبحت وحرقت قرى السنة وفجرت المساجد تتحول بقدرة قادر لتكون المكون الرئيس للجيش والشرطة العراقية حيث تحولوا إلى جيوش أيدلوجية مذهبية متطرفة تابعة وموالية لدولة أخرى غير دولتها في سخرية عجيبة من العقول، وإذا بقادتها يتحولون إلى وزراء ونواب في البرلمان.

وإذا بالدواعش يكونون دولة تكفر الخلائق ولا تهديهم وتقتل ولا تحيي وتنفر ولا تبشر، تذبح وتحرق المخالفين، وتنتهك الأعراض بحجج واهية مثل السبي دون فقه ولا علم.

وإذا بحلفاء الأمس إيران وشيعة العراق يحاربون الأكراد لأنهم أعلنوا استقلالهم فردوهم على أعقابهم.

المرحلة العاشرة: "مرحلة الخوف الأوروبي من انتشار الإسلام في أوروبا:

داعش مكون غربي بامتياز ومثلما حدث مع القاعدة كانت داعش مع تبادل الكراسي، فتركيا بدلاً من باكستان، وسوريا بدلاً من أفغانستان وهكذا ما كانت لتتكون القاعدة ولا داعش إلا تحت رعاية وحماية الغرب الأوربي والأمريكي ورعاية باكستانية للأولى وتركية للثانية.

ظهور داعش وضربها للغرب الأوروبي والأمريكي عمق فكرة الإسلاموفوبيا وزاد من التخوف الأوروبي من الإسلام والرغبة في تقليص فرصة في الانتشار في أوروبا.

الغرب استخدم الشباب المسلم في الحرب بالوكالة فأنشأ ومول ودعم القاعدة في أفغانستان ثم حاسبوا الإسلام والعرب

الغرب أراد أن تتمخض ثورات الربيع العربي عن سيكس بيكو جديدة تقسم المقسوم وتفتت المفتت وتفقر الغني وتهدم الجيوش

ومرحلة الخوف الأوروبي هذه بدأت مبكرًا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مع بحث أوروبا والغرب عن العدو القادم ولكن بعض العرب والمسلمين أعطوا الفرصة لتأكيد اختيار العدو القادم بحماقات ١١ سبتمبر وما سبقها من تفجير سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا وتدمير المدمرة الأمريكية كول قبالة سواحل اليمن ثم ظهور الميلشيات الشيعية، وزاد الطين بلة تلك الضربات والتفجيرات والاغتيالات الحمقاء التي قامت بها داعش في أوروبا وأمريكا، وخاصة من المسلمين الذين يحملون الجنسيات الأوربية ففوجئت أوروبا أن العدو الآن صار يعيش بينهم وأن الإسلام والمسلمين الأوربيين قد يمثلون خطرًا عليهم .

لقد فوجئ الأوربيون بالزيادة السكانية المتنامية للمسلمين الحاصلين على الجنسيات الأوروبية، فحسب احصائيات رابطة مسلمي بريطانيا وصل عدد المسلمين في بريطانيا إلى ٢,٧ مليون مسلم يمثلون ٤,٨٪ من مجموع سكانها، أغلبهم من أصول آسيوية "باكستان وبنجلاديش"بينما لا يتجاوز عدد العرب في بريطانيا ١٧٨ ألفًا، ويوجد ١٢٠٠ مسجد في بريطانيا وتضم قائمة نواب حزب العمال المعارض ١٢ نائبًا مسلمًا بينما نجح ٣ نواب مسلمون على قائمة المحافظين.

ومن أبرز الشخصيات المسلمة في بريطانيا في المناصب السياسية سان جاويد وزير الدولة لشؤون الإدارة المحلية "حزب المحافظين"صديق خان عمدة لندن وهناك ١١ عضوًا مسلمًا في مجلس اللوردات منهم ٥ نساء، ٦ رجال.

أما في فرنسا فهناك منع لعمل أي إحصائيات على حساب الدين أو اللون أو العرق، لأن ذلك مخالف لحقوق الإنسان، ولكن صحيفة لوموند الفرنسية أجرت مع بعض المؤسسات تعدادًا للمسلمين في فرنسا سنة ٢٠١١م، وقالت أن نسبتهم تتراوح من ٥- ٨٪ من سكان فرنسا، وأكثرهم من العرب والجزائريون أكثرهم ٤٣,٢٪ تليهم المغاربة ٢٧,٥ ٪ والتونسيون ١١,٤٪ وجنوب الصحراء الإفريقية ٩,٣ ٪ والأتراك ٠,١ ٪ .

أما الذين تحولوا في فرنسا من المسيحية إلى الإسلام فيصل إلى ٧٠ ألف نسمة ويقدر عدد المسلمين في فرنسا بـ٤,٥ مليون نسمة. أما في ألمانيا فيبلغ عدد المسلمين طبقًا لآخر إحصاء تم عام ٢٠١٥م، ما يقارب خمسة ملايين مسلم بنسبة ٥,٧ ٪ من عدد السكان.

وهكذا فلن نستطرد في تعداد المسلمين في كل الدول الأوربية، ولكن هذا التعداد المتزايد جعل أوروبا في خوف داخلي وقلق حقيقي وخاصة أن الأسر المسلمة هناك تنجب عدداً أكبر من الأسر الأوروبية الأصل، ويزداد الخوف إذا تكون لوبى من هذه الأعداد الكبيرة يشابه اللوبي اليهودي في أوروبا.

ولذلك فإن أوروبا في حالة حذر الآن ليس من المسلمين فحسب ولكن من الإسلام نفسه، وخاصة أن أكثر الأوربيين لا يعرفون الفرق بين الإسلام نفسه كدين والمسلمين وتصرفات بعضهم الحمقاء، ولا بين الإسلام المعصوم والفكر والفقه الإسلامي غير المعصوم، ولا بين الإسلام المعصوم والإسلامي غير المعصوم، والذي رأوا منه تجاوزات كثيرة، ولا بين الإسلام وحركات الإسلام السياسي التي تصارع غيرها على السلطة وتقع في أخطاء جسيمة من أجل ذلك الصراع.

وأكثرهم لا يفرقون بين الإسلام كمنهج وحضارة عظيمة تحمل في طياتها عوامل الرقي وحقوق الإنسان وبين تخلف العرب والمسلمين وتدهور أحوالهم السياسية والاقتصادية وصراعاتهم المذهبية والطائفية.

علاقة أوروبا بالعرب ستحكمها المصلحة الأوروبية، وهي تارة في النفط العربي وتارة في الموقع الاستراتيجي، وأخرى ليس لحماية أمن وحدود وبقاء إسرائيل فحسب كما كان قديمًا ولكن ريادة وقيادة إسرائيل للمنطقة العربية والشرق الأوسطية فضلاً عن بقاء السوق العربية المتعطشة دوما للتكنولوجيا الأوروبية والمتعطشة أكثر لاستيراد الأسلحة من أوروبا.

والخلاصة أن أوروبا لا تعتبر العرب في الحقيقة شركاء لها في الحضارة، بل تعتبرهم مقلدين وتابعين لها، هذه هي الاستراتيجية الحقيقية ولن يتغير ذلك إلا إذا نهض العرب سياسيًا واقتصاديًا وتقنيًا وصناعيًا وزراعيًا وأصبحوا فاعلين داخل بلادهم، وفي قراراتهم، فالقرار الخاص بسوريا وليبيا واليمن ولبنان مثلاً لا يصنع في أرض العرب ولكن يصنع لهم في أمريكا وأوروبا وروسيا وإيران وتركيا.

العرب قرارهم غير موحد، ولا إرادتهم تجمعهم، ولا جامع يجمعهم، والنزاعات بينهم أكثر من نزاعاتهم مع خصومهم الحقيقيين ولن تتغير أوروبا معهم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

* كاتب ومفكر إسلامي

ضعـف الاقتصـاد الأوروبـي قـد يطـرح إعـادة صيغـة الاتحـاد

١٧٪ مـن سـكان أوروبـا تحـت خـط الفقـر ومعـدل البطالـة ٩,١٪

تاريخيًا، تعتبر أوروبا مهد الثورة الصناعية، وحاليًا، تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي كان نتاج محاولات متكررة ومتعاقبة قامت بها الدول الأوروبية لأكثر من نصف قرن من الزمن، واستطاعت أن تنتقل من تكامل إقليمي محدود يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي له وزنه على المستوى العالمي، ولقد تمكّنت السياسة الأوروبيّة المشتركة من تحقيق الكثير من الأهداف المنشودة في مجالات اقتصاديّة مختلفة، ما مكّن الاتحاد الأوروبي من أن يكوّن قوّةً اقتصاديّة عالميّة تنافس الولايات المُتحدة الأمريكيّة. تهدف هذه الدراسة تقديم نبذة عن نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره التاريخي، ومعرفة مدى مساهمة التكتل في تعزيز قوته الاقتصادية عن طريق إبراز عوامل ومظاهر قوته وكذا محاولة تقييمه وعرض الصعوبات التي تعترضه.

د. تباني أمال

أولا- نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره التاريخي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي منظمة دولية إقليمية للتعاون الاقتصادي والسياسي تعود العديد من أفكاره إلى عشرينيات القرن الماضي، حيث دعا وزير الخارجية الفرنسي "بريان" في ديسمبر عام ١٩٢٩م، عقب الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار "عصبة الأمم المتحدة"، ما شكل الخطوة الأولى لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية.

يقع مقره الرئيسي في بروكسل-بلجيكا، وهو يضم حاليًا ٢٨ عضوًا، وعدد سكانه أكثر من نصف مليار نسمة، مساحته ٤,٢٧ مليون كم٢، وعدد لغاته الرسمية ٢٤ لغة.

يصنف الاتحاد الأوروبي السابع عالميًا من حيث المساحة بالنسبة لباقي التحالفات أو الاتحادات، وتعتبر الكثافة السكانية للاتحاد الأوروبي مصدر قوته، نظرًا لكون الطلب المحلي القوي هو المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول، إذ تمتلك أضخم سوق اقتصادية داخلية. كما يتوفر للاتحاد الأوروبي على مؤهلات بشرية هامة فأغلبية السكان متعلمون (٩٨٪) وحضريون (٦٩٪) يشتغل أغلبهم بالقطاع الثالث (٦٦٪)، بالإضافة إلى الاستفادة من الأدمغة المهاجرة من كل دول العالم.

جدول رقم ١: مقارنة مساحة وعدد سكان الاتحاد الأوروبي مع بعض الدول الكبرى

الدول	المساحة (١٠٠٠ كم٢)	عدد السكان ٢٠١٥ (مليون)
الاتحاد الأوروبي	٤٢٧٢	٥٠٨
الصين	٩٦٠٠	١٣٦٧
اليابان	٣٧٨	١٢٧
روسيا	١٧٠٩٨	١٤٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٨٣١	٣٢١

المصدر: europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/european union_fr.pdf_

أهم مراحل نشأة المشروع الأوروبي: يمكن تلخيص أهم هذه المراحل فيما يلي:

- **١٩٤٤:** التوقيع على اتفاقية الوحدة الجمركية بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ (دول BENELUX) خلال هذه السنة النواة الأولى للوحدة الأوروبية.

● ١٩٤٨: إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي للاستفادة من مشروع مارشال.
● ١٩٤٨: تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.
● ١٩٥١: وفقًا لمعاهدة باريس التي أبرمت سنة١٩٥١م، ودخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٥٢م، تم تأسيس السوق المشتركة للفحم والصلب، وكان الأعضاء المؤسسون هم كل من بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، هولندا، لوكسمبورج وإيطاليا.
● ١٩٥٧: الدول المذكورة سابقًا أبرمت فيما بعد معاهدة روما التي تم بموجبها تأسيس المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية المسماة «يوراتوم» التي تعمل على الاستعمال السلمي للطاقة الذرية، وفي نفس الوقت تأسست أيضًا المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمقتضى هذه الاتفاقية والتي تتضمن السوق المشتركة المبنية على الحريات الأربع. دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ سنة من بعد، أي في ١٩٥٨م، وكانت تهدف إلى التداول والبيع بحرية من خلال» الاتحاد الجمركي « سابقًا بين الدول الأعضاء (أي بدون دفع الرسوم الجمركية للسلع).
● ١٩٦٠: ظهور المجموعة الأوروبية للتبادل الحر.
● ١٩٧٣: الانضمام الرسمي للمملكة المتحدة وايرلندا والدانمارك.
● ١٩٧٩: دخول النظام النقدي الأوروبي حيز التنفيذ.
● ١٩٨١: انضمام اليونان.
● ١٩٨٥: توقيع اتفاقية شنغن.
● ١٩٨٦: انضمام اسبانيا والبرتغال، وبموجب ذلك انتقل عدد الدول الأوروبية من ٦ دول إلى ١٢ دولة سنة ١٩٨٦م، كما تم إصدار القرار الأوروبي الموحد.
● ١٩٩٠: حرية انتقال رؤوس الأموال.
● ١٩٩٢: توقيع اتفاقية ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في ١ نوفمبر١٩٩٣م، حيث أصبحت بموجبها المجموعة الأوروبية تسمى الاتحاد الأوروبي.
● ١٩٩٥: انضمام كل من السويد، فنلندا والنمسا.
● ١٩٩٧: معاهدة أمستردام التي تم بموجبها وضع وتنفيذ ميثاق الاستقرار والنمو، مما يسمح بتنسيق السياسات الميزانية للدول الأعضاء.
● ١٩٩٨: الاتفاق على العملة الموحدة الأورو التي أصبحت عملة التداول في بداية ٢٠٠٢، وكذا إنشاء البنك المركزي الأوروبي.
● ١٩٩٧: اتفاقية أمستردام والتي دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٩٩م، والتي تم بموجبها توسيع الصلاحيات المشتركة.
● ٢٠٠١: اتفاقية نيس التي دخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٣م، والتي بموجبها تم إقرار إصلاح مؤسساتي للاتحاد الأوروبي بهدف فتح المجال لانضمام دول أخرى.
● ٢٠٠٤: انضمام ١٠ دول جديدة هي: ليتوانيا-استونيا-بولونيا-التشيك-سلوفاكيا-المجر سلوفانيا-قبرص-مالطا.
● ٢٠٠٧: مع انضمام كل من رومانيا وبلغاريا وصل عدد دول الاتحاد الأوروبي إلى ٢٧ دولة خلال هذه السنة، كما تم التوقيع على معاهدة ليزبون التي دخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٩م، والتي جاءت بتحديثات مؤسساتية وتبسيط الهيكلة.
● ٢٠١٣: انضمام كرواتيا ليصل العدد إلى ٢٨ دولة.

أما الدول المرشحة للانضمام لاحقًا، فهي كل من: ألبانيا، ماسيدونيا، مونتينيغرو، صربيا وتركيا، بينما وفقًا للاستفتاء الشعبي ليوم ٢٣ يونيو ٢٠١٦م، حول خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والذي حاز على ٥١,٩٪ من الأصوات فمن المتوقع خروج هذه الدولة التي تعتبر أحد أهم الأعضاء البارزين خلال الأشهر القادمة.

ثانيًا- وسائل الاتحاد الأوروبي لتنفيذ سياساته:

لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي تم إنشاء العديد من الهيآت وتزويده بميزانية تسمح له بتجسيد سياساته، كما تم إقرار بعض المبادئ أو ما يسمى بالحريات الأربعة:

١. **هيآت الاتحاد الأوروبي:** يتميز الاتحاد الأوروبي بوجود هيآت قوية تسير الاتحاد الأوروبي أهمها:
● **هيآت تشريعية:** المجلس الأوروبي الذي له صلاحيات تشريعية وتنفيذية، مجلس الوزراء، البرلمان الأوروبي.
● **هيآت تنفيذية:** المجلس الأوروبي كما ذكرنا سابقًا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية.
● **هيآت قضائية:** محكمة العدل الأوروبية، محكمة الحسابات والبنك المركزي.

٢. **ميزانية الاتحاد الأوروبي:** لا يملك الاتحاد الأوروبي حق فرض أو تحصيل ضرائب ورسوم، بل يتم تمويل ميزانية الاتحاد الأوروبي من ثلاثة مصادر:
● مساهمات الدول الأعضاء بنسبة ١٪ من الناتج الداخلي الخام.
● مخصصات مداخيل الرسم على القيمة المضافة التي تم تحصيلها داخل الدول الأعضاء.
● مداخيل الرسوم الجمركية المحصلة على حدوده الخارجية.

أما فيما يتعلق بوجهة إنفاق هذه المداخيل، فيتم إعادة توزيع ٩٠٪ من إيرادات الميزانية للدول الأعضاء، حيث يتم تخصيص الجزء الأكبر منها للفلاحة، تطوير المجال الريفي، والتنمية المستدامة، إلخ. وقد بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي لسنة ٢٠١٥م، حوالي ١٤٥,٣ مليار أورو أي ما يعادل ١,٠٢٪ من الدخل الوطني الخام، بينما بلغت تلك المخصصة لسنة ٢٠١٧م،

اليورو مصدر استقرار العملات وثاني أكثر عملة تداولاً وتستعمله ١٩ دولة و٣٤٠مليون شخص في أوروبا و١٧٥ مليونًا في العالم

ما قيمته ١٥٧,٨٥٨ مليار أورو، أي بزيادة قدرها ٨,٦٪ مقارنة مع ميزانية ٢٠١٥م، ويوضح الجدول التالي توزيع ميزانية ٢٠١٧م:

جدول رقم ٠٢: توزيع ميزانية الاتحاد الأوروبي لسنة ٢٠١٧ -مليار أورو

مجالات الإنفاق	المبالغ	النسب ٪
تنمية مستدامة – موارد طبيعية (الفلاحة والبيئة)	٥٨,٥	٣٧,١١
الاندماج الاقتصادي، الاجتماعي والإقليمي	٥٣,٥	٣٣,٩٤
التنافسية من أجل النمو والتشغيل	٢١,٣	١٣,٥٠
أوروبا في العالم	١٠,١	٦,٤٣
الإدارة	٩,٣	٥,٩٥
الأمن، المواطنة والعدالة	٤,٢	٢,٧١
أدوات خاصة ومقاصة	٠,٥	٠,٣٣
المجموع	١٥٧,٨	١٠٠

Source: Union européenne, Direction des affaires européennes DAE, L'Union européenne, novembre 2018, p18.

وقد عرفت ميزانية الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٠م، رفع المبالغ المخصصة للنمو والتشغيل، مما يجعل التنافسية مركز سياسات الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، والتي تمثل ٩٨٪ من مجموع المؤسسات و٦٧٪ من التشغيل في الاتحاد الأوروبي.

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين الدول المهتمة بالبحث العلمي والاستثمار في المعرفة، إذ يعتزم بلوغ حجم نفقات البحث والتطوير نسبة ٣,٠٪ مقارنة بالناتج الداخلي عام ٢٠٢٠م.

٣. السوق الداخلي والحريات الأربعة: يعود إقرار الحريات الأربعة إلى معاهدة روما سنة ١٩٥٧م:

- **حرية تنقل الأشخاص:** كل مواطن من الاتحاد الأوروبي يمكنه بكل حرية التنقل، الاستقرار وممارسة عمل داخل الاتحاد.
- **حرية تنقل السلع والبضائع:** وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مما يسهل ويطور التجارة بين الدول الأعضاء، وفي المقابل اتباع تعريفة عامة تجاه سلع الدول الأخرى.
- **حرية تنقل الخدمات:** مقدمو الخدمات في دولة ما يمكنهم اقتراح خدماتهم في كل الدول الأخرى الأعضاء داخل السوق الداخلية للاتحاد، بدون اشتراط أن يكون مقيمًا فيها.
- **حرية تنقل رؤوس الأموال:** يمنع في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي الحد من حركية رؤوس الأموال أو الدفع.

ثالثًا- مظاهر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي:

رغم أن الاتحاد الأوروبي لا يضم سوى ٧ ٪من إجمالي تعداد سكان العالم، إلا أن نمو حجم الطلب الداخلي يعد مهما على المستوى الدولي، فبتمتعها بسوق داخلية كبيرة ومشتركة وبعملة موحدة، تعيش الدول الأوروبية تجربة فريدة من الاندماج الموسع لاقتصاداتها، انعكس إيجابًا على مكانتها الاقتصادية على المستوى الدولي:

١. المجال الفلاحي: السياسة الفلاحيّة التي تعتمد في أساسها على دعم مجهودات كافة الدول الأعضاء في مجالات البحث العلمي، وتطوير أساليب للعمل، إضافة إلى دعم الفلاحين، مما أدى إلى ارتفاع نسق الإنتاج الزراعي، ومكّن هذا الأمر من احتلال الاتحاد الأوروبي المراتب الأولى في العديد من المنتوجات والمحاصيل كاللحوم والحليب والحبوب (المرتبة الأولى في إنتاج الشعير والمرتبة الثانية في إنتاج القمح...)، إضافة إلى تلبية حاجيّات نسبة كبيرة من الأسواق الاستهلاكيّة المُتنامية لسكان الاتحاد الأوروبي وبأسعار مقبولة. ففي الوقت الحالي، تخصص العائلات الأوروبية ١٥٪ فقط من مداخيلها كمصاريف للتغذية، بينما كانت هذه النسبة ٣٠٪ سنة ١٩٦٢م، بالإضافة إلى توفيره لكميّات متزايدة موجهة للتصدير خارج حدود الاتحاد.

يمثل قطاع الفلاحة والتغذية: ٦٪ من الناتج الداخلي الخام الأوروبي، ١٢ مليون فلاح، ١٥ مليون مؤسسة، ٤٦ مليون منصب شغل، المرتبة الأولى عالميًا فيما يخص التصدير.

٢. في المجال الصناعي: يحتل الاتحاد الأوروبي المراتب الأولى في عدد معتبر من الصناعات كالسيارات والطائرات والسفن والصناعات الكيماوية والإلكترونية والغذائية وحتى الصناعات المتطورة جدًا كالهواتف المحمولة NOKIA، كما تبرز قوة الاتحاد في المؤسسات الصناعية الضخمة حيث نجد: ١٦٧مؤسسة مصنفة ضمن الـ ٥٠٠ الأولى في العالم.

وقد تمكّنت بعض المشاريع المشتركة من تسجيل نجاحات كبيرة على نطاق أوروبا والعالم، كما حدث في طائرة الإيرباص

التـي تحوّلـت إلـى المنافـس الأكبـر والرئيسـي لطائـرة البوينـغ الأمريكيّـة، ومركبـة (أريـان) الفضائيّـة التـي تعاونـت العديـد مـن الـدول الأوروبيّـة في صناعتهـا، مثـل ألمانيـا، وفرنسـا، وبريطانيـا، وإيطاليـا، وبلجيـكا وغيرهـا مـن دول الاتحـاد.

٣. أهميـة قطـاع الخدمـات: يسـاهم قطـاع الخدمـات بحوالـي ٧٠٪ مـن النـاتج الداخلـي للخـام، حيـث يمثـل الاتحـاد المصـدر الأول في العالـم في مجـال الخدمـات، وتمثـل كل مـن البنـوك والسـياحة أهـم الفـروع الخدميـة في الاقتصـاد الأوروبـي حيـث تضـم دول الاتحـاد أهـم بنـوك في العـام مثـل البنـك الشـهير HSBL البريطانـي.

يمثـل الاتحـاد الأوروبـي القطـب السـياحي الأول في العالـم حيـث يحقـق مـن خلالـه عائـدات ضخمـة تقـدر بأكثـر مـن ١٦٠ مليـار دولار كمـا يلعـب قطـاع الخدمـات دورًا بـارزًا في الاتحـاد الأوروبـي فمثـلاً يبلـغ عـدد مشـتركي الهاتـف بـ ٥٠٪ مليـون مشـترك (الأولـى في العالـم) ومشـتركي الإنترنيـت بـ ٣٨٤مليـون (الثانيـة في العالـم).

٤.العملـة الموحـدة: يعتبـر اليـورو مصـدرًا لاسـتقرار الأسـعار (متوسـط التضخـم ٢٪) وللمزايـا (كعـدم وجـود تكاليـف الصـرف)، ويعـرف دوره تزايـدًا مـن سـنة إلـى أخـرى علـى الصعيـد الدولـي، فهـو يعـد ثانـي أكثـر عملـة تـداولاً في العالـم بعـد الـدولار، إذ تسـتعمله حوالـي ١٩ دولـة عضـو في الاتحـاد و٣٤٠ مليـون شـخص في أوروبـا، إضافـة إلـى ١٧٥ مليـون شـخص عبـر العالـم، كمـا أن ٦٠ دولـة وإقليـم مـن خـارج الاتحـاد قامـت بإسـناد عملتهـا بصفـة مباشـرة أو غيـر مباشـرة إلـى الأورو. وقـد عـرف اسـتخدام الأورو في المعامـلات الدوليـة ارتفاعًـا متزايـدًا، إذ انتقـل مـن ٢٩,٤٪ سـنة ٢٠١٥م، إلـى ٣١,٣٪ سـنة ٢٠١٦ م، ثـم ٣٥,٧٪ سـنة ٢٠١٧م.

٥. ضخامـة الإنتـاج وأهميتـه: يحتـل الاتحـاد الأوروبـي المرتبـة الأولـى مـن حيـث النـاتج الداخلـي الخـام كمـا هـو مبيـن في الجـدول التالـي:

جـدول رقـم ٣: مقارنـة أهميـة الاقتصـاد والثـروة المنتجـة للاتحـاد الأوروبـي مـع بعـض الـدول الكبـرى

الدول	أهمية الاقتصاد: الناتج الداخلي الخام (بليون أورو)	
	٢٠١٣	٪ إلى الناتج الداخلي الخام العالمي
الاتحاد الأوروبي	١٣,٥	١٨,٦
الصين	٧,١	١٤,٩
اليابان	٣,٧	٤,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢,٦	١٧,١
العالم	٥٠,٥٦٦	١٠٠

المصدر: europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/european union_fr.pdf

وقـد بلـغ النـاتج الداخلـي الخـام للاتحـاد الأوروبـي سـنة ٢٠١٦م، حوالـي ١٤,٩٠٤ بليـون أورو، بنمـو قـدره ١,٨٪ مقارنـة مـع سـنة ٢٠١٥، مقابـل ١,٥٪ في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة و ٠,٩٪ في اليابـان.

٦. هيمنـة الاتحـاد الأوروبـي علـى التجـارة الدوليـة: يعتبـر الاتحـاد الأوروبـي عنصـرًا فاعـلا وأساسـيًا في التجـارة الدوليـة، فهـو أول مصـدر وأول مسـتورد علـى المسـتوى الدولـي، ويرجـع الفضـل في ذلـك إلـى توقيـع الاتحـاد الأوروبـي لعـدة اتفاقيـات تجاريـة مـع ٧٠ دولـة.

الجـدول التالـي يوضـح تلـك المكانـة مـن خـلال عرضـه لصـادرات الاتحـاد الأوروبـي مـن السـلع والخدمـات مقارنـة مـع بعـض الـدول الكبـرى لسـنة ٢٠١٢م.

جـدول رقـم ٤: صـادرات الاتحـاد الأوروبـي مـن السـلع والخدمـات مقارنـة مـع بعـض الـدول الكبـرى (٢٠١٢)

الدول	٪ الصادرات العالمية من السلع	٪ الصادرات العالمية من الخدمات
الاتحاد الأوروبي	١٥	٢٥
الصين	١٤	٦
اليابان	٥	٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١١	١٨
بقية العالم	٥٥	٤٢

المصدر: europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/european union_fr.pdf

ولقـد بلـغ نصيـب الاتحـاد الأوروبـي مـن الـواردات العالميـة مـن سـنة ٢٠١٦ نسـبة ١٤,٨٪، بينمـا بلغـت الصـادرات ١٥,٦٪ مـن الصـادرات العالميـة بالنسـبة لنفـس السـنة.

٧. سـيطرة الاتحـاد الأوروبـي علـى السـوق الإفريقيـة: يعتبـر الاتحـاد الأوروبـي المسـتثمر الرئيسـي في القـارة الإفريقيـة وصاحـب النصيـب الأكبـر مـن المبـادلات التجاريـة معهـا نظـرًا للقـرب الجغـرافي وكـذا للعلاقـات التاريخيـة بـين الضفتـين، الجـدول التالـي يبـين ذلـك:

جـدول رقـم ٥: مقارنـة حصـة الاتحـاد الأوروبـي مـن حجـم الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة في إفريقيـا (٢٠١٦) ومـن المبـادلات التجاريـة للقـارة الإفريقيـة (٢٠١٧م) مـع حصـص أهـم دول العالـم

الدول	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا-٢٠١٦		المبادلات التجارية للقارة الإفريقية-٢٠١٧	
	المبالغ-مليار أورو	٪	المبالغ-مليار أورو	٪
الاتحاد الأوروبي	٢٩١	٤٠	٢٤٣,٥	٣٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٥١,٥٢	٧	٤٤,٢	٦
الصين	٣٦,١٦	٥	١٠٧	١٦
اليابان	٨,٩٥	١	١٥,١	٢

Source: Union européenne, Commission européenne, L'Etat de l'Union en 2018, 12 septembre 2018, p126

رابعًا- العوائق والصعوبات التي يعرفها الاتحاد الأوروبي:

يواجه الاتحاد الأوروبي كغيره من الاقتصاديات مشاكل على عدة أصعدة ترهن تقدمه واستقراره، نذكر أهمها فيما يلي:

١. يعتبر مشكل التبعية خاصة في مجال الطاقة أكبر عائق وهذا ما يفرض على دول الاتحاد الاستيراد بكميات كبيرة، مم يترتب عنه مشاكل اقتصادية (ارتفاع الأسعار) تعليق القدرة على المنافسة خاصة مع الأقطاب الاقتصادية الأخرى، ويبين الجدول التالي نسبة الموارد الطاقوية المستوردة من خارج الاتحاد مقارنة بالاحتياجات الداخلية وتلك المستخدمة داخله لسنة ٢٠١٣م.

جدول رقم ٧: نسبة الموارد الطاقوية المستوردة من خارج الاتحاد مقارنة بالاحتياجات الداخلية ونسب الموارد الطاقوية المستخدمة داخله لسنة ٢٠١٣

المصدر الطاقوي	نسب الموارد الطاقوية المستوردة من خارج الاتحاد بالنسبة للاحتياجات الداخلية	نسب الموارد الطاقوية المستخدمة داخل الاتحاد
البترول	٨٧	٣٤
الطاقة الذرية (اليورانيوم)	٨٤	١٤
الغاز	٦٥	٢٣
الفحم	٤٤	١٧
الطاقات المتجددة	٢	١٢

المصدر: europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/european union_fr.pdf

يستهلك الأوروبيون كميات كبيرة من الطاقة يوميًا، مم جعل أوروبا أكبر مستورد للطاقة على المستوى العالمي بفاتورة طاقوية للاستيراد تبلغ ١ مليار أورو يوميًا.

٢. يوجد تباين كبير بين الدول المؤسّسة للاتحاد (القديمة) مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والدول الجديدة المنضمّة حديثًا إلى الاتحاد، وأغلبها من دول أوروبا الشرقيّة، مثل بولونيا أو المجر وليتوانيا وغيرهم، إذ أنها وجدت صعوبات في التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي. حيث إنّ الناتج الداخلي الخام للفرد على سبيل المثال في لوكسمبورغ فاق في عام ٢٠١٤م، خمس أضعاف الناتج الداخلي للفرد في بلغاريا. هذه الفوارق بين الأقاليم المختلفة وبين الدول ناتج عن عاملين أساسيين هما: اختلاف مستوى التطور ومزايا الأقاليم.

جدول رقم ٨: مقارنة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين مختلف الدول الأعضاء لسنة ٢٠١٤*

الدولة	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام
١. لوكسمبورغ	٢٦٣
٢. إيرلندا	١٣٢
٣. هولندا	١٣٠
٤. النمسا	١٢٨
٥. السويد	١٢٤
٦. الدانمارك	١٢٤
٧. ألمانيا	١٢٤
٨. بلجيكا	١١٩
٩. فنلندا	١١٠
١٠. بريطانيا	١٠٨
١١. فرنسا	١٠٧
١٢. إيطاليا	٩٧
١٣. إسبانيا	٩٣
١٤. مالطا	٨٥

الاتحـاد الأوروبـي المصـدر المسـتـورد الأول علـى مسـتـوى العالـم بسـبب توقيعـه الأوروبـي اتفاقيـات تجاريـة مـع ٧٠ دولـة

١٥. قبرص	٨٥
١٦. ج.تشيكية	٨٤
١٧. سلوفينيا	٨٣
١٨. البرتغال	٧٨
١٩. سلوفاكيا	٧٦
٢٠. ليتوانيا	٧٤
٢١. إستونيا	٧٣
٢٢. اليونان	٧٢
٢٣. بولونيا	٦٨
٢٤. المجر	٦٨
٢٥. ليتوانيا	٦٤
٢٦. كرواتيا	٥٩
٢٧. رومانيا	٥٤
٢٨. بلغاريا	٤٥

المصدر: europa.eu/european-union/sites/europaeu/files/european union_fr.pdf

*تم احتساب هذه القيم باعتبار معدل الناتج الداخلي الخام للفرد للدول الـ ٢٨ يساوي ١٠٠.

٣. إرتفاع معدلات البطالة والأزمات الاجتماعية: تعكس التقارير الصادرة عن مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي عن الأزمة التي تعاني منها خاصة مؤشرات البطالة إذ تسببت في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة إذ أن ١٧٪ من سكان الاتحاد الأوروبي يعيشون تحت خط الفقر، فعندما حدث الانكماش وتراجع النشاط الاقتصادي عقب الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨م، أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها وقامت بتسريح عدد كبير من العمال وخفضت الأجور مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

وقد بلغ معدل البطالة في منطقة الأورو سنة ٢٠١٧ حوالي ٩,١٪، مقابل ٤,٤٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، ٥,٢٪ في روسيا و ٢,٩٪ في اليابان (إحصائيات صندوق النقد الدولي).

٤. مشاكل أخرى: كالتلوّث ومحاولات المُحافظة على بيئة سليمة، ومشاكل الاستثمارات وهجرة المؤسسات الصناعيّة خارج نطاق الاتحاد الأوروبي بحثًا عن امتيازات جبائيّة ويد عاملة رخيصة، إضافة إلى مشاكل تتعلق بالسكان كالشيخوخة، مما يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية، انتشار نمط الاستهلاك الأمريكي، ...إلخ.

خاتمة:

عرفت منطقة الأورو العديد من الاضطرابات المالية عقب أزمة الرهن العقاري، وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، بعدما عصفت أزمة الدين السيادي بالاقتصاد اليوناني عام ٢٠١٠م، أدت إلى تهديد استقرار المنطقة اقتصاديًا ونقديًا، نتيجة انتقال الأزمة داخل اقتصاديات دوله وتداعياتها في المنطقة، وهو ما طرح فكرة خروج اليونان من هذا التكتل العظيم، لكن وبالنظر إلى تبعات هذا المقترح لجأ قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن آليات أخرى لحل هذه الأزمة من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة، غير أن هذه الإصلاحات لم تكن بالشكل المطلوب، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع وتيرة النمو بمنطقة اليورو، وسلوك التضخم لمساره التراجعي.

كما شهدت المنطقة ركودًا اقتصاديًا كلها نتائج تدعو للقلق حيال الوضع الاقتصادي بالمنطقة، يضاف إلى ذلك الخروج المترقب لبريطانيا من الاتحاد وما سينجر عنه حتمًا من تداعيات على كل المنطقة، خاصة بالنسبة للدول الأقل تطورًا، فباستثناء الثلاثي الأساسي (ألمانيا، فرنسا وإنجلترا)، تحذو الدول الأوروبية الأخرى بوتيرة أقل الحركية الاقتصادية لهذه الدول، نظرًا لأن الإعانات الاقتصادية لا تساهم كثيرًا في تغيير الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، مما يطرح إمكانية إعادة صياغة شكل الاتحاد من الأساس.

* أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر ٣ - إطار سابق بوزارة المالية الجزائرية

تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: لماذا دخلت .. ولماذا خرجت ؟؟

البنك الدولي: بريطانيا تخسر بخروجها اتفاقيات تجارة حرة بـ ٢٢٤ مليار استرليني

يعتبر الاتحاد الأوروبي من القوى الناشئة في العالم، بل منافس لأمريكا ومعه اليابان والصين وكوريا الجنوبية لاعتبارات سياسية، واقتصادية واستراتيجية ومالية وتجارية وأمنية وغيرها كنتيجة لما كانت ترغب فيه أوروبا بعدما خاضت حروبًا سواءً على أراضيها في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، أو البحث عن جمع قواها الداخلية في ظل التكتلات الإقليمية والوحدات التكاملية التي يعرفها العالم في كل من جنوب شرق آسيا، أو الاتحاد الأمريكي أو الاتحاد الإفريقي.

د. ميلود عامر حاج

وعليه، جاءت فكرة الاتحاد الأوروبي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة في ظل ما حققته فرنسا من مكاسب -كقوة استعمارية- لتوسيع نطاق الداخل على يد وزير خارجيتها روبرت شومان عام ١٩٥٨م، من أجل تقويته من خارجه لكن في فضائه الأوروبي. أي بمعنى أدق وهو ما تم تحقيقه في خارج الأوطان عليه أن يأخذ سبيله باتجاه الداخل الإقليمي في كامل أوروبا مجتمعة بجعلها ذات ثقل كبير في موازين القوى لكي تصبح حينها قوة عالمية تؤهلها من وجهة أخرى للعب الدور القيادي كباقي القوى الطموحة المعرفة باسم القوى الناشئة Brics أو ما يتعداها في هذا الشأن.

وازداد هذا الاتحاد من الشعور بفكرة أوروبا الموحدة في ظل التنافس الدولي خلال الحرب الباردة، فضلاً عن ضعف أوروبا كقوة عالمية في دخولها الصراع الدولي مجددًا إن لم يعد يسمح لها منفردة في القيام بذلك كونها كانت قابعة تحت الراية الأمريكية عبر مشروع مارشال عام ١٩٤٥م، بهدف بناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية.

١. مداخل لفهم الاتحاد الأوروبي

تولدت فكرة الاتحاد الأوروبي في إطار ما بات يطمح إليه تحت اسم الحوكمة الأوروبية. فهو اتحاد فيدرالي ناجح ولا يريد اقتلاع جذور أوروبا القديمة عن طموح الإرادات والقناعات والخيارات الجديدة في عالم التغيرات والتطورات والتكتلات بقدر ما يحاول الغوص في مشكلاته اليومية لمعالجتها في إطار ديمقراطي.

لقد انضم للاتحاد الأوروبي ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧م، حوالي ١٢ دولة أوروبية، ودعوة فرنسا إلى بناء اتحاد فيدرالي ناجح بانضمام الألمانيتين عام ١٩٩٢م، في إطار القانون الأساسي لألمانيا الموحدة في دخولها إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الالتزام بمبادئ الفيدرالية. ومن بين الدول التي أسهمت في إطلاق هذا الاتحاد (بلجيكا، إيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا) وبمزيد من دول الأعضاء أكثر شرقاً تحديداً مما أصبح على مشارف الثلاثين عضوًا تشكل ديمقراطيات جديدة. بينما البريطانيون نراهم لم يباركونه لدرجة أنهم موالون لأمريكا والناتو.

ومن أجل تحقيق السلام الدائم في أوروبا فإن قادتها كانوا يرون بأن الجماعة الجديدة عليها مراعاة البناء الاقتصادي مع إزالة الحواجز في إطار إنعاش لحوكمة جديدة وجادة تقوم على سوق مشتركة قوامها النجاح الاقتصادي ليس إلا. بهدف تطوير فكر شومان ومشروعه القاضي باتجاه السلام ومفاعله على الأرض.

بينما فرنسا كقوة عسكرية لم توفق في تطوير الاتحاد من منظور الدفاع الأوروبي الذي راهنت عليه منذ عام ١٩٤٥م، بعدما فشلت إذ ذاك من خلال عدم التصديق عليه خاصة الجمعية العامة الوطنية الفرنسية.

ولعل افتقاد البريطانيين للحوافز السياسية -يُجزم البعض- لدخول التكامل بالرغم مما قدمته الحكومات المتعاقبة لديهم

٨٦٣ ألـف مـهـاجـر إلـى بـريـطـانـيـا سـنـويـًا بـتـكـلـفـة ٣,٦٧ مـلـيـار اسـتـرلـيـنـي بـمـا يـعـادل ٤,١٣١ مـلـيـار دولار

تحت حجة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية؛ إلا أنهم باتوا يحتاطون من تطوير السوق مع فرنسا وألمانيا. لماذا؟ وهذا ما أثر سلبًا على قدرات الاتحاد من الداخل. كما تمارس بريطانيا على دول المجموعة ضغط من نوع خاص بميولاتها لأمريكا.

إنها صورة لحكومة-دولية جديدة باتت تقودها المفوضية الأوروبية (*) من أجل توسيع نطاق الجماعة وبمزيد من دول الأعضاء ومن خلال المشكلات المطروحة الاتحاد بات يقوم مقام الدول في تقليص صلاحيات حكوماتها مع تنامي معضلات عبر وطنية مما يفرض على الاتحاد نقل كامل الصلاحيات إليه دون التخلي عنها، الأمر الذي كلف الاتحاد ضغوطات جمة سواءً أكانت داخلية أو خارجية. ومن هنا بات يُراعي هذا الطرح من قبل أنصار -الوظيفية الجديدة-حيث تشكل المؤسسات الأوروبية من الوجهة الفيدرالية ضرورة الاحتكام إلى مبادئ الديمقراطية الليبرالية عن طريق سيادة القانون والحقوق الأساسية والحكم النيابي.

وبالتالي بات الاتحاد ينقصه هذا التوجه بخصوص هذا الإطار الليبرالي انطلاقًا من -سن القوانين والذي يعني مراقبة السلطة التنفيذية من قبل نواب الشعب المنتخبين – حتى يسمح للحكومات الأوروبية تولي مهامها في إطار ما تمارسه من صلاحيات عن طريق الاجتماع؛ أي بمعنى أن الحكومات الأوروبية جديرة بمزاولة مهامها الداخلية على أكمل وجه حتى يتسنى لها القيام بدورها المنوط في إطار الحكومة – الدولية بهدف إنجاح الاتحاد الأوروبي بأكثر فاعلية وديمقراطية أوسع.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي يترجى بأن يكون فاعلاً في الداخل مع شعوبه ومتفاعلاً مع فضائه الإقليمي فإنه يدعوه بأن يكون أكثر قوة وديمقراطية باسم القانون والحكم النيابي. لكن هذا التوجه الصعب المنال سيسمح له بازدهار المواطن الأوروبي أم يبقى على ديمومة الكيان الأوروبي انطلاقًا من دوله العتيدة؟

إلا أن نهوض الكيان الأوروبي في إطار الاتحاد الأوروبي يعبر في أمر الواقع عن ذلك المشروع التعاوني -الاقتصادي، وحفاظًا على هوية المواطنين الأوروبيين سواءً من الزحف الصيني مثلما عرفه قبله المد الشيوعي أو الاستقطاب الأمريكي أو التخوف الإسلامي!

إن تشكيل الاتحاد الأوروبي يعني كذلك تلك التطورات التي عرفها منذ النشأة -إعلان شومان- إلى اليوم وفيه تتعدد الصلاحيات وتتنوع المصالح سواءً تعلق الأمر بالأمن أو بالعلاقات الاقتصادية والسياسية في ظل وجود مؤسسات ونقابات عمالية تسهم في ذلك، فضلاً عن حماية البيئة بحكم تواجد أحزاب الخضر والمنظمات التطوعية وما توليه لقضية المناخ في عالم متغير ومتزايد في الانفتاح والمخاطر المحدقة به في إطار العلاقات الخارجية التي تقوم على تعزيز المصالح المشتركة في ذات السياق.

كما تعد مشكلة توزيع للأدوار والوظائف والقطاعات من مهام الاتحاد للتقارب أكثر بين دوله وشعوبه بمعالجة قضاياه بما يسمح له بالتفوق والسيطرة؛ ففرنسا مثلاً تدعو إلى قيام سياسة زراعية مشتركة لتعويض نقصها من خلال التفوق الصناعي الألماني من جهة، بينما الدول الأخرى ذات الاقتصاديات الضعيفة والتي ليس بمقدورها منافستهما من الداخل وعليه فهي مطالبة إذًا بتوافر الصناديق البنيوية حتى لا تخسر حال قيام سوق مشتركة وموحدة.

إلا أن البريطانيون، على خلاف ذلك، فهم أصحاب تسوية الميزانيات بإسهامات مرتفعة. وإلى غاية استقالة ديغول عام ١٩٦٩م، باتت كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا والنرويج تطمح إلى الانضمام شريطة القبول بالطرح الفرنسي خاصة في عهد جورج بومبيدو ألا وهو تمويل السياسة الزراعية المشتركة، بالإضافة إلى توافر شروط وآليات تعميق الاتحاد النقدي والتنسيق في السياسة الخارجية للاتحاد. فالغاية هو التوصل إلى توثيق ألمانيا بالاتحاد لدى الجماعة الأوروبية بعيدًا عن إضعافها من الداخل من ناحية، وانتهاج سياسة منفتحة لتقوية الاتحاد النقدي من ناحية أخرى.

إن مشكلة الميزانية باتت من صلاحية البرلمان الأوروبي كخطوة أولى من نوعها لدعم المشاريع وضبط المراقبة على مخرجات الاتحاد بتفعيل سياساته الاقتصادية ومخططاته التنموية لكي تعود عليه بالفائدة. علمًا بأن انضمام بريطانيا للاتحاد في يناير ١٩٧٣م، مع قبول استفتاء الشعبي عام ١٩٧٥م. لكن مجيء حزب العمال في الانتخابات الموالية والذي بدأ معارضة شرسة للجماعة إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي بعدما تم التفاوض مجددًا على هذا المنحى والتي تعمقت مساراته مع مارجريت تاتشر حينما وصلت إلى السلطة عام ١٩٧٩م، خاصة بعدما صرحت على لسانها: " استرداد أموالنا ". في الوقت ذاته ينمو في الاتحاد ومن الوجهة البريطانية انكماش غير مسبوق تجاهه من خلال عرقلة مشاريعه إلى غاية التوصل إلى اتفاق عام ١٩٨٤م، لتقليص حجم الميزانية البريطانية للجماعة. حاول الرئيس الفرنسي

ديستان في السبعينيات إعطاء دفع جديد للمجلس الأوروبي بين الزعماء الوطنيين للتأثير على الجماعة من الباب التشريعي حيال الانتخابات التي تمس البرلمان الأوروبي.

ومن بين ما بات يعرقل من توجهات الجماعة الأوروبية في هذا الصدد هو التوصل إلى صياغة دستور في البرلمان الأوروبي كمبادرة من قبل أنصار الفيدرالية بهدف توسيع الصلاحيات والعمل بمقتضى فتح مجال للتفاوض مع جميع الدول الأوروبية. إلا أن ألمانيا مثلاً لم تحبذ استبعاد بريطانيا مع إصرار فرنسا في عهد ميتران لدى المجلس الأوروبي حول مشروع السوق الموحدة المقدم من قبل المفوضية الأوروبية .

توصل البرلمان الأوروبي إلى عقد مؤتمر "حكومي دولي" بشأن التعديلات ذات الصلة ببرنامج السوق الموحدة بحلول عام ١٩٩٢م، مانحًا إذ ذاك جملة من الإصلاحات للجماعة التي تشكل كل من البيئة، والبحث التكنولوجي والتطوير، والسياسات الاجتماعية ذات العلاقة بالتوظيف والتعاون في مجال السياسة الخارجية. لقد جاء المصطلح في هذا الخصوص معبرًا عن أو بما يسمى بـ "القانون الأوروبي الموحد"، بعيدًا عن بقاء سياسة خارجية منفصلة للاتحاد. ومن بين مقترحاته التصويت بالأغلبية المشروطة في ميادين تمس تشريعات السوق الموحدة مع تعزيز دور البرلمان الأوروبي من خلال "إجراء تعاون" يمنح له إعطاء النفوذ بخصوص هذه التشريعات، فضلاً عن موافقته على المعاهدات التي تمس كل من الانتساب والانضمام.

وبالرغم من أن السياق الإقليمي كان مواتيًا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانضمام العديد من دول أوروبا الشرقية للاتحاد لكي يتوسع لصالحه بما فيه الألمانيتين، لكن العملة الموحدة والتي كانت هي الرابط الرئيس في تقوية الاتحاد نفسه لدعم التوجه الاقتصادي والسياسي الذي دعا إليه ميتران على خلفية تقوية هذا الأخير يتوجب إطار يسمح له بمزاولة مهامه الرئيسية مما يعود حتى على ألمانيا في دعم وحدتها الترابية. كانت نتيجة المصادقة على معاهدة ماستريخت هو توسيع صلاحيات أكثر للاتحاد ومن أبرزها ما يلي: ١. السياسة الخارجية والأمنية الدفاعية . ٢. التنقل والأمن الداخلي.

٢. أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

ثمة خلاف بين القادة السياسيين نتيجة التخوف من الشعب البريطاني حيال الاتحاد الذي عبر عنه بالرفض بنسبة ٥٢ ٪ من خلال انفصال بريطانيا عن الاتحاد في يوليو ٢٠١٦م، بسبب عدم الثقة وقلة فرص التفاهم والتحاور بين أطراف المجموعة. بينما نرى في الوقت ذاته من الموالين منهم وهم أقل ويقدرون بنسبة ٤٨٪ ممن قبلوا بفكرة البقاء في الاتحاد. وعليه جاء الخروج البريطاني من الاتحاد ينبئ بأنه يمر بمخاض عسير نتيجة سياسته الجافة فحسب، في مواجهة مشكلاته المطروحة عليه باستمرار. **ومن بينها ما يلي:**

١. **مشكلة المهاجرين واللاجئين:** يشكل عدد الوافدين من أوروبا إلى بريطانيا خطراً على أمنها واستقرارها نتيجة تزايد الأعداد الكبيرة الوافدة لها التي تقدر سنويًا بـ ٨٦٣ ألف مهاجر، أي بما يقدر تكلفته بـ ٣,٦٧ مليار جنيه استرليني؛ أي بما يعادل ٤,١٣١ مليار دولار. إلى جانب العمالة الأوروبية التي تقدر ب ٢٨٦ ألف أوروبي باتجاه السوق البريطاني والتي باتت تزاحم العامل البريطاني في إطار النظام الاجتماعي.

٢. **الإرهاب:** يتزايد عدد الوافدين الجدد نتيجة فتح الحدود مما بات يخيف المواطن البريطاني على أمنه. ولعل الخوف من المستقبل جسده مجيء هؤلاء سواءً أكانوا أوروبيين أو أجانب والذي قد يتحول فيه الوضع إلى هجمات إرهابية محتملة.

٣. **الاحتياط المالي والصحي:** تشير الدراسات إلى أن التخلص من أعباء المهاجرين قد يوفر للخزينة العامة ٣٥٠ مليون جنيه استرليني؛ أي بما يعادل ٤٨٠ مليون دولار أسبوعيًا، كما يعادل نصف ميزانية التعليم.

٤. **إعادة الاعتبار للقوة البريطانية:** يطمح النفوذ البريطاني بأن يكون له وزنه الخاص بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي الذي لا يسمح لها بالتحرك الحر والمطلق بهدف الحصول على مقاعد في المؤسسات العالمية والتي خسرتها بمجرد انضمامها إلى الاتحاد كمنظمة التجارة العالمية.

٥. **البحث عن الازدهار:** لا تحبذ القوى الداعية لرفض البقاء في الاتحاد على خلفية إن مصير بريطانيا بات مهددًا أكثر بحثًا عن الازدهار كغاية مطلوبة للمواطن البريطاني الذي لم يعد بمقدوره أن يحتضن غيره من الأوروبيين أو يذهب للعيش عندهم.

٦. **توسيع التجارة الحرة:** عمد تيار الخروج إلى التصدي لفكرة البقاء بكل السبل التي يراها مشروعة إذًا على ضوء ما بات يغذي طموحه ونواياه سواءً أتعلق الأمر بداخل الاتحاد أو بخارجه. وعليه ساد الاعتقاد بأن الخروج من الاتحاد سيمنح بريطانيا فرص ذهبية لإقامة علاقات

الاتحاد الأوروبي "فيدرالية ناجحة" لا تقتلع جذور أوروبا بل الغوص في مشكلاتها اليومية لمعالجتها

تـاتـشـر حـبـذت الـسـوق الـمـوحـدة للـتـجـارة الـحـرة بـعـيـدًا عـــن الـعـمـلـــة الـمـوحـــدة والـدفـــاع والإصـــلاح الـمـؤسـســي

اقتصاديـة مـع الاتحـاد الأوروبـي دون الامتثـال إلـى قوانينـه ممـا يسـمح لهـا بإبـرام اتفاقـات ومعاهـدات مـع دول أجنبيـة لتوسـيع نطـاق التجـارة الحـرة.

٧. **الحاجة إلى الديمقراطية:** يرى البريطانيون بأن الذين صوتوا لخـروج بريطانيـا يكمـن في أن الاتحـاد يحتـاج إلـى الديمقراطيـة مقارنـة بالقوانـين المعمـول بهـا في بريطانيـا قياسًـا بمـا تقـوم بـه المفوضيـة الأوروبيـة التـي تعـد غيـر منتخبـة والتـي بإمكانهـا وضـع قوانـين عـن طريـق الاقتـراع الشـعبي الأوروبـي.

٨. **التخوف من سيطرة عملة اليورو:** إن تهـرب بريطانيـا مـن الاتحـاد النقـدي هـو الـذي جعـل انسـحابها وشـيكًا وبـدون رجعـة باعتبـاره يشـكل محـور اتخـاذ القـرار الأوروبـي لـدى الاتحـاد للدفـع بـه نحـو مراتـب عليـا في إطـار البنـاء الاقتصـادي مـن أجـل السـوق الأوروبيـة.

٩. **إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة:** في ظـل التحـولات الجيـو سياسـية في العالـم فـإن التخـوف مـن روسـيا بـات يقتضـي إنشـاء جيـش أوروبـي موحـد. لكـن هـذا مـا تعتبـره بريطانيـا مغامـرة وتخشـى تداعيـات الموقـف والـزج بهـا في متاهـات.

١٠. **إقصاء تركيا:** تمكـن الرافضـون لبقـاء بريطانيـا في الاتحـاد بلعـب ورقـة تركيـا التـي تطمـح دخولـه بحكـم تسـاويها نسـبة مقربـة مـن الشـعب الألمانـي بحيـث سـيكون لهـا نسـبة متسـاوية مـن الممثلـين لهـا في البرلمـان الأوروبـي، الأمـر الـذي سيسـمح بتنقـل العديـد مـن الأتـراك إليهـا خاصـة أمـام تخـوف المواطـن البريطانـي البسـيط مـن الإسـلام.

٣. تداعيات الخروج البريطاني وآثاره على الاقتصاد الأوروبي

يُجمـع بعـض الاقتصاديـين بـأن خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد سـيحررها مـن سـقف العجـز مـن قبـل بروكسـل بنسـبة ٣٪ مـن النـاتج المحلـي، أمـا بالنسـبة لسـقف الديـن فهـو يتـراوح عنـد ٦٠٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمالـي، فضـلاً عـن مراقبـة المفوضيـة الأوروبيـة. كمـا تعـزم البنـوك والمؤسسـات الماليـة الكبـرى بنقـل خدماتهـا الماليـة في حـال خـروج بريطانيـا إلـى الاتحـاد بعدمـا تتولـى باريـس مركـز هـام في منطقـة اليـورو. إلـى جانـب مـا تفتقـده المؤسسـات الماليـة البريطانيـة مـن خـلال بيـع خدماتهـا الماليـة للـدول الثمانيـة والعشـرين في الاتحـاد.

مـن زاويـة أخـرى، يؤكـد بعـض المراقبـين أن العجـز البريطانـي في الميـزان التجـاري يقـدر بـــ ٧,٦ مليـار جنيـه اسـترليني، وعليـه لا يمكـن أخـذ هـذا الشـريك محمـل الجـد يؤكـد البعـض. مـن الزاويـة الاقتصاديـة، أنـه بخـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد سـيكلفها بمسـاهمة تقـدر بـــ ١٦٣٧ مليـار يـورو؛ إلا أن صادرتهـا تقـدر بـ ٥٠ ٪ مـن مجموعهـا. هـذه الصـادرات سـتخضع كباقـي الـدول خـارج الاتحـاد، ممـا يكلفهـا بالرفـع مـن الـواردات.

وخوفًـا مـن تداعيـات الموقـف البريطانـي يـري البعـض أنـه مـن المفـروض أن يؤكـد الرافضـون ضـرورة التفـاوض علـى اتفاقيـة تجـارة حـرة مـع بريطانيـا حتـى وإن تخلـت عـن عضويتهـا لصالـح الاتحـاد. فالجانـب التجـاري بمفـرده يسـجل فائضًـا في المعامـلات يُقـدر بـــ ١٠٠ مليـار يـورو بـين الاتحـاد وبريطانيـا منهـا ٢٠ مليـار يـورو فقـط في صـادرات قطـاع الخدمـات.

سـؤال يطـرح نفسـه هـو: هـل بريطانيـا قويـة خـارج الاتحـاد أم ضعيفـة فيـه؟ اقتصاديًـا: تحتـاج إلـى الدعـم الأوروبـي لشـركاتها الكبـرى أو المفلسـة منهـا تحديـدًا، لكنهـا ضعيفـة إذا مـا قبلـت بتدخـل بروكسـل في دعـم أحـد قطاعـات اقتصادهـا دون أن تفـرض حضورهـا بمفردهـا.

إن منـاخ الاسـتثمار بإمكانـه أن يُصـاب بتـأزم مـا نظـرًا لقلـة المنافسـة، والرفـع مـن تكلفـة الاسـتثمارات خاصـة في بعـض القطاعـات بعـد تأخيـر لبعـض المشـاريع الجديـدة الأخـرى خاصـة إذا أخذنـا علـى سـبيل المثـال علـى رأسـه قطـاع الطاقـة الكهربائيـة التـي توجـه تحذيـرات بخصـوص انسـحاب شـركتي كل مـن شـل وبـي بـي. إلـى جانـب ارتفـاع تكاليـف قطـاع الطيـران لـدى المسـتهلك البريطانـي والـذي سـيأخذ مجـرى آخـر، وذلـك كباقـي القطاعـات الحيويـة الأخـرى بـين بريطانيـا والاتحـاد في إطـار تبـادل الرحـلات بـين الوجهتـين.

كمـا يعتقـد بعـض الاقتصاديـين البريطانيـين أن خـروج بلادهـم يجعلهـا عرضـة لخطـر "الفقـر" نسـبة إلـى حجـم التأثيـر المتفـاوت بينهمـا مـن ناحيـة، بينمـا البنـك الدولـي يـرى أن خـروج بريطانيـا مـن الاتحـاد سـيقودها إلـى خسـارة للعديـد مـن اتفاقيـات التجـارة الحـرة والتـي تُقـدر ب ٢٢٤ مليـار جنيـه إسـترليني ممـا سـيضعف الاقتصـاد البريطانـي ذاتـه بنسـبة ١٠٤ في المائـة علـى الأقـل مـع مطلـع عـام ١٩١٩م.

وتؤكـد مؤشـرات اقتصاديـة بحتـة بـأن هنـاك اضطـراب مالـي واقتصـادي حقيقـي سـتعرفه بريطانيـا فـي السـنوات المقبلـة عقـب خروجهـا مـن الاتحـاد وهـي معـرضة إذًا أمـام خطـورة الثمانيـة والعشـرين مـن دولـه إلـى أجـل غيـر محـدد

إلـى غـاية اسـتعادة عافيتهـا التـي سـوف لـن تكـون إلا قبـل ٢٠٣٠م.

٤. آفاق الاقتصاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا

من بين ما هو مُشاع أن خروج بريطانيا سيكون عامل ضعف وانقسام للوحدة بالرغم من ديمقراطية الاستفتاءات الشعبية التي انقادت بموجبها الديمقراطية الليبرالية لحماية الأقليات؛ إلا أن هذه الأخيرة لا تولي اهتمامًا لغيرها، في المقابل فإن أغلبية البريطانيين صوتوا لصالح بقائها في الاتحاد خاصة في كل من اسكتلندا وايرلندا الشمالية من خلال التموقع الجغرافي والمستوى التعليمي والفئة العمرية الناخبة.

وإذا كان الاقتصاد العالمي يمر هذا العام بـ "غيوم سوداء" حسب تقارير صندوق النقد الدولي وأن الاستعفاء لن يكون إلا بعد منتصف العام المقبل أو المعروف بـ "التباطؤ الناعم" نتيجة التخفيضات الضريبية التي بادر بها ترامب والتي سوف سينخفض بموجبها النمو الاقتصادي من ١,٦٪ مقارنة بالعام الماضي إلى ٢,٩٪.

بحسب صندوق النقد خروج بريطانيا من الاتحاد يعرضها لخطر "الفقر" نسبة لحجم التأثير المتفاوت

والصين كطرف قوي في الاقتصاد العالمي ستتراوح نسبة النمو لديها بـ ٦٪ بحلول عام ٢٠٢١م، والذي كان ينمو فيما سبق ما بين ١٩٨٠ و٢٠١٠م، بمعدل ١٠٪. إلا أن ضعف الاقتصاد وتباطؤ النمو سوف يضعف من الصراعات بين الصين وأمريكا نتيجة عدة مخاطر؛ الاقتصادية: الأولى بها تباطؤ في النمو، بينما الثانية بها ارتفاع في الضرائب التجارية لكن كلاهما يشكلان تجاريًا ٢٠٪ من التجارة العالمية، و٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مما هو مرتبط باقتصاديات الدول الناشئة والنامية.

هذه المعادلة الدولية الخاضعة للاقتصاد العالمي قد تؤثر فعلاً على خروج بريطانيا من الاتحاد من خلال تقييم البنك الدولي. لذا تحاول بريطانيا الخروج باتفاق ضامن من خلال ما تطالب الوزيرة الأولى البريطانية تريزا ماي مؤخرًا في رسالة لها بتاريخ ١٤ يناير إلى البرلمانيين تدعوهم فيها إلى المصادقة بتجنب العودة إلى الحدود الفيزيائية بين ايرلندا وايرلندا الشمالية بهدف خلق "إقليم جمركي موحد" يجمع بين الاتحاد وبريطانيا. إلا أن هؤلاء البرلمانيون ما زالوا منقسمين بعدما رفضوا الانتخاب لصالح البريكسيت بنسبة ٤٣٢ صوت نعم مقابل ٢٠٢ صوت لا، الأمر الذي بات يُعقد من الموقع السياسي لتريزا ماي من خلال البحث عن مخرج لهذا الوضع الاستثنائي الذي بات يفصلها مدة وجيزة فقط لضمان خروج بريطانيا من الاتحاد بطرق قانونية حتى وإن ستتم المطالبة بدورة ثانية في انتخابات برلمانية أخرى.

الخاتمة

قد يعود هذا الانفصال البريطاني ذاته عن الاتحاد الأوروبي إلى تقليص اقتصادها بنسبة ٧,٧٪ خلال ١٥ عامًا من الانفصال. وعليه حتى وإن لم يرغب البريطانيون حقًا في التخلي عن الاتحاد بالرغم مما دعوا إليه نتيجة تفاقم الأوضاع التي آلت إليها بريطانيا عمومًا، إلا أن ذلك كان يمثل لهم بمثابة خصوصية جغرافية وثقافية وحضارية واقتصادية تمنحهم ربما القوة ضد الاتحاد أو التعامل معه بسلاسة وبحكمة دون الدخول معه في علاقات وحدوية. كما لا يمكننا معرفة منحى قوة الاتحاد الأوروبي؛ إلا في ظل خروج بريطانيا منه كونه يعرف تصدعًا كبيرًا في قراراته الداخلية مما بات يقلق التيارات اليمنية خاصة المتطرفة منها على فقدان الدولة الوطنية قوتها السياسية في الدفاع عن مكتسباتها الأولوية حتى لا تخضع إلى القرار المركزي ببروكسل.

ومن هنا فلا بد من معرفة أولية عن هذه القوة الناشئة شأنها شأن كل قوة طموحة كالصين والهند واليابان والبرازيل وإندونيسيا والمكسيك وجنوب إفريقيا ... إلخ خاصة بعدما هيأت الفضاء التشريعي والاقتصادي والمالي والتجاري والأمني في ظل غياب الإطار العسكري لها الذي باتت تترجاه عبر إنشاء جيش أوروبي "موحد" بحسب ما جاء به كل من الرئيس الفرنسي ماكرون والمستشارة الألمانية ماركيل في ذكرى احتفالية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨-٢٠١٨م) في باريس مؤخرًا. هذا ما لم تقبله الإدارة الأمريكية كونها تشكل مجالاً حيوياً لقوتها العسكرية عبر الناتو لكن الاتحاد في المقابل يبقى هشًا ما لم يضطلع من هذه الزاوية بالجانب العسكري بحيث يعد هذا الشق من إحدى قياسات القوة الممكنة لديه. ما الغاية إذن من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟ ولماذا دخلت لكي تخرج مبكراً؟ أسئلة جوهرية في العمق لا بد من طرحها علماً بأن عالم اليوم هو عالم التكتلات الجهوية والوحدات الإقليمية في إطار الاقتصاديات العالمية والاقتصاديات الناشئة في ظل الهيمنة الأحادية القطبية التي لطالما باتت تشكل الضامن الرئيس في مواجهة المد العولمي الواسع النطاق في إطار العولمة النيوليبرالية.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر ٣

ألمانيا اقترحت مجلس أمن أوروبي وفرنسا اعتبرت عصر أمريكا انتهى

التوازن الألماني ـ الفرنسي يحقق استقرار أوروبا ورسالة لأمريكا عن التحولات

اتخذ الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة خطوات حاسمة لبناء الأمن والدفاع الأوروبيين، بما في ذلك تطوير صندوق دفاع مشترك وتشكيل وحدة جديدة للتخطيط بشأن المهام العسكرية للاتحاد الأوروبي حول العالم. وفي نوفمبر الماضي، وبشكل غير مسبوق، أطلقت دول الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة للتعاون الدفاعي من خلال برنامج للاستثمار العسكري المشترك وتطوير المشاريع. وقعت ثلاث وعشرون دولة من أصل ٢٨ دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي على هذه العملية المعروفة باسم التعاون المنظم الدائم PERMANENT STRUCTURED COOPERATION, PESCO، وهي بمثابة ضامن دفاعي "شبه أوتوماتيكي" بين الدول الأوروبية الأعضاء، وسط مخاوف متزايدة بشأن مدى التزام الولايات المتحدة بالأمن الدولي. وقد عبَّر مسؤول فرنسي عن موقف بلاده بقوله: "هدفنا واضح هو تحقيق استقلال استراتيجي لأوروبا وتعزيز التضامن الدفاعي."

لواء د./ محمد علام سيد

رؤية القادة الأوروبيين

وفي أحاديث القادة الأوروبيين حول مستقبل أوروبا يرون "أن جيشًا أوروبيًا مشتركًا سيُظهر للعالم أنه لن تكون هناك حرب مرة أخرى في أوروبا."، وأن هذا ليس جيشًا ضد الناتو، ولكنه يمكن أن يكون مكمِّلا جيدًا للناتو". ومنهم من حث على المزيد من التكامل الاستراتيجي، معللا بأن "القوة الناعمة وحدها ليست قوية بما يكفي في عالم يزداد عسكرة". وفي الوقت نفسه فإن أوروبا ستواجه العديد من العقبات اللوجيستية إذا شاءت تحقيق تكامل عسكري ودفاعي أكبر، بالنظر إلى وجود الكثير من أنظمة التسليح التي يتجاوز عددها ١٥٠ من الأنظمة المختلفة، مقارنة بـ٥٠ أو ٦٠ في الولايات المتحدة.

من الضروري أن يواصل الاتحاد الأوروبي مثل هذا التكامل، فلم تعد أوروبا قادرة على الاعتماد على الولايات المتحدة. وعلى الاتحاد الأوروبي -حسب المعاهدة- أن يتخذ قراراته بأغلبية مؤهلة من الدول الأعضاء، وليس بالإجماع الذي غالبًا ما يعطل المبادرات الأمنية والدفاعية.

قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: "لقد انتهى الزمن الذي يمكننا فيه الاعتماد على الآخرين. وعلينا أن نجعل زمام مصيرنا في أيدينا إذا أردنا البقاء كاتحاد. وهذا يعني، على المدى البعيد، أن تصبح أوروبا أكثر قدرة على التصرف." وقد اقترحت ميركل مجلس أمن أوروبيًا، يمكن فيه إعداد قرارات مهمة بشكل أسرع.

لقد تبدَّت حقائق جيوبوليتيكية جديدة دفعت وزير الخارجية الألماني هيكو ماس لأن يقول بأن أوروبا يجب أن "تتحمل نصيبًا متساويًا من المسؤولية، وأن "تُشكّل ثِقَلاً يتوازن مع واشنطن في العالم؛ كان شعار "أمريكا أولا" يمثل دعوة للاستيقاظ، ويجب أن يكون ردُّنا على ذلك هو: "أوروبا الموحَّدة".

أما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فقد أطلق دعوة صريحة لإنشاء جيش أوروبي "حقيقي" وقال : إن أوروبا يجب أن تعتمد على نفسها في حماية مصالحها بدلاً من الاعتماد على أمريكا. وأضاف: "إن أوروبا يجب أن تحمي نفسها من روسيا والصين ومن أمريكا أيضًا، فعندما تنسحب أمريكا من معاهدة الحدِّ من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى فَمَن الذي سيصبح ضحية رئيسية؟ إنها أوروبا".

فكرة الجيش الأوروبي الموحد

برزت على الساحة تغيرات حادة كانت حافزًا لإقناع باريس وبرلين لتعزيز علاقاتهما الثنائية وَحَثِّ الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي للعمل على تحقيق استقلالية استراتيجية للاتحاد، على رأسها الأمن والدفاع، من هذه التغيرات:

- **ارتفاع وتيرة التحديات الأمنية خارج الاتحاد الأوروبي، متمثلة في:**

(١) الانتشار السريع لأسلحة الدمار الشامل مما يشكل تهديدًا للاستقرار الدولي

(٢) تفاقم احتمال الهجمات الإرهابية خاصة إذا نجحت الحركات الإرهابية في اكتساب تقنيات حديثة أو قدرات نووية

(٣) الأنشطة غير المشروعة عابرة الحدود كالاتجار في السلاح والمخدرات والبشر

(٤) تصاعد الهجمات الإلكترونية على الإدارات الحكومية والاقتصادية وشبكات الاتصالات والبُنَى التحتية.

وتعددت مظاهر تلك التحديات من انتهاك الروس لنظام الأمن الأوروبي، إلى العنف وعدم الاستقرار في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إلى هجمات إرهابية هزت العديد من الدول داخل أوروبا، إلى تدفق أكثر من مليون لاجئ ومشكلات السيطرة على الحدود.

- دفع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي إلى أن يعيدوا النظر في قضايا الأمن والدفاع، وارتأوا أن" الاتحاد الأوروبي لا يحتاج إلى ضمان السلام والديمقراطية فحسب، بل ضمان أمن الشعوب أيضًا ". كما أوجد تطلع الجماهير الأوروبية إلى مواصلة هذا المسار زخمًا يكرّس للاندماج الأوروبي في مَجَالَي الأمن والدفاع.

- أدت تصريحات دونالد ترامب المتشككة وغير المتسقة حول أوروبا وحلف الناتو إلى حالة من القلق من تخلي واشنطن عن مسؤولياتها الدفاعية، وعدم اليقين الاستراتيجي حول مستقبل ومصداقية المشاركة الأمريكية. ومنذ أن تولى ترامب منصبه، وهو يكرر انتقاداته لحلف الناتو بينما يتعهد بالتزامه بالتحالف وفي نفس الوقت يمارس الضغط على الحلفاء الأوروبيين لزيادة إنفاقهم الدفاعي إلى ما لا يقل عن ٢٪ من إنتاجهم الاقتصادي. لقد أدركت أوروبا أن علاقة الشراكة والدفاع المشترك مع واشنطن بدأت تتحول إلى هيمنة وتبعية. وأن الرضوخ في كل مرة لابتزاز الرئيس الأمريكي لن يقود إلا إلى المزيد من الابتزاز، ولابد من إجراء تغيير هيكلي على العلاقات الأمريكية - الأوروبية، وذلك بإنشاء قوة عسكرية حقيقية تُنهِي علاقة التبعية.

اتفاقية الدفاع المشترك بين فرنسا وألمانيا

دعمت كل من فرنسا وألمانيا فكرة إنشاء قوة تدخل أوروبية مشتركة صغيرة للرد السريع خلال العام الماضي، وأعلنتا عن خطط لتطوير طائرة مقاتلة معًا. وباستثناء فرنسا وبريطانيا، فإن جميع الأعضاء الأوروبيين الآخرين في حلف شمال الأطلسي عاشوا تحت المظلة النووية التي قدمتها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وكان حلف الناتو مع الولايات المتحدة ذا أهمية خاصة بالنسبة للأعضاء الجدد مثل بولندا ودول البلطيق، فكانت دعوتهم إلى زيادة وجود الناتو في بلدانهم منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا في عام ٢٠١٤م. إن التوازن الجديد بين ألمانيا وفرنسا يتضمن تقدمًا كبيرًا لتحقيق الاستقرار الأوروبي. وهو رسالة إلى الأمريكيين أيضا كي يتفهَّموا التحولات التي تحدث في أوروبا.

أعدّت فرنسا وألمانيا أجندة طموحة للتعاون الثنائي ستعملان بموجبها معًا في سلسلة من مشروعات الدفاع. ويشمل ذلك استبدال أساطيل طائراتهم الحالية، وتطوير نظام مشترك لمدفعية نيران للضرب غير المباشر وإنشاء منظومة قتال برية رئيسية جديدة. وتعهدت الدولتان بالمضي قدمًا في برنامج الطائرات بلا طيار لإنتاج أول أسطول من الطائرات العسكرية بدون طيار في أوروبا بحلول عام ٢٠٢٠م، كما اتفقتا على التعاون في مجال الأمن السيبراني. ويسعى مشروع الطائرات المقاتلة المشترك إلى "القيام معًا بالبحث والتطوير والاستخدام والتنسيق بشأن الصادرات". والهدف تعزيز التعاون العملياتي وخلق ثقافة عملية مشتركة، وتبادلٌ أفضلُ للمعلومات في الحرب ضد الإرهاب وتعزيز توجيهات الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن الداخلي. وبمجرد تطوير هذه المشروعات الثنائية بشكل كافٍ، سيتم رفعها إلى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الراغبة والقادرة على مواصلة الاندماج في هذا المجال السياسي والمساهمة في جعل الاتحاد الأوروبي الأكثر استقلالاً.

هل تتغير الاستراتيجية العسكرية؟

يتجدد الجدل حول احتمالية أن تصبح ألمانيا قوة نووية. وهناك قلق فرنسي بشأن القصور في التخطيط العسكري الأوروبي المشترك، ودعوة إلى "قوة تدخل مشتركة، وميزانية دفاع مشتركة، وعقيدة مشتركة للعمل". وفي المملكة المتحدة، يشكل التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي حجر الزاوية بعد خروج بريطانيا منه، وهو أمر قوبل بارتياح في دول الاتحاد الأخرى. فقد وقعت تسع دول من الاتحاد الأوروبي، بما فيها المملكة المتحدة، على قوة تدخل عسكري مشتركة، وفي بروكسل، اقترحت المفوضية صندوقًا أوروبيًا للدفاع الأوروبي بقيمة ١٣ مليار يورو لميزانية الاتحاد المقبلة على المدى الطويل، وذلك جزئيًا لتوسيع قائمة من ١٧ مبادرة دفاعية مشتركة وافق عليها المجلس الأوروبي في ديسمبر / كانون الأول في إطار "التعاون المنظم الدائم (PESCO)"، حتى أن البرلمان الأوروبي دعا إلى إنشاء مديرية عامة للدفاع.

لكن لا يزال من غير المؤكد أن تتمكن العواصم الأوروبية من إطلاق الإرادة السياسية، والقدرات التقنية، والموارد المالية، والأهم من ذلك، الثقة المتبادلة الضرورية لتحويل الاتحاد الأوروبي إلى قوة عسكرية عظمى قادرة على مواجهة روسيا، والتصرف بشكل مستقل عن الولايات المتحدة. أو في النهاية الاضطلاع بدور مؤثر على الصعيد العالمي.

لقد تغيرت طبيعة الصراعات بالكامل منذ نهاية الحرب الباردة. هناك الكثير من الصراعات العالمية تحدث على عتبة أوروبا. ولن تتطوع الولايات المتحدة بحماية أوروبا بكل بساطة، وبدلاً من ذلك، سيكون لزامًا على أوروبا أن تعتمد على قدراتها الذاتية، وهذا هو محور العمل في المستقبل.

يمثل التعاون العسكري للاتحاد الأوروبي حركة إلى الأمام حتى لو كان التقدم الفعلي بطيئًا. قد تبدو الخطوات الأولية صغيرة، إلا أن الخبراء يقولون إنها تمثل تحولاً ثوريًا بعد عقود من التقاعس. هناك مثلا أن يُبنى الجيش الأوروبي شيئًا فشيئًا، بتطوير "جُزُر تعاون" -وهي مجموعات صغيرة من الدول التي تعمل جيوشها معا -والتي يمكن أن تُستخدَم كوحدات لبناء القوة العسكرية. ومن بين الأفكار التي طُرِحَت أن تعمل ألمانيا كدولة رائدة في سلاح الجو المشترك مع هولندا وجمهورية التشيك، ومع فرنسا وبولندا لجلب سفينتي دعم، ومع هولندا والدنمارك لتطوير بعض الفرقاطات.

وحتى في الوقت الذي دعا فيه ترامب حلفاء الناتو لزيادة الإنفاق العسكري، بدأت الولايات المتحدة في التعبير عن مخاوفها من زيادة التعاون مع الاتحاد الأوروبي-قائلة إن جميع البرامج يجب أن تكون في تنسيق وثيق مع حلف الناتو، حيث تتمتع واشنطن بنفوذ كبير.

تدرك واشنطن أن إنشاء جيش أوروبي موحد سيشجع الصناعات العسكرية الأوروبية على تغطية متطلبات القوة الموحدة محليًا مما سيحرم الشركات الأمريكية من صفقات بمئات الملايين من الدولارات كما سيسمح للصناعات العسكرية الأوروبية بمنافسة نظيراتها الأمريكية في الأسواق الدولية، ويحد من احتكارها للتقنيات المرتبطة بها. إن ذلك سيعني تحرر أوروبا من إملاءات البيت الأبيض وبالتالي تراجع الهيمنة الأمريكية.

مصير حلف الناتو والعلاقات بين أمريكا وأوروبا

ترغب روسيا بالطبع في إضعاف حلف شمال الأطلسي، وتقويض أي تحالف عسكري بين الولايات المتحدة وأوروبا وكندا.

أما الرئيس ترامب فقال مرارًا وتكرارًا إنه يريد الانسحاب من منظمة حلف شمال الأطلنطي وهو أمر يرقى إلى تدمير الناتو، ويقلل بشكل كبير من نفوذ واشنطن في أوروبا بل ويمكن أن يشجع روسيا على مدى عقود. ويخشى المسؤولون الحاليون والسابقون الذين يؤيدون التحالف من أن يعود ترامب إلى تهديده إذا استمر الإنفاق العسكري للتحالف دون الأهداف التي حدَّدها.

هناك من يرى أن التحرك للانسحاب من التحالف، الذي كان قائمًا منذ عام ١٩٤٩م، "سيكون أحد أكثر الأشياء التي يمكن أن يقوم بها أي رئيس لصالح الولايات المتحدة". بينما يرى آخرون أن هذا الانسحاب "سوف يدمر أكثر من ٧٠ سنة من العمل المضني عبر إدارات متعددة، الجمهورية والديمقراطية، لتخلق ربما أقوى تحالف في التاريخ". "وسيكون ذلك أعظم نجاح حققه فلاديمير بوتين." إن الانسحاب الأمريكي من الحلف سيكون "خطأً جيوسياسيًا جسيمًا. والغريب أن ترامب كان في تصريحات سابقة في يوليو قد وصف التزام الولايات المتحدة بحلف الناتو بأنه "قوي جدًا" وبالإضافة إلى ذلك فإن التحالف "مهم جدًا".

إن واشنطن التي تعتبر الجغرافيا السياسية الأوروبية مجالاً حيويًا لها، تعتبر أيضًا أن المظلة الأمنية للناتو هي أداة فعّالة للضغط على موسكو في اتجاهات متعددة، بدءًا من شرق أوروبا ووصولاً إلى وسط آسيا ومرورًا بالشرق الأوسط.

وقد ثار السيد ترامب ضد الحلفاء بسبب عدم تحقُّق هدف الإنفاق الذي حدده حلف الناتو بنسبة ٢ في المائة من الناتج الاقتصادي. وفي اجتماع القمة، فاجأ القادة بالطلب ٤ في المائة -وهي خطوة من شأنها أن تضع الهدف بعيدًا عن متناول العديد من أعضاء التحالف. كما هدد بأن الولايات المتحدة سوف "تسلك طريقها الخاص" في عام ٢٠١٩م، إذا لم يرتفع الإنفاق العسكري من دول الناتو الأخرى.

إن مشاركة دول الاتحاد الأوروبي في الإنفاق العسكري على الجيش الأوروبي -إذا تم تشكيله- إضافة إلى حلف الناتو معناه مضاعفة الإنفاق. والمعروف أن كثيرًا من هذه الدول تواجه صعوبات في الوفاء بكامل مسؤولياتها ولا تلتزم بدفع النسب المقررة لحساب الناتو. ويمثل ذلك عائقًا أمام إقامة الجيش الأوروبي.

ولابد من التساؤل عن نوعية السلاح الذي سوف يتطلبها الجيش الجديد. فالمقاتلون في حلف الناتو مدربون على استخدام السلاح الأمريكي، ويستوعبون عقائد القتال المرتبطة به. وإذا

أدركت أوروبا أن الدفاع المشترك هيمنة أمريكية وابتزاز ترامب لن يتوقف ولابد من قوة أوروبية تنهي التبعية

المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: انتهى الزمن الذي يمكننا فيه الاعتماد على الآخرين وعلينا أن نجعل زمام مصيرنا في أيدينا إذا أردنا البقاء

كان الروس أو الأمريكان يمثلون العدو المحتمل -حتى لو كان الاحتمال بعيدًا- فالمنطقي أن يعتمد الجيش الأوروبي على سلاحه الأوروبي وليس غير ذلك. وإذا تواجدت قوتان تنتمي إحداهما للجيش الأوروبي والأخرى للناتو فلابد من تنسيق دقيق لتنفيذ المهام المشتركة إن وجدت.

وبافتراض أن الجيش الأوروبي يضم غالبية دول الاتحاد الأوروبي، فقد تمضي التدريبات العسكرية والمناورات واستيعاب السلاح بسلاسة وسلام، ولكن عندما يتعلق الأمر بمهمة قتالية فعلية مشتركة فستفرض الخلافات نفسها، وسيراجع كل طرف حساباته حول خسائره المحتملة، وموازين النجاح والفشل. يُضاف إلى ذلك صعوبة الانتقال من بلد أوروبي إلى آخر بالنسبة للوحدات العسكرية لعدم مناسبة القوانين والبُنَى التحتية.

موقف بريطانيا ومستقبلها مع القوة الأوروبية الجديدة

باعتبار بريطانيا قوة نووية يمكن أن تكون عاملاً قويًا لإنشاء الجيش الأوروبى، لكن مع خروجها من الاتحاد الأوروبي فلن تكون بريطانيا جزءًا من تلك القوة، مهما كانت الدعوات، وبحسب صحيفة "الجارديان" هناك خلاف حاد بين بريطانيا وأوروبا على ملكية القمر الصناعي الاستخباراتى جاليليو، الأمر الذي ينفي إمكانية مشاركة قوة كبيرة مثل الجيش البريطاني في الجيش الأوروبي.

ترى بريطانيا ثلاث دوائر للاهتمام:

(١) إيلاء الأولوية للأمن في أوروبا لحماية القارة إذ تمثل بريطانيا القوة العسكرية الأكثر قدرة، ولا غنى عن ريادتها في جمع المعلومات الاستخبارية في الحرب ضد الإرهاب في الناتو، هناك حاجة إلى زيادة رادع الناتو التقليدي والمساعدة في تطوير تطبيق الذكاء الاصطناعي. إن الأمن السيبراني أصبح الآن تهديدًا من الدرجة الأولى ولبريطانيا دور رئيسي في تكامل الأمن الداخلي والدفاع الخارجي لمواجهة التحديات الجديدة للحرب المختلطة

(٢) الحفاظ على روابطها عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة، فهي حليفة لبريطانيا ويبقى الأطلسي حدودها الاستراتيجية. العلاقة التاريخية مع الولايات المتحدة ليست خاصة ولا هي مجرد عاطفية. لكنها مبنية على مصالح صعبة. إن تبادل المعلومات الاستخباراتية وقابلية التشغيل المشترك للقوات النووية البحرية يجعلها أكثر من مجرد صفقة. تم تصميم الجيش والقوات البحرية والجوية للقتال

إلى جانب الولايات المتحدة في دور داعم يمنح الأمان ويعزز القدرات. لكن بريطانيا لن تقبل أن تكون مجرد عنصر مفيد في الاستراتيجية العسكرية والأمنية الأمريكية. فأمريكا لا يمكن التنبؤ بنواياها. وفي مسألة الردع النووي لا أحد يقبل منح الأمريكيين انطباعًا بأن بريطانيا لا يمكنها الاستمرار بدونهم

(٣) تسعى بريطانيا كي تبقى قوة عالمية كمركز تجاري لصناعة النقل البحري ولديها التزامات للحفاظ على فتح ممرات الشحن في العالم. وقد أحيت قاعدتها البحرية في البحرين. ووقعت على ترتيبات الدفاع الخمس للطاقة التي تركز على مكافحة الإرهاب والأمن البحري

إن معارضة بريطانيا لبناء جيش أوروبي تتراجع. وهناك من يقول إنه توجد اليوم في لندن رغبة حقيقية والتزام بالعمل على دعم الأمن الدولي وحماية حدود بريطانيا وأوروبا من التهديدات المحتملة. وهم يدركون الآن بشكل متزايد الدور المفيد الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في تحقيق الإرادة المشتركة لـ ٢٨ من الاقتصادات الأكثر تقدمًا في العالم. ومع أن ما تريده بريطانيا لا يزال بعيدًا عن الطموحات، لكنه يشير إلى أن المملكة المتحدة قد تكون أكثر رغبة في تقديم تنازلات.

خاتمة

في ظل ماتمتلكه أوروبا من قدرات ضاربة، يرغب الأوروبيون في التخلص من عباءة التبعية العسكرية للولايات المتحدة وتشكيل جيش أوروبي موحد. القوة الاقتصادية الرائدة التي تتمتع بها أوروبا، كذلك القوى البشرية والعسكرية والتقنية، تؤهل القارة لأخذ الريادة ووضع نفسها على خارطة القوى العالمية.

اعتمد الرئيس الأمريكي في ابتزازه حقيقة الاعتماد التام للقارة الأوروبية على الولايات المتحدة فيما يخص الحماية العسكرية، إذ ينتشر نحو ثمانين ألف جندي أمريكي في القارة الأوروبية، ويستخدمون أسلحة ومعدات أمريكية، فضلاً عن التمويل الأمريكي لحلف الناتو. هكذا واصل ترامب المطالبة بزيادة المساهمة المالية للحلفاء، وإذا كان على الدول الأوروبية أن تساهم بـ ٢٪ من الناتج الإجمالي لاقتصادياتها، فالأحرى بها أن تسخرها، لا لزيادة التبعية للولايات المتحدة، وإنما لإنهاء تلك التبعية، ولانتزاع دور سياسي مؤثر ومستقل في العالم.

ماذا لو تشكل الجيش؟ ما يمكن استخلاصه من الأرقام التي تظهر في حال توحد أوروبا بجيش واحد، هو أن جيشًا هائلاً يمكن تشكيله. وبحسب الإحصائيات فإن لدى دول الاتحاد الأوروبي المختلفة من أنظمة التسليح ما يفوق ما لدى الولايات المتحدة، فأنواع الدبابات لدى هذه الدول يصل إلى ١٧ نوعًا من دبابات القتال الرئيسة، مثل "إي أم إكس" لوكليرك الفرنسية، و "ليوبارد ٢" الألمانية، و"بي تي- ٩١" البولندية، في حين أن لدى الجيش الأمريكي نوعًا واحدًا من الدبابات هو "أبرامز إم ١".

ولأول مرة في تاريخ مفوضية الاتحاد الأوروبي خصصت أموالاً ضخمة للدفاع بلغت ٢٨ مليار يورو، ضمن ميزانية ٢٠٢١ - ٢٠٢٧م.

يتوقع البعض أنه لو تم إنشاء الجيش الأوروبي، فسيكون ثاني أكبر جيش في العالم بعد الناتو، لكن مع ذلك يبقى الجيش الأوروبي حلمًا بسبب العقبات التي تواجهه في أرض الواقع، فما تزال المعوقات السياسية التي أوقفت حلم الجيش الأوروبي موجودة كما هي من البداية بل وربما زادت في صعوبتها في ٢٠١٨م، ولابد من دراسات عميقة وتنسيق مع حلف الناتو لإنشاء جيش أوروبي.

بل إن الاتحاد الأوروبي ذاته يواجه مظاهر متصاعدة تشكل خطرًا حقيقيًا عليه وقد تقوض فكرة الجيش الموحد من الأساس. فالمجتمعات الأوروبية تشهد تناميًا لمشاعر الانقسام بين الشعوب، وهناك مخاوف واضحة بشأن قيادة البيئة الأمنية الأوروبية ومن بينها الجيش الموحد، ويخشى الأوروبيون من وطأة السيطرة الألمانية ذات الإمكانات الاقتصادية والبشرية الهائلة. وقد حلت بدول الاتحاد أزمات اقتصادية عديدة، مثال أزمة الديون اليونانية وتصاعد نسبة البطالة وقضايا الهجرة وانخفاض الدخول. ولو انتهى الأمر إلى تفكك الاتحاد الأوروبي فربما يتكشف للجميع أن هذا الجيش لا يعدو أن يكون مجرد حلم.

في ظل الظروف الحالية، من مصلحة الدول الأوروبية أن تركز كل اهتمامها على وضع استراتيجيات واقعية، ورصد ميزانيات كافية لأعمال البحث والتطوير المرتبطة بالأجيال الجديدة من الحروب، والتكنولوجيات الحديثة في مجالات الحرب الإلكترونية، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والقدرات السيبرانية، بما يخدم أنماط الحروب المتوقعة وأساليب الوقاية.

هناك تناقضات فيما يقال عن النوايا سواء انسحاب أمريكا من الناتو أو بناء جيش أوروبي موحد، وكلاهما يعبر عن معنى واحد باهظ التكلفة، ولكن الثابت أن الجميع يبحث عن مصالحه وعن أمنه، وربما لا يعدو الأمر أن يكون نوعًا جديدًا من الحرب الباردة بين أطراف جديدة، أو يدخل في نطاق الأحلام أو التكهنات، أو على الأقل إنه من المبكر جدًا أن نرى ذلك على أرض الواقع، حتى وإن بدت بعض الإرهاصات أو السجال الكلامي، لأن التعاون بين أمريكا وأوروبا قائم ومتشابك بالفعل في مجالات حرجة عديدة، وعلى رأسها الأمن والدفاع.

* أكاديمي، جمهورية مصر العربية

آلية التصويت منعت فرض سياسة الأغلبية والمفوضية حارسة القوانين

نجاح الوحدة الأوروبية: الواقعية وعدالة توزيع التكاليف والمؤسساتية

من الطبيعي أن تتطلع مختلف دول العالم الساعية إلى الاندماج الإقليمي والوحدة إلى التجربة الأوروبية، وهي تنظر فيما قد يعود عليها الاندماج وكيف يمكن إدارته. فالتجربة الأوروبية تجربة فريدة في الوحدة، وتعد أعمق ما حدث من عمليات الاتحاد بين الدول، بخلاف ما تم في غضون بناء الدول القومية. ومن المهم أن نفهم أن مسار الوحدة الأوروبية وتطورها استند إلى عدد من العوامل التاريخية والاقتصادية. فمثلا، حاول نابليون دمج أوروبا بقوة السلاح في القرن التاسع عشر، وهو ما حقق تقارب ما بين مختلف الدول الأوروبية برغم تكاليفه الباهظة، كما أن الكيفية التي تجمعت واتحدت بها الولايات الألمانية والإيطالية خلال نفس القرن، كانت ملهمة لما يمكن أن تتعلمه أوروبا مستقبلا بشأن الوحدة. بيد أن الأحداث التاريخية الأقرب قامت بالدور الأساسي في تشكيل الوحدة الأوروبية ولاسيما الحرب العالمية الثانية. إذ كانت الرغبة في منع اندلاع الحروب غاية غالبة للكثيرين ممن أيدوا الوحدة الأوروبية في خمسينيات القرن الماضي، استنادًا إلى إدراكهم القوي للارتباط الإيجابي بين الوحدة والسلام.

د. توات عثمان

في واقع الأمر اتخذت الترتيبات الإقليمية الأوروبية مسارات متباينة وفقًا لطبيعة النظام السائد ووفقًا للتصور بشأن طبيعة العلاقات التي يجري تنظيمها بين مختلف دولها. فاختيار دول أوروبا الشرقية النظام الاشتراكي عقب الحرب العالمية الثانية أدى إلى اختلاف نظامها الإقليمي عن النظام التي قامت دول أوروبا الغربية ببنائه. وبسبب الظروف التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية انقسمت أوروبا إلى معسكرين. الغربي، وتوج بتجربتين إقليميتين هما الجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي تحولت حاليًا إلى الاتحاد الأوروبي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية المعروفة بالإفتا. في حين فضلت مجموعة دول أوروبا الشرقية التي اتبعت النظام الاشتراكي إقامة نظامها الإقليمي على شكل تعاون اقتصادي و تقني من خلال مجلس المعونة المتبادلة)الكوميكون(عام ١٩٤٩م، إلا أن هذا الشكل من الترتيبات حل بعد انتهاء أجواء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن الماضي و تحول دول أوروبا الشرقية نحو اقتصاد السوق وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، و هو ما تم فعلا لمعظم هذه الدول.

إن مسار الوحدة الأوروبية وتطورها، بما فيها عمليات التوسع الدورية التي عرفها الاتحاد الأوروبي منذ نشأته، وتوالي الأزمات الاقتصادية في بعض دوله الأعضاء، ناهيك عن تصاعد الحركات الشعبوية و تقلدها الحكم في عدة دول مؤخرًا، وتعزز رغبة الانفصال مثلما حدث مع بريطانيا بعد قبول ناخبيها الخروج من الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٦م، فيما يعرف بالبريكست، و الغموض الذي يلف مستقبل هذا الانسحاب بعد رفض البرلمان البريطاني التصديق على اتفاق الانسحاب مطلع هذا العام، قبل الموعد المحدد المقرر في ٢٩ مارس من العام الحالي والخيارات المطروحة للانسحاب بدون اتفاق. إن هذه الأحداث تلقي الضوء مجددًا على مستقبل الاتحاد الأوروبي كتجربة ملهمة، وبالخصوص مؤسساته الاتحادية، ومدى قدرتها على الاستمرار والحفاظ على شعلة الوحدة الأوروبية متقدة.

الأبعاد الرئيسية للوحدة الأوروبية

إن المبدأ الأساسي الذي اهتدي به عند تكوين أوروبا الحديثة هو استخدام عملية اقتصادية لإنجاز هدف سياسي أساسي ((أوثق اتحاد على الدوام بين شعوب أوروبا))، مثلما جاء في ديباجة معاهدة روما التأسيسية.

أحـــد دروس الـنـجـــاح المـسـتـفـــادة وجـــود مـؤسســـات وهـيـــآت تـنـفـيـذيـــة مـركـزيـــة قـويـــة فـــوق الـقـومـيـــة

وفي هذا الإطار، تعد إدارة المفاضلة بين التكاليف الاقتصادية الصرفة والفوائد السياسية التي قد تعود على أوروبا والدول الأعضاء من أبرز سمات نجاح الوحدة الأوروبية. وقد قام البحث عن توازن بين الأهداف الاقتصادية والسياسية بدور رئيسي في تاريخ الجماعة الأوروبية، بمعنى أن القرارات التي كانت تعتبر مكلفة من الناحية الاقتصادية كانت ممكنة بسبب المكاسب السياسية المتصلة بها.

من الناحية الاقتصادية، بعد سنوات من عدم التكامل الذي ميز الاقتصاديات الأوروبية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين نتيجة زيادة العوائق التجارية الداخلية والذي أدى إلى انخفاض التبادل التجاري داخل أوروبا بنسبة ١٠٪، على الرغم من زيادة الإنتاج خلال تلك الفترة بنسبة ٣٤٪، لذا نظرت الدول الأوروبية إلى إقامة اتحاد فيما بينها كحل ممكن لعدم تكامل اقتصاداتها بعدها.

وفي هذا الإطار، كانت السياسة التجارية الدعامة الأولى في تحقيق الوحدة الأوروبية من خلال تحرير التجارة الداخلية وإنشاء اتحاد جمركي، وساهمت في تماسك الجماعة الأوروبية إلى حد كبير. وقد استهلت أولى جهود تحرير التجارة في إطار الجماعة الأوروبية، بإلغاء رسوم التصدير والاستيراد على منتجات قطاع الفحم والصلب منذ التوقيع على معاهدة باريس سنة ١٩٥١م، إلا أن هذا لم يصاحبه أي جهد موازي لتحرير تجارة بقية منتجات القطاعات الأخرى. وظلت التعريفات متباينة بين الدول الأعضاء إلى غاية الشروع في إنفاذ حزمة تخفيضات جمركية مرحلية تستهدف تحرير التجارة البينية بالتوازي مع إنشاء اتحاد جمركي ينطوي على توحيد التعريفة الجمركية الخارجية للتجارة مع بقية دول العالم خلال فترة عشر سنوات تمتد بين ١٩٥٨-١٩٦٩م.

وانطوى استكمال السوق الأوروبية المشتركة في المقام الأول على تأكيد حريات الانتقال الأربع داخل دول الاتحاد الأوروبي المحددة في معاهدة روما: انتقال السلع، الخدمات، ورأس المال والأفراد. و كان في كل مرة يتم التقدم نحو الأمام في إطار استكمال هذه السوق من خلال جداول أعمال للإصلاح للتغلب على الحواجز المتبقية بين الدول الأعضاء (كالقيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق، و المعايير الفنية المختلفة و ضوابط تحويل رؤوس الأموال و سوق الصرف و قواعد المنافسة ..الخ) .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم إغفال دور السياسات القطاعية (خاصة في قطاعي الحديد والصلب والقطاع الزراعي) في تصميم جهود الاندماج الأوروبية واستهلالها. وقد تم تصميم سياسة مشتركة في كلا المجالين والتي يدور تركيزها على إدارة الإنتاج والتجارة. كما وضعت الجماعة الأوروبية سياسة مشتركة في قطاع النقل، حيث خصت معاهدة روما سنة ١٩٥٧م، فصلاً خاصًا لقطاع النقل يتضمن النقل البري وبالسكك الحديدية والقنوات المائية الداخلية وامتدادها للنقل البحري والجوي. واستهدفت السياسة إيجاد نقل يتصف بالتكامل والكفاءة.

من الناحية السياسية، كان للفكرة السياسية الخاصة بإقامة سلام دائم بين فرنسا وألمانيا جاذبية وحافز لدى الأوروبيين الساعيين للاندماج وإلى خلق نوع ما من أوروبا الاتحادية التي تحقق التعايش السلمي بين أعضائها، على الرغم من أن فكرة قيام حرب فرنسية – ألمانية أصبحت بعيدة التصور، مما ساهم لاحقًا في دفع الجماعة الأوروبية ببذل جهود لتعميق الاندماج بين أعضائها وتوسيع عضويتها.

أصول مؤسسات الوحدة الأوروبية

إن أصول المؤسسات الأوروبية التالية للحرب العالمية الثانية قديمة نوعا ما، إلا أنها أعطيت دفعة قوية بروح النزعة الدولية التي سادت تفكير الحلفاء بشأن عالم ما بعد الحرب. وقد أفضت هذه النزعة إلى نشأة مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وقد كانت الخطوة الرئيسية الأولى صوب الوحدة الأوروبية هي تكوين الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١ (معاهدة باريس)، وكان أعضاؤها ستة، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، فرنسا إيطاليا وألمانيا الغربية. كان الغرض من قيام هذه الجماعة هو حفز انتعاش الصناعات الثقيلة في ألمانيا الغربية، مع جعل استخدام نواتجها في شن حرب مرة أخرى أمرًا مستحيلاً. وتم إنشاء سلطة عليا، كهيأة إدارية، لها صلاحية فرض حصص على الناتج الوطني، وتحديد الأسعار الدنيا والقصوى. يسيطر على سياساتها مجلس الجماعة الذي تمثل فيه فرادى حكومات الدول الأعضاء، تبعها إنشاء البرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية للإشراف على الشؤون القانونية للجماعة.

وقد بذلت منذ البداية محاولات لإنشاء منظمات أوروبية فوق قومية أخرى، وتم التفاوض بين مجموعة الدول الست

حـول جماعـة للدفـاع وجماعـة سياسـية، تمخضـت في الأخيـر علـى إنشـاء الجماعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة ومجموعـة الطاقـة الذريـة ((يوراتـوم Euratom))، فيمـا يعـرف بمعاهـدة رومـا لسـنة ١٩٥٧م، وفي البدايـة كانـت الجماعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة ومجموعـة الطاقـة الذريـة تقومـان بشـكل منفصـل عـن الجماعـة الأوروبيـة للفحـم والصلـب، لكـن الهيـآت الثـلاث اندمجـت في عـام ١٩٦٧م، وتم إنشـاء مفوضيـة واحـدة، المفوضيـة الأوروبيـة، ومجلـس واحـد، المجلـس الأوروبـي، وبرلمـان واحـد، البرلمـان الأوروبـي ومحكمـة واحـدة، هـي محكمـة العـدل الأوروبيـة، وهـو مـا شـكل اللبنـة الأولـى للجماعـة الأوروبيـة التـي تطـورت فيمـا بعـد إلـى الاتحـاد الأوروبـي.

وتعكـس المؤسسـات الراهنـة للاتحـاد الأوروبـي بوضـوح تلـك المؤسسـات التـي تم إنشـاؤها منـذ أكثـر مـن ٥٠ سـنة. فالمفوضيـة الأوروبيـة تعتبـر بجـلاء هيـأة فـوق قوميـة مسـؤولة علـى المحافظـة علـى الاتحـاد الأوروبـي والنهـوض بـه، ولهـا سـلطة اقتـراح التوجيهـات واللوائـح، والتـي تصبـح، إذا مـا وافـق عليهـا المجلـس، والبرلمـان، قانونًـا للجماعـة الأوروبيـة. وحيـث أن لهـذه القوانـين نفـاذًا مباشـرًا، فإنهـا تعـوض التشـريعات الوطنيـة في المجـال المعنـي. كمـا أن المفوضيـة تمثـل الاتحـاد كهيـأة مفاوضـات في المحافـل الدوليـة، كمنظمـة التجـارة العالميـة ومجموعـة الـدول السـبع ومجموعـة دول العشـرين. وتتكـون المفوضيـة الأوروبيـة حاليًـا مـن ممثلـي الـدول الأعضـاء الذيـن يتـم تعيينهـم لمـدة أربـع سـنوات، وتقـوم المفوضيـة باقتـراح مشـروعات سياسـات الاتحـاد وتنفذهـا، لكنهـا لا تسـتطيع رسـم هـذه السياسـات فعليًـا، وهـو مـا يدخـل في اختصـاص المجلـس الأوروبـي.

ويتكـون المجلـس الأوروبـي رسـميًا مـن وزراء خارجيـة جميـع الـدول الأعضـاء، ويعقـد قمتـين سـنويتين علـى مسـتوى رؤسـاء الـدول والحكومـات برئاسـة أحـد الـدول الأعضـاء، علـى الرغـم أن معظـم العمـل يقـوم بـه الـوزراء المختصـون بقضايـا محـددة (مثـلاً، يناقـش وزراء الزراعـة السياسـة الزراعيـة المشـتركة، ووزراء الماليـة يناقشـون الميزانيـة). ويتقاسـم المجلـس السـلطات التنفيذيـة مـع المفوضيـة الأوروبيـة، ويجـوز لـه أن يعتمـد مقترحـات السياسـات التي تقدمهـا المفوضيـة، وفي هـذه الحالـة تصبـح المقترحـات قوانـين.

تتخـذ القـرارات في المجلـس مـن الناحيـة النظريـة بأغلبيـة الأصـوات، بيـد أن لـكل بلـد حـق النقـض في القضايـا المهمـة المتعلقـة بالمصالـح الوطنيـة، ونتيجـة لذلـك كان يتـم التوصـل إلـى معظـم القـرارات عـن طريـق تبـادل الحلـول الوسـط مـن أجـل التوصـل إلـى الإجمـاع.

وتقـوم محكمـة العـدل الأوروبيـة بتفسـير قوانـين الاتحـاد، ونتائجهـا ملزمـة حتـى للحكومـات الأعضـاء. وتقـوم الـدول الأعضـاء بتعيـين القضـاة، غيـر أنهـم مطالبـون بـأن يكونـوا مسـتقلين عـن المصالـح الوطنيـة، ولا يمكـن لحكومـات الـدول الأعضـاء أن تعزلهـم.

وللبرلمـان الأوروبـي دور متنـام في الاتحـاد الأوروبـي، فلابـد للمفوضيـة الأوروبيـة والمجلـس أن يستشـيراه قبـل البـت في الكثيـر مـن القضايـا، ولـه بعـض السـلطة علـى الميزانيـة. وتتمثـل سـلطته الكبـرى في قدرتـه علـى إقالـة المفوضيـة بأكملهـا، علـى الرغـم مـن أن اللجـوء إلـى هـذا السـلاح صعـب لدرجـة أنـه لا يسـتخدم مـن الناحيـة العمليـة.

مؤسسات الاتحاد الأوروبي: القدرة على إدارة آثار الوحدة

يمـر الاتحـاد الأوروبـي باسـتمرار بفتـرات مـن النشـاط والفتـور، مـع فتـرات مـن الحمـاس والتقـدم السـريع تليهـا فتـرات مـن الشـكوك والتخنـدق، بـل والارتـداد في بعـض الأحيـان، وهـو مـا قـد يظهـر جليًـا خـلال هـذه الفتـرة، بعـد أكبـر عمليـة توسـعة عرفهـا الاتحـاد سـنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧م، وعقـب الأزمـة الماليـة العالميـة لسـنة ٢٠٠٨م، وتداعياتهـا علـى بعـض الـدول الأعضـاء، التـي تراكمـت مشـاكلها الاقتصاديـة لتتحـول إلـى أزمـة جديـدة خاصـة بمنطقـة اليـورو، أحيطـت شـكوك كبيـرة حـول قـدرة الاتحـاد الأوروبـي علـى الاسـتمرار كمؤسسـة، ناهيـك عـن تحقيـق أي تقـدم آخـر.

يفهـم بجـلاء أن فتـرات التوسـع والتقـدم في الاتحـاد الأوروبـي ارتبطـت بأوقـات الازدهـار الاقتصـادي، في حـين أن نوبـات التراجـع والفتـور ذات صلـة وثيقـة بفتـرات الكسـاد والركـود الاقتصـادي.

أحـد أهـم السـمات التـي يبـرز فيهـا دور مؤسسـات الاتحـاد الأوروبـي خـلال مراحـل الازدهـار، إدارة عمليـات التوسـعة المختلفـة. أيـن تمكنـت مـن اسـتخدام فتـرات انتقاليـة طويلـة في بعـض المجـالات الحساسـة (كتنقـل الأفـراد) لتسـهيل عمليـة انتقـال الـدول المرشـحة إلـى العضويـة الكاملـة، وقـد كان الهـدف مـن وراء هـذه الفتـرات في الأسـاس محاولـة لتخفيـف ضغـوط التصحيـح والمواءمـة التشـريعية في الـدول الأعضـاء، حتـى يبـدو أن الالتـزام بالانضمـام لا رجعـة فيـه تقريبًـا. رغـم حـالات التذمـر الدوريـة فيمـا بـين الناخبـين في الـدول الأعضـاء، فإن اسـتمرار توسـعة العضويـة كان الموقـف الثابـت للمؤسسـات الأوروبيـة.

التجارة الدعامة الأولى للوحدة الأوروبية والاتحاد الجمركي بدأ بإلغاء الرسوم على الفحم والصلب

مـن السـمات المؤسسـية للجماعـة الأوروبيـة المواءمـة بيـن السياسـات الوطنيـة والإجـراءات التنظيميـة بيـن الـدول الأعضـاء

ويبـدو التقـدم المحقـق في هـذا المسـعى جليًـا، مـن خـلال ارتفـاع العضويـة تبعـا مـن ٦ دول أعضـاء إلـى ٢٨ دولـة (بعـد الخـروج البريطانـي سـيضم الاتحـاد الأوروبـي ٢٧ دولـة). ويبـدو أن الشـغف بالانضمـام إلـى الاتحـاد الأوروبـي لـم يكـن موقـف مؤسسـات الاتحـاد فقـط، بـل مـن طـرف الـدول الأعضـاء في حـد ذاتـه، ويمكـن إبـراز ذلـك مـن خـلال التجربـة البريطانيـة في الانضمـام، وهـي تبـدو مفارقـة تاريخيـة عنـد مقارنتهـا بالوضـع الحالـي الـذي أفضـى إلـى خروجهـا.

في بداية تأسيس الجماعة الأوروبية لم تفعل بريطانيا شيئًا لعرقلة التكتل بين الدول الست، غير أنها لم تكن راغبة، على ما يبدو، في الانضمام إلى أي كيان له طابع فوق قومي أو اتحادي، لذا لا يبدو مستغربا مقاومتها للهياكل الإدارية والسياسية للجماعة الأوروبية. فلبريطانيا تقليديًا مشاعر تختلف عن الدول الأوروبية الأخرى، ولديها روابط أقوى مع أمريكا وبقية العالم. وبرغم من تشكيلها اتحادًا أقل إحكامًا مع بعض الدول الأوروبية الأخرى خارج مجموعة الستة، هو الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، إلا سرعان ما غيرت تفكيرها والتمست عضوية كاملة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية واستغرقت المفاوضات أكثر من عقد من الزمن (١٩٦٠-١٩٧١م)، فتم التوصل إلى اتفاق سنة ١٩٧١م، بشأن الانضمام رسميا سنة ١٩٧٢م، و هي أطول فترة مفاوضات مع الدول المرشحة للانضمام و هو ما قد يعكس جليًا وضعا خاصًا و ينطوي على دروس كبيرة في التحديات التي تواجهها مؤسسات الاتحاد في إدارة عمليات الانضمام والانسحاب منه، و بانضمام بريطانيا لحقت بها عدة دول من الرابطة مثل إيرلندا و الدانمرك.

وتبرز قضية مؤسسية هامة خلال عمليات التوسعة المختلفة التي قام بها الاتحاد الأوروبي، وهي مبدأ الإذعان الجماعي لاتفاقيات الاتحاد، بأنه على الدول الأعضاء الجدد أن يقبلوا بجميع ممارسات الاتحاد على ما هي عليه وقت انضمامهم، وهو ما يبدو أنه لم يكن مواتيًا جدًا لبعض الأعضاء الجدد. وحركت

مختلف عمليات التوسع دوافع سياسية واقتصادية، فبالنسبة للدول الكبار كانت تعتبر سياسية إلى حد كبير، وبالنسبة لأصغر البلدان حجمًا ربما كانت اقتصادية في الغالب مثلما حدث مع اليونان وإسبانيا والنمسا. ويصور التوسع نحو وسط أوروبا وشرقها مؤخرًا نفس الظاهرة وإن كانت تمزج بين الدوافع السياسية والاقتصادية للجانبين في نفس الوقت.

السمة المؤسسية الأخرى، التي تميز الاتحاد الأوروبي، هي قدرته على وضع آلية مقبولة لتقاسم التكاليف وتوزيع المكاسب بين الدول الأعضاء، وهي مسألة هامة للتخفيف من انضمام الدول الصغيرة والهشة اقتصاديًا. فاستعداد الأعضاء الحاليين والأغنى للقيام بتحويلات إلى الأعضاء المنضمين حديثًا، جعل مسار انضمامهم سلسًا ومغريًا. وفي هذا الإطار تقوم المفوضية الأوروبية بدور رئيسي في إدارة شتى الآليات التي تعيد توزيع الدخل والموارد فيما بين الدول، وعادة ما يتم ذلك خلال مفاوضات الانضمام، وهو من صميم دور المفوضية. ويمكن أن تتخذ هذه الآليات شكل استثناءات معينة من الالتزامات، أو فترات انتقالية أطول للتكيف والمواءمة أو تحويلات مباشرة من الميزانية.

من السمات المؤسسية الأخرى للجماعة الأوروبية والجديرة بالملاحظة، قدرة المؤسسات الأوروبية المواءمة بين السياسات الوطنية والإجراءات التنظيمية المختلفة بين الدول الأعضاء. حيث كان للتغلب على الميل إلى وضع سياسات ولوائح على نحو مركزي أهمية بالغة، فالاعتراف المتبادل باللوائح التنظيمية المختلفة بين الدول الأعضاء كان أكثر نجاعة ويعتبر أقل تهديدًا للسلطات الوطنية من وضع لوائح مركزية مفروضة من قبل مؤسسات الاتحاد.

وخلال فترات الركود، يبرز دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومدى قدرتها على الصمود كحارس ونصير للمثال الأوروبي. ففي حين قد تركز الحكومات الوطنية على مشاكلها الداخلية، فإن هيآت الاتحاد كالمفوضية والمجلس الأوروبي مطالبان بالتحرك والعمل بصورة أكثر اتساقًا بالطابع الأوروبي. ويمكن الاستفادة من دروس الماضي لاختبار مدى قدرة هذه المؤسسات في وجه العواصف التي تهدد الوحدة وهي دروس مهمة للوقت الحالي. فمثلاً، خلال فترة تراجع الاقتصاد الأوروبي خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، استجابت المفوضية الأوروبية بصورة سريعة ولافتة للنظر وواسعة الخيال. كانت هناك إشارات بأن الاندماج يتراجع، فقامت المفوضية، متذكرة الزخم الذي استحثته معاهدة روما التأسيسية، باتخاذ خطوة جريئة صوب مزيد من التكامل. ووفر المرسوم الأوروبي الموحد الجديد إطارًا سياسيًا، وهو ما تحول لاحقًا إلى الدستور الأوروبي، في حين تم إعادة تنشيط البرنامج الاقتصادي والتشريعي في كتاب أبيض. وانطوت عملية الاستكمال بوضوح في نقل المزيد من السيادة من الحكومات الوطنية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

خاتمة

حسبما يتبين من التحليل المختصر لدور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على الوحدة الأوروبية، يمكن القول إن الاندماج الأوروبي استمر وظل صامدًا لأن الداعين له والقائمين عليه كانوا واقعيين بشأن ما يمكن إنجازه. كما أن لتصميم مؤسسات الاتحاد والفصل بين السلطات، وتجنب التضارب بين المصالح الوطنية والنزعة الأوروبية شكل كلمة السر في هذا الصمود. ورغم أن النتائج لم تكون دومًا مرضية، فإن الاتحاد الأوروبي تجنب الانحدار الخطير أو الانهيار بشكل ملحوظ خلال عدة أزمات. وكان صموده راجعًا بدرجة كبيرة إلى القواعد التي أرستها مؤسساته، فآلية اتخاذ القرارات بالتصويت جعل من الصعب على الأغلبية أن تفرض سياساتها على الأقلية. كما أن دور المفوضية حساس ومهم جدًا في إنفاذها قوانين الاتحاد الأوروبي. ومن هنا تبرز أحد الدروس المتصلة بتصميم المؤسسات الإقليمية والحاجة الأساسية إلى وجود هيآت تنفيذية مركزية فوق قومية قوية.

فترات التوسع ارتبطت بالازدهار الاقتصادي ونوبات التراجع وثيقة الصلة بالكساد والركود

تتعلق أحد الدروس الأخرى بالحاجة إلى النزعة العملية والواقعية. فالتوزيع العادل للتكاليف والمكاسب، كان عاملاً رئيسيًا في صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي، غير أن وجود مؤسسات تعالجه منعه من أن يصبح حاجزًا لا يمكن اجتيازه أمام التقدم صوب مزيد من الوحدة.

في الأخير، لعل أحد أهم درس يمكن استلهامه من الوحدة الأوروبية. أنه لم يكن باستطاعة أوروبا أن تحقق الكثير من التقدم صوب الوحدة إلى أن اكتشفت أن تحقيق مزيد من التقدم يتوقف على مزيد من الاندماج بين أعضائها وليس التفكك والانسحاب. ولعل هذا الدرس مفيد لأوروبا حاليًا أكثر من أي وقت مضى.

* أستاذ محاضر- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ٣ (الجزائر)

"لقاء الأخوة الإنسانية" بمشاركة ممثلي ١٢ ديانة وطائفة لتفعيل الحوار

التحدي العالمي المعاصر: تنظيم ثلاثية العلاقة بين الدين والدولة والسياسة

زيارة البابا فرنسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، إلى العاصمة الإماراتية أبوظبي يوم الأحد (٣ فبراير ٢٠١٩م)، والتي جاءت بناءً على دعوة من ولي عهد أبوظبي، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، للمشاركة في مؤتمر عالمي للحوار بين أتباع الأديان «لقاء الأخوة الإنسانية» الذي ينظمه مجلس حكماء المسلمين، ويشارك فيه شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وعدد كبير من الشخصيات الدينية التي تمثل ١٢ ديانة وطائفة من مختلف أنحاء العالم، تعد بحق زيارة تاريخية والأولى من نوعها إلى منطقة الخليج العربي بهدف تفعيل حوار التعايش بين أصحاب الأديان. وهي الزيارة السابعة للبابا فرانسيس، لدولة تقطنها أغلبية مسلمة، بعد تركيا والأردن ومصر وبنغلاديش وأذربيجان والأراضي الفلسطينية والتي تعبر عن عمق الاقتناع السياسي بضرورة رسم مسارات التسامح بين المجتمعات والأديان. وهذا المؤتمر العالمي هو فرصة تاريخية لإيجاد منصة فكرية رائدة للتباحث وطرح المبادرات الرامية إلى تعزيز احترام التنوع المثمر للثقافات والاختلاف، والعمل على بناء شراكات خلاقة تستند إلى قيم التسامح والتعددية، وإقامة جسور التقارب الإنساني والحضاري والثقافي.

د. إبراهيم العثيمين

ودولة الإمارات باحتضانها لهذا المؤتمر العالمي ودعوتها لرموز الشخصيات الدينية في العالم، وبإطلاقها عام ٢٠١٩م، عامًا للتسامح، ترسل رسالة واضحة للعالم بأنها "عاصمة التسامح" والتعايش السلمي في العالم، عاصمة عالمية تلتقي فيها حضارات الشرق والغرب، لتعزيز السلام والتقارب بين الشعوب كافة. إذ تحتضن على أرضها ما يفوق ٢٠٠ جنسية بمختلف ثقافاتها وديناتها، يعيشون في وئام وانسجام. كما أنها تسعى من خلال الأعمال والفعاليات التي تقوم بها إلى تعزيز وترسيخ قيم التسامح، والتعددية، والقبول بالآخر، فكريًا وثقافيًا وطائفيًا ودينيًا، والتي بات العالم كله في أمس الحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى، في ظل مرحلة تتسّم بتزايد النزعة القومية والانعزالية وانتشار نزعات التطرف والكراهية والإرهاب في جميع أنحاء العالم.

فبناء على قاعدة البيانات العالمية لرصد الإرهاب (START)، وهي قاعدة قائمة على تجميع ورصد بيانات الإرهاب تحت إشراف الاتحاد الوطني المعني بدراسة تأثير الإرهاب ومردود الإرهاب ويقع مقره في جامعة مريلاند الأمريكية، أنه منذ عام ٢٠١٥م، تضاعفت العمليات الإرهابية سنويًا إلى أربع مرات إلى أن وصل العدد قرابة ١٥ ألف عملية سنويًا على مستوى العالم. ومعظم هذه الجماعات الإرهابية تستند إلى نصوص دينية وتفسيرات فقهية أو حرفية لتبرير إرهابهم. وبناء على مؤشرات الإرهاب العالمي لعالم (٢٠١٢-٢٠١٨م) الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام، وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة وأستراليا، أن ست دول في منطقة الشرق الأوسط تأخذ نصيب الأسد من عدد الهجمات الإرهابية وهي العراق، سوريا، اليمن، الصومال، ليبيا. وبالتالي نحن نتحدث عن أخطر أشكال التهديدات التي تواجه أمن واستقرار الدول.

التطرف السياسي والديني.. أية مقاربة؟

بعد عملية الطعن التي جرت في مدينة مارسيليا الفرنسية في أكتوبر ٢٠١٧م، وإعلان تنظيم داعش مسؤوليته عنها، صرح وزير الخارجية الفرنسي في حينها أن "ثلث الأشخاص الذين يوصفون بالتطرف في فرنسا، يواجهون مشاكل نفسية". هناك

مـــارك جراهـــام: الإســـلام انـتـشـــل الـغـــرب مـــن ظـلـمـــات القـــرون الوســـطى ووضـــع أقدامـــه عـــلى عتبـــات عصـــر النهضـــة

من يعتقد أن الإرهابي مريض نفسي يأس من الحياة في مجتمعة وليس لديه الجرأة الكافية للانتحار فيبحث عن تبريرات لخلق نوع من الشعور الأخلاقي أو الضمير المفعم بالرضا لما يقوم به من عنف وقتل. لكني أعتقد أن ربط ظاهرة الإرهاب بالاضطرابات النفسية يمكن أن يفسر جزءًا من الظاهرة لكن لا يمكن تعميمها كقاعدة عامة لظاهرة الإرهاب. فالإرهابيون ليسوا كلهم مضطربين نفسيًا. فالإرهابي هو نتاج لثلاثة أمور متداخلة هي:

تسلطية الفكرة الدينية أو الهوس الديني، هناك كثير من الأفكار تستحوذ على تفكير الشخص وهي كفيلة بتدمير حياته، أو على الأقل تحويل الحياة إلى جحيم. هالي بيري الممثلة الأمريكية السوداء. التي فازت بجائزة أوسكار لأفضل ممثلة على سبيل المثال، قالت إنها كانت تعاني بسبب لونها الذي كان يشعرها بالنقص كونها سوداء، وأن هذا الشعور تسلط عليها طوال حياتها لدرجة الهوس، وكانت وهي طفلة تدعو الله كل ليلة أن تصبح بيضاء، ورغم أنها كانت تصحو كل يوم دون استجابة لدعواتها، إلا أنها لم تيأس. استمرت تدعو الله ليغير لونها، واستمر هذا الشعور إلى أن تحررت من أسر تلك الفكرة بالسخرية منها. الشيء نفسه ينطبق مع المتطرف، تستحوذ عليه أفكار متعلقة بمجتمعه، ودينه، برؤيته للعالم والكون مليء تطرف وتعصب، يعتقد أنها الحقيقة المطلقة وتحقق المدينة الفاضلة، وتتسلط عليه بلا هوادة، تتلبسه تمامًا، وقليلون يتمكنون من التحرر والخروج من أسر تلك الأفكار، ولا يمكن التحرر منها إلا بتجاوز الزيف الديني الذي تلبسه وتحقيق المعرفة.

الانتماء إلى جماعة تكون حاضنة لتلك الأفكار وتحاكي سلوكه المتطرف ويشعر معها بالأمان النسبي. كما أن الجماعة بدورها تعمل على ضبط طريقة التعبير الجمعي عبر فصل عناصرها عن الواقع والعيش بروح الماضي ولكن في الحاضر من خلال صياغة الواقع والمستقبل بنفس عبق وشكل الماضي، ويغذي هذا التجمع من خلال تشجيع بعضهم لبعض، ومساندة كل واحد منهم للآخر حتى تحمل نفس الروح والفكر؛ فتتوحد أهدافها ومصالحها النفسية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي تقوي الانتماء للجماعة.

اختراق الجماعة وتوظيفها سياسيًا من قبل دول أو جماعات لها مشاريع وأهداف سياسية. فإيران على سبيل المثال لم تتردد يومًا في دعم المتطرفين سياسيًا ودينيًا، في المنطقة والعالم لخدمة مصالحها، ومصالح حلفائها. وفي هذا الصدد تقول كاثرين باور، المستشارة السابقة حول شؤون إيران في مكتب تمويل الإرهاب والجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأميركية "علاقة إيران بالقاعدة -رغم الاختلاف المذهبي- نشأت قبل أحداث ١١ سبتمبر حيث كانت بمثابة المحطة لنقل عناصر القاعدة والأموال وتقديم التسهيلات من شمال آسيا إلى سوريا وإلى الخليج بهدف تسهيل أنشطة خلايا القاعدة". وأضافت "إيران ما تزال متورطة في تقديم تسهيلات لـ تنظيم القاعدة بانتقال عناصره من إيران إلى مناطق مختلفة، إضافة إلى استضافة عدد من قياداته في طهران". وعندما حدثت تفجيرات الرياض عام ٢٠٠٣م، كان الذي أعطى إشارة التنفيذ أحد زعماء القاعدة في إيران وهو سيف العدل قائد عمليات القاعدة (وفق تسجيلات هاتفية موثقة) كما يؤكد ذلك عادل الجبير وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي.

تطرف إسلامي أم أسلمة للتطرف؟

خلال مؤتمر ميونيخ الدولي للأمن والسياسات الدفاعية الذي عقد في فبراير ٢٠١٦م، رد الوزير عادل الجبير خلال كلمته على سؤال أحد الحضور يتهم داعش بأنها تمثل الإسلام، وبأنها خرجت من رحمه وبالتالي فهي وليدة الدين الإسلامي. أجاب الجبير: "أن كل دين به ضالين ومرضى نفسيين يريدون خطفة، وأن هناك جماعات مسيحية ترفع الصليب ويفعلون كل شيء باسم الدين والمسيح ومن أمثالهم كو كلوكس كلان (kkk). والكي كي هي تجمع لتنظيمات أمريكية متطرفة، تؤمن بسمو وتفوق العرق الأبيض البروتستانتي المسيحي على جميع الأعراق والمذاهب، وتتخذ من المسيحية شعارًا للتعذيب والقتل، زاعمة أن ذلك يرضي المسيح، وبناءً عليه تقتل وتعذب وتصلب السود والناطقين بالإسبانية واليهود والكاثوليك باسم الدين. وإذا كانت "داعش تنظيمًا إسلاميًا، فالكي كي كي (kkk) تنظيمًا مسيحيًا".

ولا يقتصر الأمر على منظمة كو كلوكس كلان (kkk)، ففي أمريكا العديد من الحركات الدينية التي استغلت الآيات الدينية لتبرير عنفها ضد الطوائف المسيحية الأخرى وضد أصحاب الديانات المختلفة مثل (كهنة فينس وجيش الرب) وهي منظمات إرهابية مسيحية صُنفت هكذا من مكتب التحقيق

التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش
تخوض حربًا سياسية يباح فيها كل شيء باسم الدين

الفيدرالي، يستخدمون العنف للترويج لرسالتهم المبنية على الحقد والكراهية. وفي جيش التحرير الإيرلندي الذي تسبب في أحداث عنف رهيبة بين الكاثوليك الراغبين في الانفصال عن بريطانيا والبروتستانت الموالين لها. وكذلك جيش الرب الأوغندي الذي يهدف إلى الإطاحة بالحكومة وقيام حكومة أصولية مسيحية بأسس الكتاب المقدس. ووفقًا للأمم المتحدة فإن مسلحي جيش الرب الأوغندي قتلوا أكثر من ١٠٠ ألف شخص خلال الأعوام الـ ٢٥ الأخيرة. والأمر لا يخص المسيحية وحدها. فيوجد إرهابٌ بوذي في بورما ضد المسلمين. وفي الهند يحدث إرهاب سيخي ضد المسلمين والعكس. وإرهاب يهودي نراه يوميًا في فلسطين.

وهذا لا يعني على الإطلاق تبرئة وحشية الإرهابيين الذين يستندون إلى نصوص دينية في القرآن والسنة مثل تنظيم داعش والقاعدة وبوكو حرام وغيرها لتبرير العنف والقتل. لكنه يعني أن هناك العديد من الجماعات الإرهابية في العالم التي تستند إلى نصوص دينية.

جهاد الإرهابيين الجدد

لأثبات أن الإرهاب لا دين له ولا وطن له ولا يصح نسبة أي عمل إرهابي للإسلام، فبعد سلسلة عمليات إرهابية، استهدفت مسيحيين وكنائسهم، سواء في مصر أو غيرها امتدت هجمات داعش لتشمل مساجد المسلمين، أكثر من خمسين مسجدًا تم تدميرها من قبل داعش، بداية بتفجير مسجد الإمام على بن أبي طالب، في بلدة القديح بمحافظة القطيف شرق السعودية في ٢٢ مايو ٢٠١٥م، وقتل ٢٠ شخصًا من بينهم طفل لا يتعدى عمره ٧ سنوات. مرورًا بتفجير جامع الإمام الحسين في الدمام شرق السعودية في ٢٩ مايو ٢٠١٥م، إلى جانب تفجير مسجد قوات الطوارئ الخاصة بأبها في أغسطس ٢٠١٥م، أثناء صلاة الظهر ما أدى إلى مقتل ١٥ شخصًا. وأخيرًا محاولة استهداف المصلين في المسجد النبوي في ٤ يوليو ٢٠١٦م، هذه الجريمة التي استفزت مشاعر المسلمين في العالم أجمع لما تمثله هذه البقعة الطاهرة من رمزية دينية كبيرة لكل المسلمين. فهذا التنظيم الإرهابي لم يراع في المصلين إلاً ولا ذمة، ولم يفرق بين سني ولا شيعي. فهذا الإرهابي الذي استهدف مواطني القطيف الشيعة هو نفسه الإرهابي الذي استهدف رجال الأمن والمصلين السنة في محاولة منه للعب على الورقة الطائفية لإثارة الفتنة. كل هذا أثبت أن الإرهاب لا دين له ونسف كل الحجج الدينية لهذا التنظيم الإرهابي التي يستند فيها إلى أدلة وحجج واهية تخدم فكره المتطرف.

أسطورة العنف الديني

تقول المفكرة المسيحية الألمانية الدكتورة كريستيانا باولوس أستاذ اللاهوت بجامعة فرانكفورت ومدير مركز حوار الحضارات "لقد اكتشفت بنفسي زيف الادعاء بأن الإسلام دين العنف والإرهاب فالإسلام كما عرفته دين ينهى عن العنف وقتل الأبرياء حتى عن طريق الخطأ وتوقفت طويلًا أمام الآية الكريمة: "من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا"، واستوقفتني كثيرًا تلك الآية التي تؤكد عظمة الدين الإسلامي الذي يمنع الانتحار أو القتل، فهل يعد هذا الدين دين عنف وإرهاب".

وهنا يأتي كتاب كارين آرمسترونج Karen Armstrong الباحثة البريطانية الشهيرة المختصة في علم مقارنة الأديان، ومن أكثر الشخصيات إثارة للجدل Fields of blood: Religion and the history of violence «حقول الدم.. الدين وتاريخ العنف»، ليجيب عن هذا التساؤل المهم والجوهري عبر الكشف عن الدوافع التاريخية والسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف خلف حالات العنف التي تم إسباغ الصفة الدينية عليها. فبعد استقراء التاريخ بدءًا بالمجتمعات الإنسانية القديمة، مرورًا بالحروب الدينية في القرون الوسطى، وصولاً إلى تحليل مظاهر وأسباب العنف في الأزمنة الحديثة، تصل آرمسترونج لإجابة مفادها أن فكرة العنف الديني هي محض «أكذوبة». وإن العنف الذي يأخذ صبغة دينية غالبًا ما ينبع من أهداف سياسية، أي أنتجتها الأنظمة الحاكمة عبر التاريخ لتبرير أفعال القمع والاستبداد.

فعصر الإقطاع كما تمثل آرمسترونج كان خير شاهد على استغلال الدين من مالكي الأراضي لتبرير استغلالهم للفلاحين، فزعموا أن الله له حكمته في خلق الفلاح ليكون عبدًا لمالك الأرض، ومن ثم يكون أي اعتراض من الفلاحين تمردًا على مشيئة الله، ويستوجب عقابًا قاسيًا، فالاستبداد إذًا هو أساس التطرف والعنف وليس الدين. فرغبة السياسي في السيطرة والاستبداد مستغلاً تفضيل الشعوب إلى الاستناد إلى الدين

لإضفاء القيمة والمعنى لحياتها، "كانت هي المحرك الرئيسي وراء ارتكاب مذابح الحملة الفرنسية، والحروب النابوليونية، والحرب الأهلية الأمريكية، والحربين العالميتين الأولى والثانية في الغرب وكذلك وراء الحملات الصليبية على الشرق وأيضًا هو نفس المبرر للنشاط الحالي للجماعات الإرهابية" كما تأكد آرمسترونج. فهذه التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش يستغلون الدين لتبرير عمليات القتل والتعذيب والوحشية التي يرتكبونها من أجل الوصول إلى السلطة. فهم يخوضون حربًا سياسية يباح فيها كل شيء باسم الدين. وبالتالي كما تقول آرمسترونج "السياسة والطموح البشري هم الجناة الحقيقيون وراء كل أشكال العنف العام، وليس الدين".

ومن هنا تأتي خطورة استعمال الدين في مجال السياسة على مدار التاريخ، إذ كان الثابت الوحيد من استمرار أوهام "النطق باسم الله على الأرض"، هو التطرف والتعصب وكم هائل من العنف والدموية، كما حدث بالأمس مع الدول التي استخدمت الدين فكانت وبالاً على الدين وعلى السياسة معًا، ونتج عنها المجازر كالحروب الصليبية ومحاكم التفتيش في إسبانيا، وكما يحدث اليوم من توظيف هذه الجماعات المتطرفة للدين، الذي تسببت في العديد من المذابح والمجازر.

الحضارة الإسلامية بين العنف والتسامح

عندما تذكر الحضارة الإسلامية يتبادر إلى الذهن العنف الذي ارتبط بها، وأنها حضارة انتشرت وتوسعت بالإكراه وبحد السيف، هذا ما ترسخ في المخيلة الغربية، والتي رزحت طويلاً تحت هيمنة تحيز بعض المستشرقين الذين ساهموا في صياغة معظم المناهج الدراسية في المدارس والجامعات عن الإسلام والمسلمين، في شكل يوحي بأن العنف ملازم للفكر وللحضارة الإسلامية وأن الإسلام دين يحث أتباعه على العنف والإرهاب. إلا أن الحقيقة أن الحضارة الإسلامية كانت أقل الحضارات نزعة للعنف وأكثر تمدنًا بالمقارنة بالحضارات الأخرى، وهذا ما اعترف به المنصفون من المستشرقين للحضارة الإسلامية، وأقروا أن لها الفضل في إرساء الحجر الأساس للحضارة الأوروبية الحديثة.

أعد الدكتور نافيد س. الشيخ «Naveed Sheikh»، من جامعة لويسفيل بالولايات المتحدة، دراسة في عام ٢٠٠٨م، تستعرض بشكل كمي العنف السياسي عبر الحضارات العالمية. وتسعى الدراسة لتقدير عدد القتلى من البشر الناجم عن العنف الديني والسياسي (الأحداث العامة الكبرى كالحروب والحروب الأهلية والمذابح السياسية والعرقية) في الفترة منذ بداية التاريخ الميلادي أي طوال الألفيتين الماضيتين إلى عام ٢٠٠٨م، وربطها بالحضارات الدينية الثقافية. وجاءت الدراسة تحت عنوان Body count. A quantitative review of political violence across world civilizations، «عداد القتلى.. دراسة إحصائية للعنف خلال حضارات العالم»، تناولت الدراسة ٣٢١ حالة من أصل ٣٠٠٠ صدام عنيف في التاريخ، يرى الشيخ أنها من أعنف الصراعات حيث كل منها حصد من القتلى ما يقدر بحوالي ١٠ ملايين إنسان، ثم قام الشيخ بترتيب النتيجة وفق خطوط حضارية لبلوغ فهم مقارن للعنف المتكيف اجتماعيًا ودينيًا، ولمعرفة عدد ما قتله التابعون لكل حضارة وديانة على حد وتوفير إحصاءات إجمالية لذلك. وقد شملت الدراسة عددًا من الحضارات الإنسانية والمعتقدات الدينية: (الإسلام والمسيحية والبوذية والهندوسية بالإضافة إلى الصينيين وعدد من الحضارات البدائية) ولم تشمل الدراسة الديانة اليهودية إذ اعتمدت بالأساس على ما وصفته بـ "الحضارات" ولم تشمل كل الديانات. وبحسب الدراسة: فإن الحضارة أو الديانة المسيحية تأتي على رأس القائمة بـ ٧٣,٣٠٪ بقتل أزيد من (١٧٧,٩٤١,٧٥٠)، ثم يأتي بعده الملحدون بـ ٦٤,٢١٪ بـ (١٢٥,٢٨٧,٥٠٠)، ثم الصينيون بـ ٪ بـ ١٠٧,٩٢٣,٧٥٠، يليهم البوذيون بـ ١٥,١٩٪ بـ ٨٧,٩٤٦,٧٥٠ ثم الحضارات البدائية بـ ٧,٨٧٪ (٤٥,٥٦١,٠٠٠) ويأتي المسلمون في المرتبة ما قبل الأخيرة بـ٥,٥٢٪ (٣١,٩٤٣,٥٠٠)، وفي المرتبة الأخيرة يأتي الهندوس بـ ٠,٤١٪ (٢,٣٨٩,٢٥٠).

فلو كانت الحضارة الإسلامية حضارة عنف وانغلاق فكيف يمكن تفسير انفتاحها على الحضارات الأخرى مثل حضارة الهند والفرس في الشرق واليونان في الغرب. فتجد كثيرًا غير العرب من الفرس والهنود والسريان والمصريون والبربر وقوط غربيون ساهموا جميعاً في رسم معالم تلك الحضارة. تقول المستشرقة الإيطالية الدكتورة ريتا دى ميليو أستاذة الدراسات الإسلامية بجامعة روما وصاحبة كتاب "الإسلام ذلك المجهول في الغرب" في حديث لـ جريدة لـ «الشرق الأوسط»

"السياسة والطموح البشري هم الجناة الحقيقيون وراء كل أشكال العنف العام، وليس الدين"

على هامش مشاركتها في المؤتمر الذي نظمه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة،٣ نوفمبر ٢٠٠٩م، أن الحضارة الإسلامية "حضارة إنسانية قامت على أسس صحيحة تقبل بالتعددية الثقافية والدينية وأن هذه الحضارة قدمت للبشرية تراثًا زاخرًا بكل أسباب التقدم". ولم تقتصر على الانفتاح على الحضارات الأخرى بل أثرت فيها تأثيرًا كبيرًا مما دعا كثير من المستشرقين ذوي المكانة العلمية يكتبون عن فضل الحضارة الإسلامية على حضارتهم، حيث أسهمت بكنوزها في الطب والكيمياء والرياضيات والفيزياء في قدوم عصر النهضة. فلا يكاد علم نظري أو تجريبي نهض بالمجتمعات الأوروبية إلا ويجد مرجعه وكتبه ومدوناته في الحضارة الإسلامية. ففي كتاب "شمس العرب تسطع على الغرب: أثر الحضارة العربية في أوروبا " للمستشرقة الألمانية زيغريد هونكه، ألقت الضوء على مدى تأثر الغرب واستفادته من العرب وتراثهم وما نجده في عصرنا هذا مرتبط بالحضارة الإسلامية. تستهل زيغريد هونكه كتابها بهذا المدخل:

"لم يعد العالم مقتصرًا على أوروبا وحدها، كما وأن التاريخ الأوروبي لم يعد في الوقت الحاضر التاريخ العالمي وحده، إن شعوب أخرى اعتلت المسرح العالمي. ففي الوقت الذي كانت تسعى فيه أطراف الأرض جميعها إلى رسم خطوط مسرحية التاريخ العالمي، دون أي وشيجة سابقة تربط بينها، تعود بنا الذكرى دائمًا إلى "خارطتنا للعالم" في القرون الوسطى التي تصور أوروبا دائرة يلفها البحر العالمي، وتتوسطها بلاد الإغريق من جهة، وروما من جهة ثانية، فردوها لها ومركز إشعاع".

"أما أن تكون ثمة شعوب أخرى، وأطراف من الأرض لها شأن عظيم في التاريخ، بل وتاريخنا الغربي خاصة، فذلك أمر لم يعد بالإمكان تجاهله في حاضر قد طاول النجوم عظمة. لأجل ذلك يخيَّل إلي أن الوقت قد حان للتحدث عن شعب قد أثر بقوة على مجرى الأحداث العالمية، ويدين له الغرب، كما تدين له الإنسانية كافة بالشيء الكثير. وعلى الرغم من ذلك فإن من يتصفح مئة كتاب تاريخي، لا يجد أسما من هذا الشعب في ثمانية وتسعين منها".

ويطرح مارك جراهام الكاتب الأمريكي عبر كتابه "كيف صنع الإسلام العالم الحديث؟" فكرة وجود علاقة واضحة بين الحضارة الإسلامية والنهضة الأوروبية، وتفرع في تحديد التأثير الإسلامي في النواحي العلمية والشعر والفلسفة والميكانيكا والرياضيات والطب بالتفصيل. يحكي الكتاب كيف أنه وعندما كانت أوروبا في ظلمات القرون الوسطى نعم العالم الإسلامي بالمستشفيات والأدوية والموسيقى وعمل في بيت الحكمة جيش من المترجمين والعلماء الذين نقلوا حكمة الإغريق ومعارف الهند وعلوم الفرس إلى العرب. ويضيف "أن الأوروبيين كانوا يرتدون الأقمشة العربية ويستمعون إلى موسيقاهم ويتعلمون من فلاسفة الأندلس والأهم أن المسلمين علموا الغرب الأسلوب العلمي في التفكير والمنهج موضحًا كيف انتشل الإسلام الغرب من ظلمات القرون الوسطى ووضع أقدامه على عتبات عصر النهضة". تقول الدكتورة إيناس حسني في كتابها "شواهد إسلامية على الحضارة الأوروبية" كان فضل العلماء العرب كبيرًا على الحضارة الإنسانية، حيث كانوا لبنة أساسية من لبناتها، فقد نقلوا العلم اليوناني وهضموه وأضافوا إليه إبداعاتهم التي مازالت مؤثرة في العالم حتى اليوم، لو لم يصل ما بقي من مؤلفات اليونان على يد العرب إلى أوروبا لتأخرت النهضة الأوروبية، ولولا ظهور "ابن الهيثم" و"جابر بن حيان" وأمثالهم من العلماء المسلمين لتأخر ظهور "جاليليو" و"نيوتن" وغيرهما. وبمعنى آخر فإنه إن لم يظهر "ابن الهيثم" لاضطر "نيوتن" أن يبدأ من حيث بدأ "ابن الهيثم" ولو لم يظهر "جابر بن حيان" لبدأ "جاليليو" من حيث بدأ "جابر"، وهكذا". وبالتالي لا يستطيع أحد إنكار دور الحضارة الإسلامية بصفتها حلقة وصل بين الثقافات والحضارات، ومساهم أساسي في بناء الحضارة الأوروبية الحديثة من خلال انتقال العلوم والثقافة الإسلامية إلى أوروبا عبر الأندلس وصقلية وغيرها، وهو الانتقال الذي مهد لما عُرف بـ"عصر النهضة".

رغبة السياسي في السيطرة باسم الدين كانت المحرك لارتكاب الحروب

وأخيرًا يمكن إجمال التحدي الحقيقي الذي تعيشه المنطقة والعالم هو كيفية تنظيم العلاقة بين ثلاثية الدين والدولة والسياسة وحل معضلة تسييس الدين وتديين السياسة، وتحييد هذه الجماعات أو الدول التي تحاول إشعال الفتن الطائفية أو الدينية مستندة إلى نصوص دينية أو تفسيرات فقهية أو حرفية لتبرير إرهابهم وقتلهم، بحيث نصل في نهاية المطاف إلى التوافق بين مكونات المجتمع وتحقيق السلم الاجتماعي، ليسهل الانتقال إلى مرحلة المواطنة وتكوين وعي مواطني حقيقي وتحقق الاستقرار اللازم للتنمية والتقدم.

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - كاتب سياسي وباحث في العلاقات الدولية

الـشـراكـة الأورو - مـتـوسـطـيـة: الـنـجـاحـات والإخـفـاقـات

المشروع الأورو ـ متوسطي يرتكز على عدم التكافؤ لصالح أوروبا

فرضت الظرفية الدولية خلال تسعينيات القرن الماضي بعد نهاية المعسكر الشرقي التعاون والتنسيق بين الدول ومختلف الفاعلين الآخرين بعد ظهور العديد من المخاطر والتحديات الاقتصادية والأمنية التي طالت مختلف الدول لتتبلور فكرة الشراكة الأورو -متوسطية سنة ١٩٩٢، حينما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بضغط من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وثيقة أطلق عليها اسم: "السياسة المتوسطية المتجددة" التي تضمنت الجوانب الماليّة ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط. انطلقت الشراكة الأورو-متوسطية (عملية برشلونة أو يوروميد) سنة ١٩٩٥م، من خلال مؤتمر برشلونة الأورو- متوسطي الذي سبق وأن اقترحته إسبانيا، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتنظيمه لتمتين علاقاته مع الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط سواء في إفريقيا أو آسيا، فقد نوقشت في هذا المؤتمر قضايا عدة تتعلق بالسياسات الأمنية، تعزيز الديمقراطية، الحكم الرشيد، حقوق الإنسان، فضلا عن إقامة منطقة تجارة حرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

د. محمد لكريني

التزمت البلدان الشمالية بتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في جنوب المتوسط في إطار برنامج ميدا (١) ما بين ١٩٩٥-١٩٩٩م، وميدا (٢) الذي امتد ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، فخلال المرحلة الأولى ما بين (١٩٩٥-١٩٩٩م) من البرنامج رُصدت ميزانية ٤,٦٨٥ مليار يورو من أجل التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين،بينما خُصصت في المرحلة الثانية من البرنامج السالف الذكر مبلغ ٥,٣٥ مليار يورو، فضلا عن إحداث منطقة للتبادل الحر قصد تحقيق تخفيض جزئي أو كلي للرسوم الجمركية خلال سنة ٢٠١٠م، وفي مقابل ذلك تحاول مثل هذه التكتلات تحقيق إشعاعها في محيطها بوضع صيغ متعددة من بينها الشراكات، كالشراكة المبرمة مع دول الجوار في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط للقيام بالتعاون والتنسيق من أجل تحقيق الأمن والاستقرار ودعم نفوذها الثقافي واللغوي والفكري من خلال بعض الآليات التي تشمل المنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي، مؤسسة الثقافة الأوروبية..

حاولت القمة العاشرة المنعقدة نهاية نوفمبر ٢٠٠٥م، تأكيد سلامة الأهداف التأسيسية للشراكة الأوروبية، حيث بيّنت هذه الشراكة رغم امتدادها لسنوات أن الفجوة زادت بين الدخل الفردي عبر البحر الأبيض المتوسط وتصاعد التهديدات في المنطقة.

إن الاهتمام الكبير الذي يوليه الاتحاد الأوروبي لدول الجوار وفقًا لما نصت عليه الشراكة الأورو- متوسطية، يسعى إلى خلق منطقة يطبعها الأمن والاستقرار في احترام تام لمبادئ حقوق الإنسان وإلى إحداث منطقة للتبادل الحر تدريجيًا بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وتوفير دعم مالي من الاتحاد لتيسير عملية التحول الاقتصادي ومساعدة الشركاء لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذا التحول، ناهيك عن الرفع من مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة مع تعزيز قيم مجتمع مدني حر ومزدهر عبر تنظيم عمليات التبادل الثقافي وتطوير الموارد البشرية ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.

إذن إلى أي حد تحققت الأهداف التي تضمنتها الشراكة الأورو-متوسطية في علاقتها بالدول العربية؟ وما هي الإخفاقات والتحديات التي واجهتها هذه الشراكة؟ وهل يحاول الاتحاد الأوروبي جعل الدول العربية -التي تربطه بها شراكات- دولا تحمي حدوده فقط كدركي للحد من الظواهر المنتقلة عبر

الحدود كالجرائم العابرة للحدود، تجارة المخدرات، الاتجار في البشر، الهجرة غير الشرعية. من جهة، ثم غزو أسواق الدول العربية بمنتجاته من جهة ثانية؟ إلى أي حد ستستفيد الدول العربية من هذه الشراكة الأورو متوسطية في ظل تعاملها فرادى مع تكتل الاتحاد الأوروبي؟

أهداف وإخفاقات الشراكة الأورو- متوسطية

أقر بيان برشلونة بعد الاجتماع المنعقد في نونبر ١٩٩٥م، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم في خلق منطقة ازدهار مشتركة من خلال:

- تسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام؛
- تحسين الظروف المعيشية للسكان وتشغيل عدد أكبر منهم والتقليل من فوارق النمو في المنطقة الأورو- متوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية؛
- تحفيز التعاون بين المؤسسات والشركات وتهييئ الظروف والإطار القانوني اللازم لذلك؛
- الحفاظ على البيئة والالتزام بخطة عمل المتوسط؛
- دينامية الحوار فيما يخص السياسات الطاقية؛
- إقامة منطقة التجارة الحرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي حتى سنة ٢٠١٠م، حيث سيتم إزالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات وفق جدول زمني محدد من طرف الدول المتفاوضة وتبني سياسات تنموية ترتكز على اقتصاد السوق الحر وتكامل اقتصاديات الدول المتفاوضة والحاجيات التنموية لتلك الدول؛
- تعديل وتطوير التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية وبخاصة القطاع الخاص؛

تحاول الدول القيام بشراكات إقليمية ودولية تتماشى وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، لخدمة مصالحها، ففي علاقة هذه الشراكات بالدول العربية سبق وأن خلص المفكر الأمريكي بول كينيدي سنة ٢٠٠٥م، في كتابه المعنون بـ:" الاستعداد للقرن الحادي والعشرين" إلى أن العرب يفتقدون لثقافة المشاريع بمعنى آخر غياب رؤية مستقبلية متكاملة للدول العربية لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا وأن الدول العربية تتوافر فيها العديد من المقومات (التاريخ، اللغة، الدين، الموقع الجغرافي) التي تجعلها قادرة على مواجهة مختلف التحديات من جهة، ثم من جهة ثانية فدول الاتحاد الأوروبي رغم الصراع التاريخي الذي مرت به فلم يمنعها هذا الأمر من التعاون والتنسيق لمجابهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

تسعى أوروبا من هذه الشراكة إلى توسيع نفوذها لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، بحيث تعمل على تقوية اقتصادها عبر تهيئة سوق واسع مفتوح أمام منتجاتها، والوقوف أمام الولايات المتحدة لعدم انفرادها بمنطقة الشرق الأوسط، وكذا الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط للتقليل من آثارها السلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

اعتبر بعض الباحثين أن هذه الشراكة المتوسطية تشكل مجموعة من التهديدات لاقتصاديات الدول العربية والمرتبطة:

- بإقصاء المنتوجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر؛
- ضعف النسيج الصناعي للدول العربية ذات الصلة، مما يجعل منطقة التبادل الحر إزالةَ للحواجز الجمركية أمام المنتوجات الصناعية الأوروبية، وبالتالي استفادة أوروبا من امتيازات عدة؛
- الآثار السلبية للتبادل الحر على النشاط الاقتصادي بشكل عام وبشكل خاص على مستوى العمل، الموارد الجمركية والميزان التجاري،
- عدم تحرير حركة التجارة وتحرير حركة رأس المال وتقييد حركة عنصر العمل، لذا فتحرير التجارة يفترض فيها أن تكون متوازية مع تحرير حركة عنصر العمل في إطار الشراكة.

اتفاقيات الشراكة تنص على احترام حقوق الإنسان وإرساء القانون لكن تسخرها أوروبا لخدمة مصالحها

تَرَتّب عن الانعكاسات السلبية للشراكة على المنطقة العربية تقسيم العلاقات العربية الأوروبية إلى ثلاثة أقسام: الأولى شملت الدول المتوسطية التي انخرطت في الشراكة منذ سنة ١٩٩٥م، ثم دول مجلس التعاون الخليجي التي أبرمت اتفاقية التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي سنة ١٩٨٨م، وأخيرًا دول أخرى خارج السياقين السابقين. يرتكز المشروع الأورو-متوسطي على نفي وجود الهوية العربية الموحدة، بينما تعتبر أوروبا نفسها طرفًا متكاملاً رغم وجود دول غير متوسطية، حيث غاب عن بعض الأوروبيين المفهوم الاستراتيجي للمتوسطية الذي يشمل العالم الأورو- متوسطي، خصوصًا وأن عالم اليوم تجمعه مصالح مشتركة لتحقيق نوع من التوازن في العلاقات العربية-الأوروبية لضمان عدم تجزئة النظام الإقليمي العربي.

يقوم الاتحاد الأوروبي بتكريس مركزيته في المنطقة العربية حيث يُمثَّل الاتحاد الأوروبي في هذه الشراكة بمؤسساته العليا من خلال المفوضية الأوروبية العليا، لكنه لا يتعامل مع جامعة الدول العربية كتكتل يضم مختلف الدول العربية وبذلك تحضر كطرف مراقب. يختلف تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول

العربية المتوسطية وغير المتوسطية، حيث ركّز مع الدول الأولى إقامة منظومة اجتماعية – اقتصادية – سياسية – ثقافية – فكرية، في حين ركّز مع الدول الثانية على القضايا ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المرتبطة بالنفط والاستثمارات والمشاريع والأسواق، فضلاً على أن هذا المشروع يشكل خطرا من حيث تخصيص اقتصاد الدول المتوسطية غير الأوروبية على مختلف المنتجات والقطاعات الاقتصادية التي تريدها أوروبا كالمجال السياحي وشؤون الصيد والفواكه علاوة على الأخطار الناتجة عن التلوث البيئي..

تحديات ورهانات العلاقات العربية ـ الأوروبية

إن أكبر تحدّ تواجهه الدول العربية في علاقاتها بالاتحاد الأوروبي هو تعاملها بشكل فردي مع هذا التكتل، خصوصًا وأن جمود الاتحاد المغاربي على المستوى الاقتصادي. يُضيّع فرصًا ونسبًا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، لذا فالاندماج الاقتصادي المغاربي ومنه العربي (إصلاح جامعة الدول العربية) سيشكل قوة كبيرة في ظل الظرفية الراهنة التي تفرض التكتل لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

إن الانضمام للتكتلات الاقتصادية هو ما أصبح يميز الحياة الدولية الراهنة، لأن المقاربات الانفرادية لمواجهة مختلف التحديات التي تعانيها الدول سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، لم تعد لها أي جدوى في ظل الأزمة المالية التي طالت مختلف الدول الكبرى منها والصغرى، بل الأكثر من ذلك فتعامل الدول العربية فرادى مع الاتحاد الأوروبي كتكتل يشكل لها عائقًا كبيرًا في قدرتها التفاوضية لتقديم تنازلات كبيرة في ملفات عديدة.

استوعبت الدول العربية أهمية الانضمام إلى التكتلات التي تتوافق وظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية لكيلا تجد نفسها معزولة عن التكتلات القوية (اقتصادية أو أمنية) التي أضحت تميز عالم اليوم والتوجه نحو تحرير التجارة الدولية والتنافسية المرتكزة على التقدم التقني. استفادت الدول العربية التي أبرمت شراكتها مع الاتحاد الأوروبي من كونها ارتبطت بأكبر القوى الاقتصادية، فضلاً عن وجود وضع تفضيلي لمنتوجات الدول العربية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، كما استفادت الدول العربية أيضًا من المساعدات المالية والاستثمارات الأوروبية لتطوير نموها الاقتصادي والاجتماعي وتحسين ظروف معيشة سكانها وتشغيل عدد أكبر منهم، إضافة إلى تسريع عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وزيادة كفاءتها الإنتاجية..، لكن رغم استفادة الدول العربية من المساعدات المقدَّمة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية لازالت المنطقة تعاني من مشاكل كثيرة (التعليم، الصحة، التشغيل..).

تتأسس الحاجات الاقتصادية العربية حول رفع كفاءات استغلال الموارد الاقتصادية والبحث عن بدائل جديدة للدخل القومي والموارد النفطية، فضلاً عن القيام بصناعات حديثة تهم مجالات مختلفة واستثمار التكنولوجية الحديثة فيما يخدم مصالح البلدان العربية، بينما تستفيد أوروبا في علاقاتها مع الدول العربية من النفط وتوسّع السوق الاستهلاكية العربية، حيث حددت الدول الأعضاء في هذه الشراكة مجموعة من الأهداف البعيدة المدى والمرتبطة بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، الرفع من المستوى المعيشي بزيادة فرص التوظيف والتقليل من الفجوة التنموية في المنطقة الأورو-متوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، بينما في واقع الأمر لازالت الفجوة كبيرة بين دول الشمال والجنوب.

رغم الشراكة السالفة الذكر فإنها لم تحقق مبتغاها في ظل غياب تكتل دول الجنوب وكثرة التعقيدات ذات الصلة بالاستثمار وتفشي ظاهرة الأمية وضعف الخدمات الصحية وارتفاع نسبتي البطالة والفقر، بل الأكثر من ذلك وُظّفت هذه الشراكة سياسيًا من قبل الاتحاد الأوروبي، لتبقى الاستفادة الكبيرة من هذه الشراكة للدول الأوروبية نتيجة استثمارها لعدم تنسيق جهود وسياسات الدول العربية اتجاهها.

توجد تحديات كبيرة تعانيها الشراكة السالفة الذكر والتي تشمل البطالة، الفقر، ارتفاع ظاهرة الأمية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، تهريب المخدرات، فللحد من هذه الظواهر يتطلب الأمر القيام بالتعاون والتنسيق في هذا الشأن لكي تكون الحصيلة في مستوى التطلعات.

سبق للاتحاد الأوروبي أن وقّع مع دول الخليج اتفاقية تعاون ترمي إلى تيسير التجارة بين الطرفين، ففي سنة ٢٠٠٣م، قامت دول الخليج ببعض المحاولات الهادفة إلى توحيد التعرفة الجمركية وإقامة منطقة جمركية موحدة سنة ٢٠١٠م، ليطالب الاتحاد الأوروبي من الدول الخليجية

تسعى أوروبا من الشراكة الأورو ـ متوسطية توسيع نفوذها في الشرق الأوسط وتقوية اقتصادها عبر سوق واسع مفتوح لمنتجاتها

تستغل أوروبا الشراكة الأورو ـ متوسطية للوقوف أمام النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط والحد من الهجرة غير المرغوب فيها

توحيد الضرائب والرسوم الجمركية قبل عقد اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين، إلا أنه بالرغم من توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بينهما فلم يتمكنا من التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة، خصوصًا وأن الجانب الأوروبي لازال يفرض ضريبة نسبتها ٦٪ على الصادرات الخليجية من الألمنيوم، وتُفرض ضرائب أخرى على البتروكيماويات والمشتقات البترولية، الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار منتجاتها داخل الأسواق الأوروبية وزيادة مستوى الطلب عليها لأنها تمثل صادرات الدول الخليجية الرئيسية.

تسعى الدول الأوروبية من خلال شراكتها الأورو متوسطية استثمار الموقع الاستراتيجي للدول العربية قصد تحكمها في الممرات المائية والمضايق، وجعل المنطقة العربية منطقة نفوذ تابعة للدول الأوروبية، وفي مقابل ذلك هناك بعض المزايا المستفادة لدى الدول العربية من هذه الشراكة والتي تشمل تأييد المواقف العربية في الأزمات التي تجتازها المنطقة في المحافل الدولية، والعمل على فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتوجات العربية، إضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة وتصدير العمالة لدى الأوروبيين.

تسهم هذه الشراكة مع الدول العربية في تجويد الإنتاج الوطني بهدف مسايرته لشروط الجودة العالمية وتطوير المؤسسات الإنتاجية في الجزائر-وباقي الدول المغاربية والعربية عمومًا-، وكذا الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ناهيك عن خلق أجواء استثمارية تحفيزية في الداخل أو الخارج وكذا المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية.

تعتبر الشراكة الأورو-متوسطية شراكة غير متكافئة على اعتبار أن الشمال متقدم في حين لا يزال الجنوب يعرف مشاكل كثيرة، وبذلك توجد فجوة كبيرة بينهما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ممثَّلة في الدخل الفردي المرتفع في أوروبا والأجر المنخفض في دول الجنوب.

سيناريوهات الشراكة الأورو متوسطية

يبقى مستقبل العلاقات العربية الأوروبية في الاتجاه الصحيح رهين بالارتكاز على مجموعة من المبادئ المرتبطة بالعدالة، تكافؤ الفرص بين الضفتين، الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية باعتماد الحوار الحضاري وتقوية التعاون على جميع المستويات.

تحتمل العلاقات العربية الأوروبية سيناريوهين اثنين: الأول مرتبط بتطوير هذه العلاقات إذا تم اعتماد علاقة تكتل مع تكتل في إطار تكافؤ الفرص، المساواة والقدرات التفاوضية، والسيناريو الثاني يقر بأن الوضع سيبقى على ما هو عليه في ظل التعامل الفردي للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي، بمعنى آخر أن الدول المغاربية (المغرب، تونس، الجزائر، أما بالنسبة لليبيا وموريتانيا فهما يتمتعان بصفة مراقب بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية) وباقي الدول العربية تبقى الطرف الأضعف في حال بقاء تعامل دول المنطقة العربية بنفس الوضع السابق مع الاتحاد الأوروبي وغيره من التكتلات الدولية الأخرى.

خاتمة:

إن الشراكة الأورو-متوسطية استفادت منها الدول العربية في مجالات عدة، لكن بالرغم من ذلك تبقى العلاقات الأوروبية- العربية غير متكافئة وغير متساوية، مما سهّل فرض العديد من الشروط على الجانب العربي باعتباره طرفًا ضعيفًا في المفاوضات، ومن ثمة ستؤثر هذه الشراكة بشكل أو بآخر على العلاقات العربية -البينية خصوصًا وأن الجهود مشتتة وغير موحدة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي.

تسمح العلاقات غير المتكافئة بين الطرفين في تبعية دائمة لهذا التكتل، فمن الناحية السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى يبقى الطرف الأوروبي يشكل قوة عالمية من حيث الأدوار التي يلعبها على المستويين الإقليمي والدولي.

ختامًا يمكن القول إن المشروع المتوسطي يبرز عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي مع الدول العربية، رغم أن مضامين اتفاقيات الشراكة تؤكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون، فهذه الأهداف المتضمَّنة في الشراكة في معظم الأحيان لا يتم احترامها لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية لأنها الطرف الأقوى في هذه المعادلة.

* باحث في القانون والعلوم السياسية ـ المملكة المغربية

الاحتجاجات تتجاوز الاقتصاد إلى البحث عن بدائل للتوحش الليبرالي

صعوبة تفاوض ماكرون مع "السترات الصفراء" لكونها بلا قيادة ولا أيديولوجية

مازالت تحتل دراسة الحركات الاجتماعية مكانة هامشية في علم السياسة رغم دورها الحاسم كمثال عملي على التغير السياسي في أوروبا، رغم أن دراسة الحركات الاجتماعية تسيطر على علم السياسة، لكنها مازالت تميل إلى أن تكون مجزأة إلى موضوعات فرعية، وكان من نتاج الاهتمامات بدراسة الحركات الاجتماعية في أوربا ما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة (علم البيئة، السلام، تحرر المرأة، وغيرها) والتي ظهرت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. في حقيقة الأمر يبدو عدم الاهتمام بالحركات الاجتماعية مبررًا في فترات السياسة الروتينية لأن الحركات الاجتماعية تظهر في الغالب كفواعل بدون تأثير تعمل في هامش علم السياسة. لكن حينما تأتي الحركات الاجتماعية لفهم الموجات الرئيسية للديمقراطية وصعود القضايا والقيم السياسية الجديدة إضافة إلى التهديدات الحالية للديمقراطية، لا يكاد يوجد أي فاعل سياسي له صلة كبيرة بالدراسة أكثر من الحركات الاجتماعية. في فرنسا مثلا، تزامن صعود حركة "السترات الصفراء" في ١٧ نوفمبر الماضي مع الذكرى الخمسين للإضراب الفرنسي القوي الذي حدث في الفترة من مايو إلى يونيو ١٩٦٨م، الذي أجبر آنذاك الرئيس الجنرال شارل ديغول على الفرار من البلاد. هذا الإضراب العام لأجل غير مسمى من قبل الطبقة العاملة الفرنسية والشباب مازال يطرح إمكانية حدوث تغيير ثوري في المجتمع، ويظل مثال بسيط من تاريخ الطبقة العاملة الفرنسية والحركات الاجتماعية.

د. زاوي رابح

وتحاول هذه الورقة التركيز على فهم التحول في الحركات الاجتماعية في أوروبا بصفة عامة وفرنسا خاصة، إلى جانب التدقيق في مدى تناسبها مع النظريات المفسرة للتحولات الاجتماعية، وهل هذه الحركات الاجتماعية هي امتداد طبيعي للحركات السابقة أم أنها تشكل قفزة نوعية من حيث هيكلتها وطبيعة مطالبها؟

أولا، فهم الحركات الاجتماعية في فرنسا:

مصطلح "الحركات الاجتماعية" يستخدم الآن على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى الإجراءات التي يتخذها بشكل جماعي الأفراد والجماعات بهدف الدفاع عن الحقوق والحريات، أو للتعبير عن مطلب سياسي، ففي مثل هذه اللحظات يتكلم الناس العاديون عن أنفسهم ويشاركون بوعي بدلاً من السماح للآخرين بالتحدث نيابة عنهم، وهذه الحركات مهمة لأنها يمكن أن تخبرنا قصة مختلفة لتلك التي تخبرنا إياها المؤسسات والسياسيون الراسخون.

توفر فرنسا بيئة غنية بشكل خاص لمراقبة الحركات الاجتماعية، حيث تم إنشاء الثقافة الفرنسية من خلال المعارضة، من خلال التحديات المستمرة للوضع الراهن، بدءا من ثورة ١٧٨٩ وكومونة باريس عام ١٨٧١م، إلى أحداث ١٩٦٨م، أو "الضربات الكبيرة" في عام ١٩٩٥م، وصولا على الحركات الاحتجاجية الحالية مع نهاية ٢٠١٨م، كان مسار التاريخ الفرنسي يتخللها لحظات من الاضطرابات، ربما أكثر من أي بلد أوروبي آخر، صراعات في قلب الحياة السياسية الفرنسية منسجمة مع نسيج المجتمع ذاته، وترمز للكثير من المثل العليا للمقاومة والتغيير الديمقراطي.

فعلى الرغم من وجود تنبؤات تشير إلى اضمحلال تلك الاحتجاجات في السنوات الأخيرة، لكن لا تزال تحدث في فرنسا وبقوة، فتوجد مظاهرات وإضرابات ومسيرات وحركات في فرنسا اليوم أكثر من المجتمعات الأوروبية الأخرى، ويقبل المسلمون الفرنسيون على نطاق واسع للمشاركة فيها كحدث عادي. على حد تعبير ستانلي هوفمان "هناك عدد قليل من الدول الأخرى التي

فرنسا المعاصرة: لم تعد المشاركة بالدمج الرسمي للأفراد في المنظمات وظهـر نمـوذج بديـل للعمـل الجماعـي مـرن وغيـر رسـمي ومتكافـئ

كانت فيها حركات الاحتجاج متكررة وغير ذلك متنوعة في أصولها، في قنواتها، والأدوات المستعملة، وتشبه إلى حد كبير في مظاهرها، فرنسا". فبعيدًا عن الإشارة إلى انهيار النظام، أو الخروج من الوضع الطبيعي والنزول إلى الفوضى يظل الاحتجاج جزءًا من العمل النظامي واليومي للنظام، ويشكل "طريقة وطنية للحياة" الفرنسية، إنها أداة مركزية تفتح آلية السياسة أمام الديناميات الاجتماعية المتغيرة وتعيد ترتيبها مع رغبات وتطلعات المواطنين، إنه في الواقع فعل أساسي للمشاركة السياسية.

كان الحدث المهم في صعود الحركات الاجتماعية هو الموجة الهائلة من إضرابات القطاع العام في شتاء ١٩٩٥م، وكانت على نطاق لم تشهده فرنسا منذ مايو ١٩٦٨م. الحركات الموجودة في هذه الفترة في نظر البعض تمثل "صراعًا تاريخيًا"، يرمز إلى عودة الصراع الاجتماعي وإعادة التأكيد على مكانة الصراع في الحياة السياسية. بالطريقة نفسها اعتبرت حركات مايو ١٩٦٨م، على أنها (اختراق) أوجد منبرًا للتعبير عن مجموعة واسعة من المطالب الاجتماعية والسياسية، وكان عام ١٩٩٥م، يحمل أهمية تجاوزت سياقها المباشر، وأعطت زخمًا جديدًا لحركات الاحتجاج المختلفة التي اكتسبت قوة بعد عام ١٩٩٥م.

من الناحية السياسية، كانت هناك محاولات لبناء يسار راديكالي جديد بعد الانتخابات العامة عام ١٩٩٧م، بطريقة قادرة على تعزيز الحركات الاجتماعية الجديدة وتقديم بديل لتيار اليسار الرئيسي، ومثل هذا التيار، سيساعد على إعادة تأكيد الحقوق الاجتماعية ويقاوم التحركات نحو الليبرالية الاقتصادية على المستوى الدولي. هنا أصبح بيار بورديو Pierre Bourdieu شخصية كاريزمية، وهو خبير سياسي لهذه الراديكالية الجديدة، التي تمثل الآمال في حركة اجتماعية متجددة للمستقبل، ففي مقال بلوموند في أبريل ١٩٩٨م، دعا إلى تشكيل "يسار راديكالي جديد" من شأنه أن يعتنق صراعات اجتماعية مختلفة ويتنافس على التقدم الليبرالي الجديد في السياق الأوروبي. وراء هذه التطورات، نجد أن أقصى اليسار قد تجمّع خلال التسعينات، واكتسب أرضية جديدة خاصة ممن استاؤوا من الأحزاب السائدة وتكونت لديهم حالة من الإحباط من المشاكل الاجتماعية في فرنسا. كما كان اليسار المتطرف حاضرًا بقوة في حركات الاحتجاج الكثيرة في التسعينيات، بما في ذلك احتجاجات المشردين في ١٩٩٤-١٩٩٥م، وإضرابات القطاع العام في ١٩٩٥، وحركة العاطلين عن العمل خلال ١٩٩٧-١٩٩٨م. لقد شرعت "الرابطة الشيوعية الثورية" خاصة، بالاستثمار في النضالات الطارئة، على أمل أن تكون "نقطة معركة" (على أعتاب صراعات جديدة)، وبالنسبة للحركات الجديدة بدون تقاليد سياسية خاصة بها قدمت "الرابطة الشيوعية الثورية" ثقافة التشدد، وتزويد القادة والناشطين في العديد من الحركات الجديدة.

اتسمت فرنسا خلال تسعينات القرن الماضي بارتفاع الحركات الاجتماعية الجديدة التي حشدت حول مجموعة مختلفة من الأسباب ووضعت مطالب متغيرة، وجلبت أشكالا بديلة للتعبير السياسي، لقد كان هناك اتجاه واضح نحو أنواع غير تقليدية من المشاركة حيث يبدو أن المزيد من المواطنين الفرنسيين على استعداد للمشاركة في النشاط السياسي خارج حدود المؤسسات الرئيسية. وطوال هذا العقد، حركت الحركات أعمال الاحتجاج المنهجي واشتركت في المظاهرات أو المهن أو الأعمال الرمزية وحتى أعمال العصيان المدني، وحشدوا للدفاع عن حقوق العاطلين، ومعارضة اليمين الأقصى، ورفض عدم المساواة الاجتماعية، وتحدي العولمة الاقتصادية، وحماية تجمعات المهاجرين التي تتعرض للهجوم، وهنا أظهرت إحدى الدراسات أن أكثر من عشرة آلاف من المظاهرات تحدث في فرنسا كل عام، مع أكثر من ألف في باريس وحدها.

في ربيع ٢٠٠٢م، استحوذت فرنسا على موجة هائلة من المظاهرات ردًا على نجاح زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوبان في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وفي مايو ٢٠٠٢م، خرج عدد أكبر من الناس إلى الشوارع في يوم واحد -حوالي ثلاثة ملايين- أكثر من أي وقت مضى منذ أحداث ماي ١٩٦٨م، ووفقًا للبعض، فإن الاحتجاج في فرنسا المعاصرة فقد مركزيته التقليدية وأهميته، ودخل المجتمع الفرنسي مرحلة أكثر استقرارًا وتوافقًا.

في الوقت الحاضر، لم تعد الحركة العمالية تفترض "المهمة التاريخية" للتحول الاجتماعي التي نُسبت إليها في السابق، ونادرًا ما تنتج لحظات من العمل الجماعي الموحد، حيث أن الصورة التي تظهر في العديد من الدراسات الحديثة أن هناك مجتمع غير مسيّس ولا مبالي حيث فقدت القيم السياسية والاجتماعية القديمة نفوذها وحيث الهياكل من التمثيل الجماعي قد ضعفت.

في حين أن بعض الباحثين المهتمين بالحركات الاجتماعية يقترحون أن العمل الجماعي في السياق المعاصر يمر بمرحلة التغيير والتجديد، "طفرة"، تتميز بانحطاط نموذج واحد للمشاركة وصعود أشكال بديلة جديدة للتعبير السياسي، حيث

أن وراء الاستياء الواضح من السياسة، انسحاب من المجال العام، يجد المرء رغبة قوية في "القيام بالسياسة بشكل مختلف" ويطور أنماطًا جديدة من التعبئة. إن ما يموت، كما يقول بيرينو Perrineau، ليس السياسة بحد ذاتها، بل هو نوع معين من العمل السياسي القائم على الأشكال التقليدية للتنظيم، حيث أن أزمة المشاركة ليست مؤشرًا على الموت الوشيك للسياسة، ولكنها أزمة تحول حيث تموت أشكال المشاركة القديمة وتأخذ الأشكال الجديدة بداية ظهورها، كما قد يعكس وضع الأزمة في السياسة الفرنسية ضعفًا في الهياكل السياسية التقليدية في التكيف مع الظروف المتغيرة والمطالب المتجددة، بدلاً من علامة على تزايد عدم اكتراث المواطنين الفرنسيين.

في مواجهة استياء واسع النطاق من الساسة والنخب الحاكمة، سعى الفرنسيون إلى إيجاد بدائل وتعبئة داخل المجتمع المدني. ويخلص بيرينو إلى أن الانخراط السياسي في فرنسا اليوم هو متنوع ومجزأ، من نوع جديد تتعرض فيه الأشكال القديمة من المشاركة للتراجع أو أصبحت مهمشة وبدأت أشكال جديدة في الظهور. أما عالم الاجتماع جاك إيون في كتابه "نهاية النشطاء" فيرى أن الفرنسيين ينظرون إلى طبيعة المشاركة الاجتماعية والسياسية في وقت شهدت فيه العلاقة التقليدية بين الفرد والمجتمع تغيرات عميقة، وفي فرنسا المعاصرة، لم تعد المشاركة تتميز بشكل حصري بالدمج الرسمي للأفراد في منظمات موحدة وهرمية وقائمة على أساس جماعي، ولم تعد قائمة على طبقة وسيطة من المنظمات التي تقوم على بناء العلاقة بين الفرد والدولة. لقد ظهر نموذج بديل للعمل الجماعي وهو مرن وغير رسمي ومتعدد التكافؤ، تنطوي على مشاركة متعددة من الأفراد في المنظمات أو الهياكل المختلفة في نفس الوقت.

إن هذا التحول نحو الفرد باعتباره محور المشاركة السياسية لا يعني أن المشاركة أقل توجهًا نحو المشاركة تثير مخاوف جماعية. ومع ذلك، فهذا يعني أن الفرد لم يعد مستعدًا للتخلي عن الهوية الشخصية أو نقل المسؤولية والاختيارات الأخلاقية إلى هيكل شامل، وتقع المسؤولية الأخلاقية النهائية على عاتق المشارك الفردي، ولا يمكن تفويضه أو إضفاء الشرعية عليه بالإشارة إلى الضرورات الجماعية.

ثانيًا، الحركات الاجتماعية في فرنسا بين تنامي العدد وتنوع المطالب

كان نمو الجمعيات في فرنسا المعاصرة ثابتًا ومستمرًا، فمنذ عام ١٩٧٠م، تضاعف عدد الجمعيات كل عام ثلاث مرات، وأصبح واحد من كل اثنين من البالغين عضوًا في جمعية، فقد كان عدد الجمعيات أقل من ٢٠,٠٠٠، قبل عام ١٩٧٠م، زاد إلى ٦٠,٠٠٠ بعد هذا العام، مستفيدًا من مجموعة متنوعة من الأغراض، وغالبًا ما افترضت تنوعًا من الأشكال، خضعت الجمعيات خلال هذه الفترة إلى "صعود سريع ومستمر"، فبين عامي ١٩٨٣م، و١٩٩٨م، تراوح معدل المشاركة في الجمعيات بين ٣٩ و ٤٣٪ من مجموع السكان.

وأعربت العديد من الجمعيات الجديدة التي أنشئت منذ منتصف الثمانينات عن مطالب اجتماعية متغيرة تمثل مجموعة متنوعة من الشرائح (المهاجرين والعاطلين عن العمل، واللاجئين والمشردين)، كما أن الوزن النسبي لبعض الجمعيات ظهرت متفوقة عن غيرها، بما في ذلك جمعيات المهاجرين، منظمات العاطلين عن العمل، ومجموعات ضد العنصرية، والوكالات الإنسانية والجمعيات ذات التوجه الاجتماعي. في خلال التسعينيات، تم إنشاء ما يتراوح بين ٦٠,٠٠٠، و ٧٠,٠٠٠ جمعية جديدة كل عام، وارتفعت أعداد العاملين في الجمعيات بما يقرب من ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥م، وقد تم توجيه العديد من هذه الهياكل نحو المشكلات والمطالب الاجتماعية (البطالة، العنصرية والإقصاء الاجتماعي) ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية الحرجة، وهو أمر يعكس تطورًا منطقيًا، أين تتجاوب التحركات والمبادرات مع حالات الإلحاح الاجتماعي أو "المدني" (الفقر والحرمان والعنصرية) من خلال الإجراءات المستهدفة بدون مشروع سياسي. اعتمادا على الأرقام التي تنظر إليها، هناك في الوقت الحاضر ما بين ٧٠٠٠٠٠ و٨٠٠٠٠٠ جمعية مسجلة رسميًا في فرنسا، ومن عجيب المفارقات هنا أن هذه الجمعيات تطورت في وقت كانت فيه فرنسا مستعصية على جميع النوايا والأهداف، بسبب أزمة مشاركة عميقة.

ثالثًا، التحول في طبيعة الحركات الاجتماعية المعاصرة

في فرنسا المعاصرة، صعود لأنواع جديدة من الحركات الاجتماعية التي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في الحياة السياسية، وحشدت لتوضيح المطالب المتغيرة، وكشفت هذه الحركات عن مجموعة جديدة من الصراعات والانقسامات في المجتمع، وطالبت بمطالب متنوعة من الشرائح الاجتماعية، بشكل يعطي صوتًا وتمثيلاً للجماعات التي قد تكون مستبعدة من العمليات السياسية، وكذا توسيع وتنويع أساس المشاركة في الجمهور.

تفتقر الحركات المعاصرة إلى وحدة وتماسك الحركات التقليدية التي يتم تنظيمها وفقًا للمنطق الطبقي، وبهياكل مركزية، فهي لا تشترك في إطار إيديولوجي أو نظام عقائدي، كما أنها لا تقدم "مشروعًا للمجتمع"، وهي رؤية لنظام بديل مستقبلي. بالمقارنة مع أسلافهم التاريخية، لا يبدو أنهم يطمحون نحو تحول شامل للمجتمع ويفتقرون إلى قوة دفع ثورية، ومع ذلك، تكمن أهميتها في الشرعية المتجددة التي أعطوها للعمل المجتمعي الجماعي، في إعادة التأكيد على الاحتجاج كوسيلة لتأمين التغيير الاجتماعي، لقد جادلوا بأنه من الممكن إحداث تغيير عن طريق حشد جماعي للأفراد، وإذا كانت هناك فكرة قوية عن تجديد النشاط يجب أن تبقى، فإن الاقتناع بأنه من الممكن التصرف وتغيير الأشياء ضد إحالة القرارات إلى تلك المذكورة أعلاه، أظهرت تحركات السنوات الأخيرة أنها هائلة التطلع إلى تولي مسؤولية شؤونه الخاصة ووعيًا ببناء مستقبله.

إذا كان هناك ارتفاع في الحركات الاجتماعية في فرنسا، فإن هذا لم ينطوي ببساطة على إحياء الصراعات والنزاعات الماضية. في الواقع، بحلول منتصف الثمانينات، اختفت تقريبًا كل الحركات الاجتماعية الشهيرة في العقد السابق من المشهد، لقد جلبت الحركات السابقة قضايا ومطالب كانت غائبة عن الحياة السياسية، وفتحت "فضاءات جديدة" في السياسة فيما يتعلق بظواهر مثل الحركة النسائية، أو البيئة، أو الإقليمية، أو حقوق المثليين. وهي تجسد طموحات "ما بعد المادية" لمجتمع يخضع لتغيير هيكلي عميق الجذور، وتدل على الانتقال نحو "نوع جديد من المجتمع"، كما أن السمة اللافتة للثمانينيات كانت الانهيار الشامل للحركات الاجتماعية الجديدة، والحدث السياسي الرئيسي هو تسريح الناشطين السياسيين، كما كان تفكك الحركات الاجتماعية خلال هذه الفترة مرتبطًا جزئيًا بالعوامل السياسية، وخاصة، بتأثير الاشتراكيين.

مما لا شك فيه أن إحدى الحركات الأكثر قوة وديناميكية للتعبئة خلال هذه الفترة كانت مكافحة العنصرية، حيث شملت مجموعة متنوعة من الجمعيات بما في ذلك مجموعات دعم المهاجرين وجمعيات الشباب والتجمعات المدنية، وحفزت موجة من العمل الجماعي الموجه نحو الحصول على اعتراف أكبر وحقوق ومساواة للمهاجرين والأقليات العرقية التي تعيش في فرنسا. لم يكن العمل الجماعي من قبل المهاجرين ظاهرة جديدة وقد حدث في مراحل مختلفة طوال القرن العشرين. ومع ذلك، وصلت إلى نطاق لم يسبق له مثيل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠م، وجذب متابعة كبيرة والعمل كحركة اجتماعية على أساس الكتلة، في حقيقة الأمر يرتبط صعود تلك الحركات بالأحداث الاجتماعية والسياسية، على غرار تزايد أحداث العنصرية داخل المجتمع الفرنسي، ومشاكل الاستبعاد الاجتماعي التي يعاني منها العديد من المهاجرين من الجيل الأول والثاني، وسياسات الهجرة المقيدة بشكل متزايد، والنجاحات الانتخابية لحزب اليمين المتطرف المتمثل في الجبهة الوطنية. لقد لعبت العنصرية التي عاشها العديد من الشباب المهاجرين دورًا في توليد الهوية الجماعية والتعبئة ديناميكية العمل الجماعي، وفي مواجهة التمييز الروتيني في التوظيف وداخل المؤسسات العامة، جنبًا إلى جنب مع حوادث متفرقة من العنصرية داخل المجتمع، دعا النشطاء إلى المساواة في الحقوق للمهاجرين الذين يطالبون بمشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد نجحت جمعية SOS-Racisme، أبرز الجمعيات الجديدة، في حشد الدعم الشعبي الضخم، خاصة بين الشباب، وارتبط هذا

النجاح بالاستخدام الذكي للرموز والموضوعات الخاصة بالثقافة الشعبية، فبدلاً من الرسائل السياسية، اخترعت شعارات جذابة، وبدلاً من التجمعات السياسية، نظمت حفلات موسيقى الروك والمهرجانات الشبابية، لقد قامت SOS-Racisme بتعبئة جيل جديد حريص على تأكيد الحقوق الديمقراطية الأساسية وتحدي جميع أشكال السلطة السياسية التي تهدد تلك الحقوق.

رابعًا، واقع الحركات الاجتماعية في فرنسا حاليًا

من الصعوبة بمكان تحدي وجهة النظر القائلة بأن الاحتجاج الاجتماعي في فرنسا قد تراجع وأن اللامبالاة وفك الارتباط بينهما أصبحت الآن السمات السائدة في الحياة السياسية. لا شك في أن السياسة السائدة خلال تسعينات القرن الماضي قد سقطت في حالة أزمة عميقة، لم يحدث من قبل أن عانت الأطراف من مستويات منخفضة من العضوية، ولم يحدث من قبل أن ظهر عدد قليل من الناخبين في الانتخابات أو كانت النقابات العمالية تتمتع بمثل هذا التأثير المحدود. ومع ذلك، فإن التطورات في السياسة الرسمية تقدم لنا جانبًا واحدًا فقط من الصورة، حيث إذا نظرنا خارج هذا السياق فيما يحدث داخل المجتمع المدني، سينشأ سيناريو مختلف للغاية، حاليًا يختار المزيد والمزيد من المواطنين الفرنسيين الانخراط في أشكال غير تقليدية من النشاط السياسي، حيث إنهم يشاركون في المظاهرات، ويطلقون حركات المعارضة، ويشاركون في أعمال العصيان المدني، من جهة أخرى إذا كانت الأحزاب التقليدية في أزمة، فإن الجمعيات داخل المجتمع المدني لم تكن أبدًا أقوى أو أكثر انتشارًا، مما جذب أعدادًا متزايدة من المواطنين الفرنسيين.

خامسًا، صعود السترات الصفراء: استمرارية أم قطيعة مع الحركات الاجتماعية السابقة؟

بدأت حركة السترات الصفراء مع قرار الرئيس ماكرون باقتراح فرض ضريبة وقود على الديزل والبنزين، واستخدم حجة أن الضريبة سوف تبدأ بتحويل فرنسا إلى اقتصاد أخضر وخفض انبعاثات الغاز، وتم النظر إلى ضريبة الوقود بشكل صحيح من قبل العمال والطبقة الوسطى في الريف التي تعتمد على السيارات للوصول إلى العمل، مما يثقل كاهلهم بمزيد من الأعباء بدلاً من فرض ضرائب على الملوثين الحقيقيين أو الشركات الفرنسية الكبيرة. ومن جهة أخرى قدمت حكومة ماكرون تخفيضات في الإنفاق الاجتماعي والعام، وخاصة التعليم، وإصلاح نظام التقاعد، وتخفيضات الضرائب على الأثرياء.

كانت "ضريبة البيئة" هي القشة التي قصمت ظهر البعير، وبدأت على وسائل الإعلام الاجتماعية كتماس تحول إلى أربعة أسابيع من الاحتجاجات المكثفة والنضال الاجتماعي في شوارع فرنسا، فحركة السترات الصفراء هي في الواقع حركة للجميع، من طلاب المدارس وعمال المصانع إلى السكرتارية الرافضة لثراء الأثرياء والأقوياء كالشخصيات العاملة والفقراء المناضلين من أجل عيش حياة كريمة من خلال أجرة متدنية وظروف اجتماعية صعبة.

لقد تسببت هذه الحركة في حدوث أزمة كبيرة للرئيس ماكرون والمؤسسة السياسية الفرنسية، وتحطمت صورة الرئيس وتم اعتبارها "غريبة" للأطراف التقليدية في الشركات الفرنسية الكبرى تحت وطأة هذه الحركة، وكذلك الفكرة التي تروج لها بلا هوادة في وسائل الإعلام الخاصة بالشركات أنه هو المؤيد للأفكار "الليبرالية" وحامل للرأسمالية الأوروبية القارية. وبحلول الأسبوع الرابع، أنتجت الحركة قائمة من المطالب، بما في ذلك زيادة بنسبة ٤٠٪ للحد الأدنى للأجور، والمعاشات التقاعدية، والفوائد، وبرنامج الوظائف العامة الشامل، وبناء ٥٠ مليون منزل، وترك الاتحاد الأوروبي من أجل إنهاء الخصخصة.

وافق الرئيس ماكرون، على إلغاء ضريبة الوقود، لكن الاحتجاجات استمرت، ليخاطب الشعب الفرنسي في ١٠ ديسمبر ٢٠١٨م، لتمرير رسالة مفادها أنه فهم مطالب المحتجين، وتوعد بتقديم زيادة شهرية قدرها ١١٣ دولارًا (٧٪) للعمال الذين يحصلون على الحد الأدنى من الأجور، والإعفاء من الضرائب على الأجور الإضافية، وإعفاء بعض ضرائب الضمان الاجتماعي للمتقاعدين الذين يكسبون أقل من ٢٦٦٥ دولارًا في الشهر، ومراجعة الضرائب على المعاشات، ومكافأة عيد الميلاد للعمال إذا كان يمكن لأصحاب العمل تحمله. لكن من جهة أخرى لم يكن هناك أي ذكر لإنهاء الإعفاءات الضريبية للطبقة الغنية.

من المهم الإشارة إلى أنه تم تنظيم حركة "السترات الصفراء" في معظمها على شبكات التواصل الاجتماعي من خلال مجموعات على موقع الفيس بوك، مما أدى إلى توجه المزيد من المؤيدين إلى الشوارع، حيث إن هذا النهج الذاتي في التنظيم كان ظاهرة جديدة نسبيًا في فرنسا التي اعتمدت تاريخيًا على النقابات لتنظيم صفوف المعارضة، ربما كنتيجة أساسية لخيبة الأمل مع النقابات الفرنسية، وهو ما يتأكد مع استطلاع نشرته صحيفة لوفيغارو و الإذاعة الفرنسية فرانسإنفو بأن حوالي ثمانية من كل عشرة أشخاص في فرنسا يدعمون احتجاجات "السترة الصفراء".

تواجه الحكومة الفرنسية مشاكل جدية وكبرى في التفاوض مع أصحاب السترات الصفراء، وهي المجموعة التي لا يتولى قيادتها أطراف واضحة أو تتبنى أيديولوجية محددة، ورغم التنوع الذي يميّز أفراد المجموعة، فإنه توجد نقاط مشتركة تجمعهم. كما أن عملية تحديد هوية حركة أصحاب السترات الصفراء

صعبة نوعًا ما، وعلى الأقل، لا يمكن تحديد تعريف يمثل جميع مكونات هذه الحركة. وبشكل رئيسي، تمثل الحركة الطبقة الوسطى في فرنسا، لكن لا يمكن حصر مكوناتها في هذه الطبقة، فهي تشمل جميع مكونات المجتمع، ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة أن جميع الأطياف السياسية من اليمين إلى اليسار ممثلة في الحركة، نظرًا لنجاحها في بلورة استياء جميع الأطراف التي تشعر بالإحباط بسبب حالة عدم المساواة المتنامية بالمجتمع وتدهور الوضع المعيشي.

تعاني حركة السترات الصفراء من نقص في التأطير، لأنها لم تخرج من عباءة الأحزاب ولم تنجح النقابات في احتوائها من خلال تبني مطالبها، كما أنها لم تنجح في تعيين قيادات لتوجيهها، وهو الأمر الذي سهل اختراقها من طرف بعض التنظيمات السياسية اليمينية واليسارية المتطرفة، لدفعها للدخول في مواجهات مع قوات الأمن، بيت القصيد في هذه الإشكالية أنه حتى وإن أرادت الحكومة الفرنسية مباشرة مقاربة تفاوضية مع هذه الحركة فإن التحدي الكبير يكمن في غياب قيادة تملك شرعية التمثيل قادرة على أن تبسط نفوذها على باقي مكونات الحركة. انطلاقًا من ظروف ولادتها. فيه رأت النور في شبكات التواصل الاجتماعي ولا تملك أرضية نضالية موحدة سوى للتنديد بالضرائب التي فرضتها حكومة إيمانويل ماكرون على بعض المحروقات، فإن صعوبة الحوار معها أصبحت التحدي الأكبر الذي يؤرق صانع القرار الفرنسي. وما يزيد الطينة بلة أن بعض المطالب التي عبر عنها البعض خصوصًا تلك التي تطالب باستقالة رئيس الجمهورية أو قطع أي علاقة مع الطبقة السياسية أو المنظومة المؤسساتية الفرنسية من شأنها أن تضع الرئيس إيمانويل ماكرون أمام محك خطير قد يرغمه على اتخاذ قرارات غير مسبوقة.

يمكن ملاحظة أن بعض التصرفات التي يقوم بها البعض من المنتمين إلى "السترات الصفراء" وهم يمارسون عملية الحصار على بعض القطاعات الحيوية مثل مستودعات النفط أو عملية شل حركة تنقل الفرنسيين، قد يحشر الحكومة في زاوية حادة، والنتيجة كانت سقوط قتيلين ومئات الجرحى في صفوف المتظاهرين وقوى الأمن، وعلى خلفية هذه الأحداث وجه وزير الداخلية كرستوف كاستانير اتهامات لهذه الحركة بالتطرف، وهو ما يتطلب حسبه معالجة أمنية قد يكون لها ثمن سياسي باهظ في الظرفية الحساسة التي تمر بها فرنسا. كما يمكن الإشارة إلى أن العنف والتدهور في الحالة الأمنية كان له تأثير مباشر على قطاع السياحة في فرنسا، حيث وفقًا لدراسة أسبوعية أجرتها شركة MKG Consulting، لوحظ انخفاض بنسبة ٢٠٪ في الحجز في الفنادق الباريسية في أعقاب الأحداث.

تواصلت الاحتجاجات إلى يناير ٢٠١٩م، رغم افتقادها للقيادة يشير إلى أن الدوافع العميقة تتجاوز مجرد رفض شعبي لقرار حكومي ذي طابع اقتصادي، فهؤلاء يعتبرون أن التحركات الشعبية في فرنسا وفي بلدان أوروبية أخرى ليست سوى تداعيات سلبية للسياسات الليبرالية الأوروبية التي تعيش أزمة منذ عقود بمعنى أنها أثبتت حدودها ووجب البحث عن بدائل جديدة بالتوجه إلى مقاربات اجتماعية تقلل من التوحش الليبرالي.

مثل كل الحركات الاجتماعية غير المؤطرة، وغير المسيسة، والتي تفتقد إلى قادة وزعماء، فإن مصير حركة السترات الصفراء الذوبان مع مرور الوقت، وهذا ما تراهن عليه الحكومة، فالحركات الاجتماعية الأفقية، وذات التنظيم الذاتي، بقدر ما تكون مفاجئة وعارمة، إلا أنها سرعان ما تخفت وتختفي من دون أن تترك وراءها أي آثار، لأنه نادرًا ما تُتَرجم مطالب هذه الحركات إلى برامج يمكن التعبير عنها بأصوات انتخابية. وهنا يمكن التدليل على تراجع أعداد المتظاهرين، حيث أن وزارة الداخلية أحصت خلال اليوم السابع من التحركات في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٨م، حوالي ١٢ ألف متظاهر في جميع أنحاء فرنسا، بعدما كانت قد أحصت ٣٨٦٠٠ متظاهر في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٨م، و٢٨٢ ألفًا في ١٧ نوفمبر ٢٠١٨م، خلال أول تعبئة لهذه الحركة.

تفتقر الحركات المعاصرة إلى تماسك الحركات التقليدية المنظمة وفقًا للمنطق الطبقي

و مع اقتراب موعد الانتخابات الأوروبية المقرر عقدها في مايو المقبل واندلاع حركة الاحتجاجات الاجتماعية تحت شعار السترات الصفراء متزامنة مع إطلاق حوار وطني شامل، بدأت صورة المشهد السياسي تتضح، حيث إن إحدى جماعات السترات الصفراء قررت تقديم لائحة للانتخابات الأوروبية مستقوية بنتائج استطلاعات رأي تقول إن مثل هذه اللائحة قد تحقق ١٣٪، وبالرغم من غياب إجماع داخل صفوف حركة السترات الصفراء حول تشكيل لائحة والمشاركة المقبلة إلا أن هذه الخطوة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على مستقبل السياسة الفرنسية بقيادة ماكرون الذي يواجه حاليًا صعوبات كبيرة في إدارة هذه الاحتجاجات كما يواجه منافسة شرسة من اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبين، وتشير استطلاعات الرأي إن حزبها قد يحقق اختراقًا تاريخيًا في السباق الانتخابي. هذه الخطوة في حالة تنفيذها قد تخلق صراعات داخلية في صفوف السترات الصفراء بين من يرفض الدخول في اللعبة السياسية وبين من يريد أن يشارك فيها، وبين من يطمح إلى منصب سياسي وبين

من يحلم بنسف المؤسسات عبر الاحتجاج، وهذه الوضعية من شأنها أن تضعف أداء حركة السترات الصفراء وتنزع عنها المصداقية وتعاطف الشارع.

أمام تواصل احتجاجات حركة "السترات الصفراء" إلى غاية يناير ٢٠١٩م، يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل، وتوضح لنا من جهة أخرى التحول الحاصل على مستوى المطالب، ففي المرحلة الأول كان الاحتجاج ذو مطلب واحد وهو إلغاء رسوم الوقود. لكن الحكومة تجاهلته متمسكة بنهجها بحجة حماية البيئة؛ فرد عليها المحتجون بالقول: نحن نتحدث عن "نهاية الشهر" بينما هم (ماكرون والحكومة وأغلبيته البرلمانية) يتحدثون عن "نهاية العالم"، وتلخص هذه المقولة الهوة العميقة بين المواطنين والحكومة. إن هذه المرحلة مفصلية لأنه لو ألغت الحكومة رسوم الوقود لتوقفت الاحتجاجات. أما في المرحلة الثانية والتي يمكن وصفها بأنها مرحلة توسيع دائرة المطالب الشعبية والمختصرة في مسألة القدرة الشرائية والتي تمس كافة جوانب الحياة ومختلف الرسوم والأسعار، ومن ثم فالحديث عن القدرة الشرائية كعنوان لجملة من المطالب يعني أنه من الصعب على الحكومة تلبيتها كلها وبشكل فوري، كما أضاف المتظاهرون مطلبين جديدين هما العدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية، فهم لا يرفضون دفع الضرائب وإنما يريدون أن يدفعها الجميع كل حسب دخله.

وتعتبر المرحلة الثالثة أهم المراحل لكونها تم عن تشدد واضح في المطالب المرفوعة، أين تعززت المطالب السابقة، المعقدة أصلًا، بمطلبين إضافيين أكثر تعقيدًا وهما تغيير السياسة الحالية تغييرًا شاملًا حتى يتسنى التقاسم المشترك للأعباء وللثروات؛ وتغيير المنظومة المؤسساتية لتقاسم السلطة بتوسيع الممارسة الديمقراطية حتى يقول المواطن كلمته ويشارك في صناعة القرارات التي تخص حياته اليومية، من خلال تنظيم استفتاءات شعبية حول القضايا الأساسية.

في خضم هذه التطورات وتواصل الاحتجاجات كل يوم سبت، تبدو الاحتمالات المطروحة أمام هذه الحركة متنوعة، ولو أن أكثر احتمال هو الذي يقوم على توقع أن يقتنع تدريجيًا القسم "المعتدل" من المحتجين بحزمة الإجراءات وأن يعطي مهلة للرئيس الفرنسي ماكرون لاختبار نيته وبالتالي الدخول في حوار منظم مع الحكومة للضغط عليها حتى تراجع سياستها، بينما يواصل القسم "المتشدد" التعبئة والاحتجاج للحصول على المزيد من التنازلات. لكن المشكلة المطروحة يمكن أن تراهن الحكومة على هذا الانقسام لإضعاف الحركة وسحب غطاء الشرعية الشعبية الذي تتمتع به، ذلك أن دعم ثلثي الرأي العام للحركة يقض مضجع ماكرون وحكومته. لذا، يتمنيان أن تدق حزمة الإجراءات إسفينًا بين الاتجاهين، "المعتدل" و"المتشدد"، لإضعاف الحركة وشعبيتها. هذا دون أن نغفل التطورات الأخيرة والتي تشير إلى سعي بعض المحتجين إلى تشكيل قائمة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، في مايو ٢٠١٩م، ما يقود إلى تطبيع سياسي لهذه الحركة وهو أمر تتمناه الحكومة.

الخاتمة:

انطلاقًا من العناصر السابقة يمكن القول إنه جدال في كون احتجاجات "السترات الصفراء" تعبر عن دينامية لمواجهة ديناميكية العولمة، فهذه الأخيرة في عصرنا الحديث بقدر ما ساهمت في تسهيل الحياة وتطويعها لتخدم الصالح العام، بقدر ما أدت إلى عولمة الفقر والعنف على العالم، فهي صيرورة لكنها مليئة بالتناقضات والمفارقات بالنظر إلى انحيازها الذي يخدم مصالح الطبقات ،وعبر فتح المجال واسعًا أمام حركات التدفق والتبادل العالمية بواسطة تحرير الاقتصاد والتنافسية على مستوى العالم لن يستفيد من هذا التحرير إلا ما يعرف بالمتروبولات بتعبير بيير فيلز.

الميتروبولات أو الضواحي التي نشأت بسرعة وتطورت من حيث أعداد ساكنيها أو حتى على مستوى حاجاتها، أصبح لها مطالبها الخاصة وأضحت مهمشة ومبعدة من الفعل السياسي في مراحل معينة، أو أنه يتم تذكر وجودها عند عمليات التعبئة للانتخابات، ويمكن ملاحظة هذا من خلال خطابات أحزاب اليمين المتطرف وحتى الفواعل السياسية الأخرى. وفي ظل هذا المناخ وجدت الحركات الاجتماعية في فرنسا حاضنتها الأساسية التي ساعدتها على النمو من خلال الاستقطاب المتزايد لأعداد متنامية من المناضلين المؤمنين بفكرة التغيير، والمتفقين على وصول الأطر الرسمية للمشاركة السياسية كالأحزاب والنقابات إلى عجز واضح عن فهم المطالب الجديدة والقدرة على حلها.

تحيلنا حركة السترات الصفراء إلى جدوى العمل السياسي و كذا النقابات العمالية في مسألة رفع المطالب وتجميع الرأي العام، حيث أنها تختلف اختلافًا مطلقًا في تنظيمها عن التنظيمات التقليدية، كما أنها نجحت في حشد القدرات والمناضلين معتمدة في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي التي أثبتت فعاليتها في ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تشكل مسألة القيادة عائقًا في سير و نشاط الحركة -إلى غاية الآن- مع إمكانية تغير ذلك في المستقبل في حالة التوصل لقرار يقضي بالدخول في انتخابات البرلمان الأوروبي بقائمة، وهو الأمر الذي يمكن أن يفجر الحركة من الداخل.

* أستاذ وباحث جامعي ـ جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر

٣ سيناريوهات لمستقبل منطقة اليورو: اتحاد ليبرالي أو فيدرالي أو الخروج

اليورو سوف يختفي قريبًا في خريف أوروبا وتختفي معه الوحدة بأكملها

تم تدشين اليورو في ١ يناير ١٩٩٩م، وأطلق رسميًا وأصبح عملة التداول بداية من سنة ٢٠٠٢م. وبحلول عام ٢٠١٩م، أصبح اليورو حقيقة واقعة وعملة تداول رسمي بالنسبة لتسعة عشر دولة. يعتبر هذا في حد ذاته نجاح، ولكن في نظر الكثيرين نجاح جزئي ونسبي منذ أن بقي الاتحاد الأوروبي متأرجحًا ومنقسمًا إلى النصف، بين أولئك الذين هم في منطقة اليورو وأولئك الذين لم ينضموا لها. فمنطقة اليورو تمثل دائرة من ١٩ دولة من كتلة تشمل الدول الأعضاء ٢٨ في الاتحاد الأوروبي (٢٧ إذا ما أخذنا في الاعتبار أن المملكة المتحدة قد صوتت لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي Brexit في ٢٣ يونيو ٢٠١٦م). على الرغم من أن المعاهدات الأوروبية حددت الانضمام إلى العملة الموحدة كالتزام لجميع الدول الأعضاء. لفهم الغرض من العملة الأوروبية الموحدة ونقاط القوة والضعف التي تميزها، يجب أن نعود إلى التاريخ لفهم أفضل للحاضر ومحاولة استقراء كيف سيتطور الوضع في المستقبل. إذا قمنا بتمييز الأشكال المختلفة للوحدة النقدية عبر التاريخ، فيمكننا إبراز ذلك، بأنها بناء أصلي فريد ولكن معرّض للخطر. وقد نصل إلى الملاحظة التالية:

د. أوشيش أوصديق سليمة

في منطقة اليورو، سبق الاتحاد النقدي الاتحاد السياسي. وضعت الدول الأوروبية نفسها في وضع غير مستقر طويل الأمد. تاريخيًا، لم تقاوم جميع الاتحادات النقدية التي يمكن مقارنتها مع الاتحاد النقدي الأوروبي من حيث عدد الدول وحجمها تضارب المصالح بين أعضائها. وهكذا، واجه الاتحاد النقدي لبعض دول أمريكا اللاتينية توترات قوية جدًا، قبل الحرب العالمية الأولى، والتي كانت على حق. قاوم الاتحاد النقدي الاسكندنافي وقتًا أطول لأنه كان أكثر تجانسًا، لكنه أيضًا استسلم للحرب العالمية الأولى. في ضوء التاريخ، يمكننا أن نقدم منطقة اليورو على أنها حالة مؤسسية خاصة، استثناء غير مسبوق "حالة تنافر"، عملة واحدة بدون اندماج سياسي، و يبدو هذا جديدًا! منطقة اليورو تشكل اتحادًا نقديًا خالٍ من أي اتحاد مالي وسياسي، ما يشكل في حد ذاته حالة من التناقض، كعملة بدون دولة، لهذا السبب، بمجرد أن تم إنشاؤه، كان العديد من الاقتصاديين متشككين في جدواه.

منذ بداية الأزمة في منطقة اليورو، نتساءل: إلى أين ينبغي أن تذهب منطقة اليورو وكيف سيتطور الوضع؟ هل العملة الموحدة حافز أو عائق للأوروبيين؟ هل لليورو مستقبل أو أن اختفاءه أصبح شيئًا مرغوب فيه؟ تتناقض وجهات النظر. من يرى أن اليورو عملة كاملة لها مستقبل في النظام النقدي الدولي، ومن يرى أن الأمر ليس كذلك بالضبط، إنه مجرد مشروع مالي واقتصادي فقط، هذا هو السبب الذي جعل منطقة اليورو تعاني من أزمات نتيجة للتقلبات المفاجئة في اقتصاديات الدول الأعضاء مع ظهور مشاكل وأوجه القصور باستمرار.

أولا، منطقة اليورو: هل هي بناء مستقر ومستدام؟

لم تكن هناك عقلانية اقتصادية لتنفيذ اليورو، أي حساب متأني للتكاليف والمكاسب الاقتصادية، ولكن هل يمكننا القول إن القيام بذلك كان خطأ؟ لم يتم إجراء أي تحليل اقتصادي جدي بالفعل حول نتائج تنفيذه. ويتم تبرير الانتقال إلى العملة الموحدة إذا كانت فوائد الاتحاد النقدي تفوق التكاليف.

تتطلب المشاركة في اتحاد نقدي نسيجًا اقتصاديًا قويًا وقادرًا على المنافسة، ومستعدًا لمواجهة ضغوط تنافسية هائلة، بالإضافة إلى سياسات مصاحبة حقيقية، أي إعادة تأهيل أو

منطقة اليورو في مفترق طرق وللخروج من الأزمة يمكنها التفكير في ثلاثة بدائل بنطاق كامل من السيناريوهات المتوسطة

تحويل الموظفين والمبتكرات والمعدات الإنتاجية إلى مسار متجدد باستمرار وبعبارة أخرى تعجيل عملية التقادم. خلاف ذلك، سوف تجد الشركات نفسها في صعوبة مع خسائر كبيرة في الوظائف وإغلاق المصانع ونقلها إلى مكان آخر.

نحاول أن نقدم في هذا الجزء الأول الأسباب التي تفسر كون منطقة اليورو ليست بناءً مستقرًا ومستدامًا، ثم نحاول في الجزء الثاني، بطريقة ما، تحليل الأسباب التي تجعل اليورو كعملة غير قابل للتطبيق كما تم تصميمه، وأخيرًا سنرى في الجزء الثالث، البدائل المتاحة لعلاج هذا الوضع. يرتكز تحليلنا على النحو التالي:

١. إن فحص خصائص الدول الأوروبية التي انضمت إلى اليورو يوضح أن منطقة اليورو ليست منطقة عملة مثالية.

٢. يجب أن نعترف باستحالة الحفاظ على عملة موحدة دون وحدة سياسية. إذ لا يمكن أن تتحقق منطقة عملة مثالية بدون وجود الشروط الثلاثة اللازمة لإنشاء دولة فيدرالية: الحكومة الاقتصادية، والميزانية الاتحادية وإطار شفاف للمنافسة الضريبية بين البلدان الأعضاء.

٣. منطقة اليورو ليست منطقة عملة مثالية ولا تشكل حالة فيدرالية، خلافًا للاعتقاد الشائع، فإن التوحيد النقدي هو آلة لإنتاج تغايرية هيكلية ناتجة عن خيارات مختلفة ودائمة للسياسات الاقتصادية وكذلك الاختلافات بين الهياكل الإنتاجية. بعض البلدان مثل ألمانيا والنمسا وهولندا وبلجيكا لديها صناعات قوية وتراكم الفوائض في تجارتها الخارجية. في حين دول أخرى مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا وفرنسا أصبحت اقتصادات خدمات واستهلاك مع تسجيل عجز خارجي و الذي يتوسع باستمرار، الذي أدى إلى ارتفاع لا يطاق ومثير للقلق للديون الخارجية لهذه الدول.

٤. إذا لم يكن من الممكن تصور تحول الاتحاد الأوروبي إلى فيدرالية، فإن التوازن الخارجي لكل دولة عضو ضروري. مع التذكير بأن اقتصاديات الخدمات في منطقة اليورو لم تعد قادرة على موازنة حساباتها الخارجية. للخروج من أزمة مزدوجة، عجز ميزان المدفوعات وعجز المالية العامة، فإن الطريقة الوحيدة الممكنة في الاتحاد النقدي غير الفيدرالي هي انكماش الطلب المحلي وخفض الواردات. بحيث يتم تطبيق سياسات التقشف الرامية إلى الحد من العجز في الميزانية العامة والعجز الخارجي. يبدو أن هذا الحل التقشفي غير مناسب، كون هذه الاختلالات بعيدة كل البعد عن إمكانية تصحيحها في حالة اقتصاديات الخدمات في منطقة اليورو لفترة طويلة كونها تتصاحب مع مرحلة من النمو السيئ، مما يؤدي إلى إفقار عميق يؤدي إلى أزمات سياسية واجتماعية خطيرة.

٥. منطقة اليورو في مفترق طرق. للخروج من الأزمة، يمكنها التفكير في ثلاثة بدائل بنطاق كامل من السيناريوهات المتوسطة.

ثانيًا، الأزمة الوجودية لمنطقة اليورو

تمر منطقة اليورو بأزمة نظامية ذات عواقب بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وعلى وحدة أوروبا، وحتى لمكانة أوروبا في العالم. في هذه الفترة من الأزمة في منطقة اليورو، تم إجراء تغييرات كبيرة ويجب بذل المزيد من الجهد ليستمر هذا الاتحاد الاقتصادي والنقدي حتى تتمكن أوروبا من تجنب تدميرها. فما هي سيناريوهات التطور المحتمة في منطقة اليورو؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي نحاول الإجابة عليه.

تتناول دراستنا تطورات أزمة منطقة اليورو خلال فترة ما قبل واثنائها وبعدها، مع منظور قصير الأجل، ولكن أيضًا محاولة استشرافية على المدى الأطول. كان للبناء الأوروبي تأثير كبير على بقية العالم. لقد بدا جذابًا بما فيه الكفاية لأن العديد من المناطق في العالم تتشارك أيضًا في عملية تكامل. في حين أنه لا يمكن إنكار أن اليورو كان جيدًا نسبيًا خلال السنوات العشر الأولى من وجوده. انطلقت الأزمة المالية، أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٧م، من الولايات المتحدة وتحولت تدريجيًا في عام ٢٠٠٩م، إلى "أزمة في منطقة اليورو". دمرت تقريبًا ما يقرب من ستين عامًا من الجهود المكرسة لبناء أوروبا. حولت جميع أوجه الخلل في اليورو من الظل إلى ضوء. فنقاط الضعف الحقيقية في منطقة اليورو لا تكمن فقط في إدارة البنك المركزي الأوروبي لسياسة نقدية واحدة، غير مناسبة لجميع أعضاء منطقة اليورو، ولكن في بنية معاهدة الاتحاد النقدي الأوروبي الأصلية التي وقعت في ماستريخت عام ١٩٩٢م.عندما وصلت الأزمة المالية إلى أوروبا في عام ٢٠٠٨م، كافح الاتحاد الأوروبي للرد بسرعة وبطريقة منسقة، إلا أنه لم تكن هناك استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمة المالية العامة ومعالجتها. وحتى إن كانت هناك آليات للتنسيق وبعض القواعد المعينة موجودة على المستوى الأوروبي، فهي ضئيلة. ومع ذلك، مع وجود سبعة وعشرون

منطقة اليورو استثناء غير مسبوق" حالة تنافر" ..عملة واحدة بـدون انـدمـاج سياسـي مـا يشـكل حالـة تناقـض عملـة بـدون دولـة

نظامًا لتنظيمات مصرفية تستند إلى القواعد الوطنية وتدابير الإنقاذ. فإن أزمة الديون السيادية، التي ضربت منطقة اليورو مع الأزمة اليونانية في عام ٢٠٠٩م، كانت مؤشرًا قويًا على عدم اكتمال منطقة اليورو وعدم قدرتها على مواجهة الحاجة الملحة للأزمة. تبيّن كيف أن القيود التي تفرضها المعاهدات، ولا سيما بند "عدم الإنقاذ" (المادة ١٢٥ من معاهدة الاتحاد الاقتصادي والنقدي) المقترنة بحكمة غير ملائمة، ستشجع انتقال أزمة الديون السيادية إلى دول أخرى في منطقة اليورو. بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ م، تم التشكيك في بقاء منطقة اليورو. مرت منطقة اليورو بأزمة وجودية فعلاً، وهي اختبار إجهاد بالحجم الطبيعي لقدرة منطقة اليورو ليس فقط على المقاومة ولكن أيضًا لمواصلة التطور. كان على القادة الأوروبيين اتخاذ قرارات غير شعبية من التقشف والإصلاح الاقتصادي، شملت أساسًا تدابير التقشف في الميزانية لضمان الاستقرار المالي، ولا سيما في بلدان الجنوب مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وقبرص. الاستنتاج الذي توصلنا إليه هو ما يلي: بعد سبعة عشر عامًا من إطلاق اليورو، لم يتحقق تقارب طال انتظاره بين الاقتصاديات المختلفة، تم تفكيك النماذج الاجتماعية، وأطلق العنان للمضاربة، لم تكن التدابير قصيرة الأجل قادرة على ضمان تماسك الاتحاد الأوروبي واستقرار منطقة اليورو. توضح الطريقة التي تم إدارة الأزمة بها، أوجه القصور العديدة في التكامل الأوروبي. وقد قاد هذا المجلس الأوروبي في يونيو ٢٠١٢م، للنظر في تعميق الاتحاد الاقتصادي والنقدي واقترح لأول مرة، استجابة شاملة على المدى الطويل. **تضمنت أربع مكونات:**

- **الاتحاد المصرفي:** الذي يركز على نقل صلاحيات الإشراف على البنوك وإدارة الأزمة المالية إلى يد الهيآت الأوروبية المركزية.
- **الاتحاد المالي:** الذي يهدف إلى ممارسة سيطرة أوروبية أكبر على ميزانيات الدول الأعضاء. بحيث يتم تعزيز تأثير المفوضية الأوروبية في إعداد الميزانيات. مع إصلاح ميثاق الاستقرار والنمو.
- **الاتحاد الاقتصادي:** الذي يهدف إلى زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية دون إهمال النمو.
- **الاتحاد السياسي:** الذي يهدف إلى تحسين الشرعية الديمقراطية للقرارات وبالتالي بناء سيادة برلمانية أوروبية مشتركة (البرلمان الأوروبي).

ثالثًا، السيناريوهات الثلاثة لتطور منطقة اليورو

يعتمد توقع مستقبل اليورو على الشعور الحقيقي بالأزمة في دول منطقة اليورو. عندما يتساءل المرء عن مستقبل منطقة اليورو، تبرز ثلاث رؤى متنافسة للخروج من الأزمة.

السيناريو الأول: اتحاد أوروبي ليبرالي

لقد فرضت الأيديولوجية الاقتصادية السائدة ووجود منطقة نقدية غير مكتملة في منطقة اليورو، إنه النظام التدخلي المركزي كاستجابة لا مفر منها. يعتبر هذا المفهوم رسميًا لأنه التوجه الذي يتم الدفاع عنه من قبل المفوضية الأوروبية، ومن قبل مختلف أهم حكومات منطقة اليورو، وبالخصوص من قبل الحكومة الألمانية في الواقع. هذا الخيار قد يوقع أوروبا في فخ، لأنه ينقل الشعور الخاطئ بأنه الحل الوحيد الممكن في اتحاد مكوّن من ثمانية وعشرين عضوًا (سبعة وعشرون إذا تم أخذ في الاعتبار خروج بريطانيا العظمى). في حين لا يزال التكامل الاقتصادي يتقدم فقط في ظل قيود الأزمات دون الاستجابة بفعالية للفوارق السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء. مشاكل عدم التجانس الاقتصادي التي تقوض اليورو اليوم لم يتم حلها. والحقيقة هي أن السياسات التي نفذت حتى اليوم من قبل مسؤولي الاتحاد الأوروبي، لإنقاذ اليورو، ومحاولة إطالة عمر هذه العملة، تطيل أمد الأزمة على ما يبدو أكثر وتثير الكثير من المخاوف لدى الشعوب. فالسياسات غير الفعالة بسبب تدفق واستخدام السيولة من طرف البنوك للمضاربة حتى انفجار الفقاعة التالية لها تأثير مباشر على الموظفين وعلى المستهلكين وليس لها تأثير جيد على الاقتصاد الحقيقي والنمو. إن الحفاظ على منطقة اليورو يعني، بالنسبة للبلدان التي تعاني من صعوبات، إجراء تخفيض داخلي للقيمة، أي تنفيذ سياسات تقشف غير مستدامة. ووفق هذا السناريو ستبقى منطقة اليورو متقلبة ومستقبلها غير مؤكد. بعبارة أخرى، اعتماد هذا السيناريو يؤدي بلا شك إلى نهاية اليورو.

السيناريو الثاني: الخروج من منطقة اليورو

في الوقت الحالي، لا تنص المعاهدات الحالية للاتحاد الأوروبي على الخروج من منطقة اليورو، سواء بصورة منفردة أو جماعية. يمكن القول إنه لا يوجد أساس قانوني لقيام الاتحاد الأوروبي باستبعاد دولة عضو من منطقة اليورو بدون إرادتها.

هنا يبرز التساؤل: هل فرضية الخروج من منطقة اليورو واقعية؟ الانسحاب المنسق لدولة عضو من منطقة اليورو هو الذي يتماشى مع المعاهدات الحالية. إذا كان الأمر كذلك، فما هي تأثيرات ذلك؟ إلى الآن، لا تزال العديد من مراكز الأبحاث الاقتصادية تدرس هذه القضية. وعلى أي حال، فإن مثل هذا المنظور سيكون له آثار اقتصادية وسياسية مدمرة على البلدان المعنية، وكذلك بالنسبة لمنطقة اليورو وكذلك على التكامل الأوروبي ككل. هذا من شأنه أن يؤدي حتمًا إلى انفجار منطقة اليورو مما يعني ضمنًا انهيار الاتحاد الأوروبي. إذا خرج بلد كبير من اليورو، فإن اليورو سيختفي بالتأكيد لأن بلدانًا أخرى ستواجه:

- تدهور قدرتها التنافسية من حيث التكلفة؛
- خسائر في أصولها الخارجية، وبالتالي تأثير سلبي للغاية على ثروتها؛
- ارتفاع حاد في أسعار الفائدة للبلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة،

كل هذا من شأنه أن يتسبب في مغادرة بلدان أخرى لمنطقة اليورو، في محاولة لاستعادة قدرتها التنافسية، ولتحفيز اقتصادها، حيث لم يعد اليورو يمنحها أسعار فائدة منخفضة.

وقد لوحظ حتى من قبل بعض الدول الأعضاء الشمالية، خلال مفاوضات الأزمة اليونانية، أن خروج اليونان من منطقة اليورو كان أحد الخيارات من بين عدة خيارات أخرى. هذا الاحتمال لم يعد من المحرمات أو غير قابل للتصور، ولكن إذا تم فعليًا، فإنه من شأنه أن يخلق سلسة متواصلة من الانسحابات تحت تأثير الدومينو. فحالة خروج دولة جنوبية مثل اليونان من منطقة اليورو للتغلب على صعوباتها أكثر احتمالاً من خروج دولة شمالية مثل ألمانيا. هذا سيناريو معقول جدًا، خاصة منذ الأزمة اليونانية، ومن الجدير بالذكر كمثال تاريخي، يمكن ذكر حالة انسحاب غرينلاند، والذي يعد مثالا على الانسحاب المنسق من الاتحاد الأوروبي.

السيناريو الثالث: التحول إلى الفيدرالية

منطقة اليورو ليست منطقة عملة مثالية. أعضاؤها يريدون الاحتفاظ بها. يمكن أن يتم وضع إطار مؤسسي

اليورو مجرد مشروع مالي واقتصادي فقط ما جعل منطقة اليورو تعاني من أزمات التقلبات المفاجئة في اقتصاديات الدول الأعضاء

استحالة الحفاظ على عملة موحدة دون وحدة سياسية ولا منطقة عملة مثالية بدون شروط الدولة الفيدرالية

جديد مع اتحاد مالي فعلي لزيادة آليات النقل الداخلي والتضامن. يجب أن يتحقق إنشاء اتحاد للميزانية الفيدرالية على المدى القصير مع إصدار ديون فدرالية طويلة الأجل. حيث أن وضع ميزانية فدرالية لا غنى عنها كما هو الحال في أي اتحاد نقدي. يمكن أن تأتي موارد ميزانية منطقة اليورو من الميزانيات الوطنية أو من الناحية المثالية من موارد معينة خاصة بالاتحاد النقدي الأوروبي كضريبة محددة، وسيكون من المستحسن أن يتم تعزيز التعاون بين المفوضية الأوروبية ووزارات الخزانة الوطنية من خلال إنشاء مركز ضرائب أوروبي. سيوفر فرض ضريبة أوروبية العديد من الفوائد، يمكن لهذه الضريبة أن تساعد في تصحيح نقص المواءمة الضريبية بين الدول الأعضاء هذا. علاوة على ذلك، يمكن لهذه الضريبة أن تساعد في تصحيح ضعف التنسيق المالي بين الدول الأعضاء والسماح بالتدخل الفعال في المجالات الاقتصادية. حاليًا معدل عجز الميزانية المسموح به حاليًا هو ٢ إلى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو، لذا يجب أن يتم تمويله من عدة موارد ضريبية أو جزء منها. وقد تم دراسة فرض ضرائب مختلفة، ومن بين هذه المقترحات العديدة، إنشاء ضريبة على الشركات. وهي ضريبة قد تتمتع بميزة كونها ستكون مقبولة بالنسبة للمواطنين وفي نفس الوقت تولد إيرادات كافية لتمويل ميزانية منطقة اليورو.

لا يكاد يكون هذا مجرد الحلم قد لا يحظى بقبول الشركات متعددة الجنسيات أو مكاتب المحاماة المتخصصة في "إخفاء الضرائب"، والتي يطلق عليها عادة "التهرب الضريبي". إن هذا السيناريو يتطلب تقارب كبير لنظم ضريبة الدخل على الشركات الوطنية. وما لم توافق الدول الأعضاء على التخلي عن امتيازاتها الضريبية، فعندما يتعلق الأمر بنقل السيادة الضريبية، يجب أن نكون حذرين للغاية. إنها ليست مسألة نقل السيادة الوطنية على الميزانية والضرائب إلى المفوضية الأوروبية، ولكن نقل السيادة الضريبية الخاصة بضريبة الشركات.

إن إنشاء اتحاد مالي حقيقي داخل منطقة اليورو يجب أن يقترن بتكامل أعمق وأكثر ملاءمة للنظام المؤسسي لمنطقة اليورو. وحاليًا، لا يبدو أن هناك شخصية أوروبية أو مؤسسة أوروبية تجسد منطقة اليورو.

وفي السياق الحالي نفسه، تتمثل الصعوبة الكبرى في الحصول على إجماع سياسي حول الإصلاح المؤسسي، إصلاح كامل للنظام المؤسسي الأوروبي. إن حكومة اقتصادية في منطقة اليورو تتمتع بموارد مالية وميزانية كبيرة خاصة بها أصبح أمرًا لا غنى عنه. خلافًا لذلك، سيظل اليورو عملة غير كاملة. وستكون الصيغة الصحيحة للتحرك نحو أوروبا أكثر ديمقراطية وأكثر فدرالية هي إنشاء تجمع سياسي لمنطقة اليورو. هذا السيناريو المثالي الذي قد يؤدي إلى "الولايات المتحدة الأوروبية" ليس واقعيًا، "عادة ما تولد الدول الفيدرالية من الصراع أو الثورة". التكامل السياسي والمالي مليء بالعقبات الأساسية التي لا يمكن التغلب عليها حاليًا. العقبة الرئيسية أمام أي تقدم فيدرالي حاليًا في السياسيين الوطنيين الذين يترددون في الأساس لأنهم سيفقدون بعض الامتيازات.

الخاتمة

بعد أكثر من ستة عشر سنوات من الأزمة العميقة في منطقة اليورو، تم إجراء تغييرات كبيرة على البنية المؤسسية للمنطقة واقتصادها. ومع ذلك، فإن الأزمة لم تنته بعد، ومستقبل اليورو يعتمد على قدرة المنطقة على الإصلاح مرارًا وتكرارًا. ويبدو أن هذا الأمر ليس سهلا على الإطلاق!

لقد توصلنا إلى استنتاج أساسي: فالعملة الأوروبية الموحدة، اليورو، تقتضي ضمنًا المزيد من السياسات المشتركة، ومن ثم إتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء القرارات المتعلقة بالميزانيات والمصارف والتنافسية والنمو والوظائف.

منطقة اليورو تحتاج إلى أوروبا من الشعوب التي يجب أن تحافظ على نفسها ومُثلها ووجودها. وسيعتمد مستقبل منطقة اليورو على الحلول التي ستتمكن الدول الأعضاء من اقتراحها. لم يتم كتابة التاريخ النقدي للولايات المتحدة في يوم واحد، بين إنشاء الدولار في عام ١٧٨١م، ووضع ميزانية اتحادية كبيرة، فقد مر أكثر من قرن ونصف. من المأمول أن يسرع الأوروبيون لفهم هذا الوضع، إن لم يكن ذلك، فإن اليورو سوف يختفي قريبًا مجبرًا في خريفه، أوروبا بأكملها على الاختفاء!

* أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، الجزائر

الأزمـة الليبيـة أداة للصـراع الخفـي والمعلـن بـين فرنسـا وإيطاليـا

ليـبيـــا .. بيـــن صـــراع النفـــوذ وحـــرب المصالـــح الأوروبيـــة

كلما أردنا تناول الملف الليبي بتعقيداته وتشابكاته، إلا وتوقفنا عند الحديث عن الدور الدولي في معادلة الأزمة بالإضافة إلى هذا الدور، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم في بناء معادلة تسوية للأزمة الليبية؟ قد أكون في هذا السياق أكثر دقة أن أحدد المسار الذي انطلق منه بالتحديد الدور الأوروبي في الأزمة الليبية. المتابع لمسار هذا الدور سيجد أن بعض الدول الأوروبية وفي صدارتها إيطاليا وفرنسا كان لهم الدور الأبرز في إقحام ليبيا داخل نفق مظلم سنة ٢٠١١م، عندما تم الدفع نحو التدخل العسكري الذي لم يحقق طموح الشعب الليبي في أحداث التغيير المنشود أو الوصول إلى تحقيق الفلسفة التي تحولت بعد ذلك إلى جدلية عقيمة تحتاج لمراجعة داخل المخابر الغربية التي صنعتها وهي قلب أنظمة الحكم عن طريق القوى الناعمة. إنما اصطدمت هذه الدول التي دعمت حراك التغيير أو ما عرف بثورة ١٧ فبراير بتشكل تكتلات و تحول ليبيا إلى مجاميع من الميليشيات المدججة بالأسلحة وبروز تيار طالما دعمته المخابر الأوروبية طيلة عقود وهو التيار الإخواني الذي تمرد على صانعيه و حاول بناء نموذج من السلطة العابرة للدولة الوطنية وهو ما جعل المشهد الليبي يأخذ منحىً خطيرًا تجاوز حدود استشراف المعاهد التي هندست قواعد اللعبة في ليبيا و مع هذه التطورات و الانحرافات بات الدور الأوروبي أكثر تناقضًا بل تحول تدريجيًا إلى صراع علني حول اقتسام المصالح في الساحة الليبية.

العيناني مراد

على هذا الأساس سأحاول أن أقرأ الدور الأوروبي من خلال:

١- انعكاسات الأزمة الليبية على الدول الأوروبية.

٢- دور الدول الأوروبية في تسوية الأزمة الليبية.

٣- آفاق الدور الأوروبي انعكاساته على ضوء الصراع الفرنسي-الإيطالي حول ليبيا.

١- انعكاسات الأزمة الليبية على الدول الأوروبية:

تتجلى انعكاسات الأزمة الليبية على أوروبا من حيث أن الكثير من الدول الأوروبية حاولت كسر الحاجز الذي فرضه النظام الليبي السابق بقيادة معمر القذافي والذي كان ينظر إليه على أنه يوظف ورقة المهاجرين واحتواء الحركات المتمردة في صحراء إفريقيا وصد الجماعات الإرهابية عبارة عن ورقة ابتزاز وأنه بمجرد سقوط هذا النظام يمكن التحكم في مفاتيح الاقتصاد الليبي واقتسام الكعكة الليبية.

بالإضافة إلى إسقاط هاجس الهجرة و غيره إلا أن واقع الشيء إبان عكس هذه الحسابات بحكم أنه بمجرد سقوط النظام و انفجار الأزمة في ليبيا تحولت ليبيا إلى ممر آمن للهجرة و السلاح و التهديد الإرهابي للضفة الأخرى من المتوسط. أضحت ليبيا في ظل انهيار الدولة من مصدر انتعاش للمصالح الاقتصادية لأوروبا إلى تحدٍ اقتصادي حقيقي لها. و يمكن لنا أن نختزل طبيعة آثار الأزمة الليبية على أوروبا في النقاط الأربع التالية:

١- الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الليبية:

كانت الحسابات القائمة بالنسبة لفرنسا وإيطاليا تتمحور حول الحصول على حصة الأسد في مشاريع الطاقة بليبيا حيث كانت تطمح فرنسا في ٣٥٪ من عائدات الطاقة الليبية وتثبيت أقدام كبرى الشركات الفرنسية بالإضافة إلى أن تلعب الدور المحوري في عملية إعادة إعمار ليبيا بالإضافة إلى توسعة مناطق نفوذها من الساحل الإفريقي إلى البحر الأبيض المتوسط عبر ليبيا.

صـراع النفـوذ احتكـر الملـف الليبـي وقـوض التسـوية وتعداهـا ليرهـن مسـتقبل التماسـك بيـن الـدول الأوروبيـة داخـل البيـت الأوروبـي

إلا أن هـذه الحسـابات اصطدمـت بالطمـوح الإيطالـي الطامـح في اسـتعادة المسـتعمرة القديمـة وبسـط نفـوذه بشـكل مطلـق علـى السـاحة الليبيـة إلا أن هـذا الأخيـر اصطـدم كذلـك بوجـود لاعبيـن آخريـن خلطـوا الأوراق وحولـوا ليبيـا مـن سـوق ومصـدر للثـروة إلـى بـؤرة معقـدة، مرهقـة متفجـرة بالأزمـات.

للعلـم إن ليبيـا تعـد أحـد أغنـى الـدول مـن حيـث احتياطـي الطاقـة بالإضافـة إلـى الإمكانـات الاقتصاديـة التـي تتوفـر لديهـا كمـا أن ليبيـا تعـد عـذراءً يمكـن مـن خلالهـا بنـاء نمـوذج مـدن عصريـة وبنـى تحتيـة بالإضافـة إلـى السـوق الليبيـة الواعـدة.

الآن كل هـذه الميـزات التـي أسـالت لعـاب الـدول الأوروبيـة تحولـت في خضـم تحـول مسـار الأزمـة الليبيـة إلـى مصـدر اسـتنزاف مـن ناحيـة ومـن ناحيـة ثانيـة بـدل أن تتقاسـم الـدول التـي كانـت عرابـة لتفجيـر الأزمـة في ليبيـا إلـى دول تتصـارع حـول مناطـق النفـوذ والغلبـة.

٢- انعكاسات الأزمة من حيث الهجرة:

تأتي ليبيا في مقدمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا بفعل حالة الفوضى في الوقت الذي تريد الحكومات الأوروبية وقف تدفق المهاجرين و القضاء على المهربين.

من أعقد المشاكل التي طفت على سطح الأحداث في ليبيا بعد ٢٠١١م، هي مشكلة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وبالأخص إلى السواحل الإيطالية، على اعتبارها معضلة يتشاكل فيها المحلّي والخارجي دون أي أفق لها في الحل على المدى القريب.

ويأتي معظم المهاجرين خاصة الأفارقة بعد تجميعهم في أماكن التقاء ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم إلى الضفة الأخرى من المتوسط حيث أضحى يسجل دخول أكثر من ٣٠٠٠ مهاجر غير شرعي من الصحراء الإفريقية نحو ليبيا ومنها تسجل أوروبا شهريًا أكثر من ١٠٠٠٠ مهاجر قادم من ليبيا.

طرحت هذه الظاهرة مشكلة شديدة التعقيد خاصة داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي إذ مارست عديد الضغوطات بحثًا عن علاج هذه المسألة التي تتجاوز التعامل الأمني.

ساهم تجاهل الدول الأوروبية للأزمة الليبية وتداعياتها السلبية على المنطقة في تحويل ليبيا إلى بوابة عبور للمهاجرين السريّين نحو أوروبا.

وبدل البحث عن حلول جذرية، سارعت العديد من الدول الأوروبية لوقف تدفق المهاجرين عبر تبني الخيار العسكري بضرب قوارب المهربين قرب السواحل الليبية.

بل تحول ملف المهاجرين غير الشرعيين من ملف تشترك فيه الدول الأوروبية للبحث على إيجاد حلول تضمن أمن واستقرار أوروبا، أضحى ملفًا للتجاذبات السياسية والاتهامات المتبادلة.

٣- انعكاسات الأزمة من حيث الحرب على الإرهاب:

الحرب على الإرهاب ملف تجتمع حوله كل المتناقضات لكن في الحالة الليبية تحول إلى ملف تجتمع حوله كل المتناقضات ليس لبناء توافق وإنما للتصادم.

من أبرز انعكاسات الأزمة الليبية بروز التهديد الإرهابي الذي تحول إلى عابر للحدود في ظل تعدد التنظيمات الإرهابية مع تعدد داعميها وممولها بالإضافة إلى التحالف العضوي مع الجريمة المنظمة.

أضحت أوروبا جراء ذلك قاب قوسين أو أدنى من مرمى الضربات الإرهابية انطلاقًا من الأراضي الليبية. وهو الأمر الذي جعل العديد منها يراجع أدوات التعامل مع الملف الليبي وبعض الأطراف الليبية. لا ننسى في هذا السياق على سبيل الاستدلال حادثة شارلي ايبدوا بفرنسا و اختطاف مهندسين إيطاليين جنوب ليبيا سنة ٢٠١٧ ....الخ.

كل هذا دفع بالطرف الأوروبي للعمل في إطار الأمم المتحدة لاستصدار قرار حصر بيع الأسلحة لليبيا في ظل قيام دول بدعم ميليشيات و تنظيمات إرهابية بالأسلحة مما دفع ببقاء الهاجس الأمني ضمن أهم الأولويات المطروحة في الساحة الأوروبية. إلا أن هذا الهاجس تحول إلى أحد أدوات الصراع الخفي والمعلن بين كل من فرنسا وإيطاليا.

٤- صراع النفوذ بالوكالة:

من أبرز الانعكاسات التي سرعان ما تجلت وهي حرب بالوكالة في إطار التنافس الفرنسي الإيطالي الذي وظفت فيه أوراق لم تحسم قواعد اللعبة في المسألة الليبية هو توظيف بعض الدول في إدارة هذا الصراع.

فلم يكن من الغريب استخدام بعض الدويلات وبعض الطامحين في استعادة مجد ذهب ولن يعود بتغير الذهنيات بان نجدهم ممن تورطوا في حرب قذرة لا منفعة ترجى منها بحيث هؤلاء الوكلاء الذين استخدموا في نقل السلاح وتمويل

إيطاليا وفرنسا لهما الدور الأبرز بإقحام ليبيا في نفق مظلم عام ٢٠١١ بالدفع نحو التدخل العسكري الذي لم يحقق طموح الشعب الليبي

الميليشيات وتغذية الأيديولوجيات لم تحسم المعركة التي تتخندق وراء كل طرف منها فرنسا وإيطاليا بل الأكثر من ذلك. أبانت التطورات أن الدول الأوروبية لم تستوعب بعد أن تسوية الأزمة الليبية لا تكمن في انتصار طرف على طرف بل بأن الحل بيد الليبيين أنفسهم.

٢- دور الدول الأوروبية في تسوية الأزمة الليبية:

لا يمكن الحديث عن استراتيجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي في ليبيا بل من الصعب الحديث عن وجود حتى تناغم في السياسات الأوروبية تجاه ليبيا.

ما هو حاصل الآن هو تنافس حاد بلغ ذروته وشيء من التردد من بعض الآخر هذا يدفعنا للقول أن هناك غياب لسياسة أوروبية موحدة ويمكن أن نترجم ذلك من خلال الآتي:

١- بالنسبة لفرنسا فسياستها في ليبيا تعتمد على مسايرة مبادرات الأمم المتحدة عن طريق الاعتراف والتعامل مع حكومة الوفاق ظاهريًا أما واقعيًا فهي متحالفة مع حفتر. ففرنسا تركض وراء مطامع تاريخية بالجنوب الليبي الذي كان ضمن مستعمراتها في شمال إفريقيا كما أنها تنظر إلى تمدد الجماعات المسلحة على أنه أحد أكبر التهديدات لأمنها الاقتصادي في منطقة الصحراء الكبرى التي تنشط فيها كبريات الشركات الفرنسية.

حاولت فرنسا فك طلاسم الأزمة الليبية سنة ٢٠١٧ م، من خلال التسويق لما سمي إعلان باريس الذي تضمن ١٠ نقاط. لكن فرنسا أخطأت بناء تعويذة حل الأزمة الليبية لسبب بسيط أنها استعجلت الحل وتجاوزت الخطوات المنطقية. صحيح أنها جمعت بين كل من السراج وحفتر ومكنتهم من توقيع الإعلان لكن كل منهم ليس هو كل الأزمة بل أجزاء من الأزمة.

ولأنه غابت الأطراف التي تدعمها إيطاليا ليضاف إلى فشل الورقة الفرنسية هو أن فرنسا حاولت التسويق لمبادرتها على أنها إقصاء لإيطاليا من كل الحسابات في المعادلة الليبية وهذا ما دفع إيطاليا بتوظيف أوراقها لإضعاف الورقة الفرنسية وإسقاطها.

٢- بالنسبة لإيطاليا لا نحتاج التذكير بأن التاريخ والجغرافيا منح بعض الامتيازات لإيطاليا تجاه ليبيا. جغرافيًا، لا يفصل ما بين ليبيا وإيطاليا إلا أمواج المتوسط وتاريخيًا كانت ليبيا أهم المستعمرات الإيطالية في إفريقيا.

مـن الطبيعـي إذًا أن تكـون إيطاليـا أكبـر المتضرريـن مـن حـالات الانفـلات والفوضـى في المشـهد الليبـي فهـي الأكثـر عرضـة لغـزو قـوارب الهجـرة فعبـر ليبيـا تسـتقبل إيطاليـا أكثـر مـن ٩٠٪ مـن المهاجريـن. كمـا تعتبـر مصالـح إيطاليـا هـي الأكبـر في ليبيـا بالتالـي أي نـوع مـن عـدم الاسـتقرار سـيؤثر علـى تدفـق النفـط والغـاز اللذيـن تعتمـد عليهمـا إيطاليـا لإنتـاج أكثـر مـن ٧٠٪ مـن احتياجاتهـا في مجـال الطاقـة. وعليـه يمكـن القـول إن الاسـتراتيجية الإيطاليـة في ليبيـا قائمـة علـى قاعـدة لا غالـب ولا مغلـوب ظاهريـا فهـي التـي رحبـت بحكومـة الوفـاق الوطنـي واحتـوت القـوى المسـلحة غـرب ليبيـا وأعـادت حسـاباتها بشـأن حفتـر.

تحـرص إيطاليـا علـى وجودهـا الديبلوماسـي في السـاحة الليبيـة مـن خـلال زيـارات متكـررة إلـى ليبيـا واحتضانهـا لاجتماعـات عديـدة تخـص الأزمـة الليبيـة وآخرهـا قمـة باليرمـو نهايـة سـنة ٢٠١٨م، التـي حاولـت مـن خلالهـا الـرد علـى إعـلان باريس وهـو مـا حـول أولا الصـراع الفرنسـي الإيطالـي علـى ليبيـا مـن صـراع مصالـح خفـي إلـى صـراع علنـي قـد ينـذر بتفجيـر أزمـة ديبلوماسـية بـين البلديـن وهـو الحاصـل الآن.

ثانيًـا، فـإن محـاولات اسـتعادة المسـتعمرات القديمـة اصطدمـت بحسـابات خاطئـة فـلا ننسـى أن كلًا مـن إيطاليـا وفرنسـا متواجديـن عسـكريًا في الأرض ، إيطاليـا مـن خـلال قـوات خاصـة وفرنسـا مـن خلال الاسـتخبارات.

في خضـم تناقـض الاسـتراتيجيات الأوروبيـة تجـاه الأزمـة الليبيـة لا يمكـن لنـا أن نتوقـع تمكـن هـذه الأطـراف مـن تسـوية الأزمـة لفقدانهـا مصداقيـة الحـل خاصـة وإننـا نقـول ذلـك في التوقيـت الـذي اشـتد فيـه الخـلاف العلنـي الفرنسـي الإيطالـي وأخـذ منحـىً آخـر قـد نلحـظ تأثيراتـه علـى السـاحة الليبيـة.

٣-آفـاق الـدور الأوروبـي عـلى ضـوء الصـراع الفرنسـي الإيطـالي عـلى ليبيـا:

ليـس التنافـس الإيطالـي الفرنسـي علـى ليبيـا جديـدًا، فرومـا تعتبـر نفسـها أولـى بمسـتعمرتها السـابقة، ولا سـيما أنهـا اسـتعادت حضورهـا فيهـا مجـددًا عبـر اتفاقيـة صداقـة وقعـت في عهـد رئيـس الـوزراء السـابق، سـيلفيو برلوسـكوني، والعقيـد الليبـي الراحـل معمـر القـذافي، عـام ٢٠٠٨م، اسـتحوذت مـن خلالهـا علـى الجـزء الأكبـر مـن اسـتثمارات الغـاز والبنـى التحتيـة.

كمـا أن فرنسـا تعتبـر نفسـها الأحـق أيضًـا، ولا سـيما أن منطقـة فـزان، الواقعـة بالجنـوب الغربـي، امتـداد طبيعـي لمسـتعمراتها في إفريقيـا وتمتلـك مصالـح نفطيـة في ليبيـا تمتـد للأيـام الأولـى لاكتشـاف النفـط الليبـي، عـلاوة علـى كونهـا أقـدم حليـف أوروبـي للـواء المتقاعـد خليفـة حفتـر، والـذي بـات يبسـط سـيطرته العسـكرية علـى قطـاع كبيـر مـن البـلاد.

أخـذ الصـراع بـين فرنسـا وإيطاليـا أبعـادًا خطيـرة وغيـر مسـبوقة، وصلـت إلـى تبـادل الاتهامـات علنًـا، وهـو شـيء نـادرًا مـا يحـدث بـين البلـدان الأوروبيـة، وينبغـي هنـا أن نقـول إن التنافـس ليـس مـن أجـل رفاهيـة الشـعب الليبـي وتحديـث ليبيـا وإنمـا مـن أجـل نهـب ثـروات الشـعب الليبـي النفطيـة وإقامـة قواعـد عسـكرية فـي الأراضـي الليبيـة.

وعليـه فإنـه لا يمكـن توقـع أن تكـون آفـاق حـل الأزمـة الليبيـة بـين يـدي الطـرف الأوروبـي ممثـلًا بفرنسـا وإيطاليـا وإنمـا علينـا أن نـدرك بـأن تسـوية الأزمـة تظـل بـين أيـدي الليبيـين أنفسـهم هـذا مـن جهـة ومـن جهـة ثانيـة فـان هـذا الصـراع سـيدفع فاتورتـه الليبيـون أنفسـهم.

إذا أرادت الـدول الأوروبيـة حقـا تسـوية الأزمـة الليبيـة فعليهـا أن:

- تعمـل علـى رفـع يدهـا علـى دعـم وتمويـل الأطـراف المتصارعـة مـن ناحيـة ومـن ناحيـة ثانيـة أن تجهـض مشـروع الإسـلام السياسـي الـذي غذتـه إيطاليـا منـذ بدايـة الأزمـة.
- تعمـل الـدول الأوروبيـة علـى جمـع كل فرقـاء الأزمـة وليـس أجـزاء مـن الأزمـة وتسـمح لهـم بالحـوار الليبـي ـ الليبـي الـذي يديـره ويبنيـه الليبيـون أنفسـهم.
- تدعـم مشـروع بنـاء الدولـة وليـس تبنـي مقاربـة الدولـة المريضـة.
- تحـدد الـدول الأوروبيـة موقفهـا مـن الأزمـة الليبيـة وهـذا ينطلـق مـن الحـوار الفرنسـي الإيطالـي حـول ليبيـا.

مما سـبق نسـتنتج أن الفوضـى المنتشـرة وغيـاب سـلطة مركزيـة في ظـل صـراع متجـدد علـى الشـرعية بـين الأطـراف المتنازعـة أتاحـت الفرصـة للـدول الأوروبيـة لفـرض وجودهـا في السـاحة الليبيـة تحـت ذريعـة الجهـود السـاعية إلـى حـل الأزمـة والوصـول بالبلـد المـزق إلـى حالـة التوافـق.

ويعـد الملـف الليبـي مـن أبـرز الملفـات التـي جسـدت قـوة الـدور الأوروبـي مـن حيـث أن مسـألة وقـف تدفـق المهاجريـن وضمـان اسـتمرار إمـدادات النفـط همـا أبـرز الملفـات التـي تتصـدر أجنـدة أوروبـا داخـل ليبيـا.

إلا أن الصـراع الأوروبـي حـول مناطـق نفـوذ في ليبيـا تحـول إلـى احتـكار للملـف الليبـي ممـا يقـوض مصيـر تسـوية الأزمـة في ليبيـا بـل يتعداهـا ليرهـن مسـتقبل التماسـك بـين الـدول الأوروبيـة داخـل بيـت الاتحـاد الأوروبـي.

* باحث في الشؤون الليبية والإفريقية

اختزلت أوروبا القضية في "خلاف خليجي" للحفاظ على مصالحها مع قطر

الموقف الأوروبي تجاه الأزمة القطرية: الغموض وعدم الحسم

منذ ٥ يونيو قبل الماضي، قطعت كل من السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وفرضت عليها "إجراءات عقابية" وذلك لمواقفها وسياساتها الداعمة للإرهاب. ولقد جاءت مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمة غير واضحة وغير حاسمة، حيث تضمنت مطالبات على استحياء لحث قطر بإعادة النظر في مواقفها وسياساتها. ولقد ساعدت ميوعة المواقف الأوروبية تجاه قطر على تطور الأزمة مع دول الخليج ومصر مع عدم اعتراف قطر وإنكارها المستمر بارتكاب أي أخطاء في حق الدول المشار إليها، فلم تتخذ الدول الأوروبية موقفًا واضحًا تجاه الأزمة حتى الآن، ما أضفى مزيدًا من إصرار قطر على مواقفها وكأنها لم تخطيء، وساعدها في تحويل القضية من كونها مطالبات واضحة لقطر بتغيير سياسة دعم الإرهاب إلى تعرضها لحصار واستخدام قنواتها الإعلامية الداعمة للجماعات الإرهابية بشكل مستمر وواضح للترويج لمفهوم تعرض قطر للحصار.

. محمود عزت عبد الحافظ

ولعل من الأهمية إدراك نقطة محورية وأساسية وهي أن الخليج بكافة دوله هي شريك أساسي واستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وتتنوع العلاقات بينها وبين دول الخليج اقتصاديًا، وثقافيًا، وأمنيًا وعسكريًا. وطبقًا لما يمكن تحليله ورصده للمواقف الأوروبية المختلفة، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى بعض الدول، فسنجد أن المصلحة الأوروبية هي المحرك الأساسي الأول للمواقف الأوروبية تجاه الأزمة القطرية.

١. الرؤية الفرنسية للأزمة سياسيًا

تعد فرنسا الدولة الأكثر نشاطًا في الوساطة تجاه الأزمة القطرية، وذلك كونها الأقرب للطرف السعودي – الإماراتي كونها ترتبط بعلاقات اقتصادية هامة مع السعودية وتعاون عسكري وأمني مع الإمارات توج عام ٢٠٠٨م، بإنشاء القاعدة العسكرية الفرنسية في الإمارات، غير أن فرنسا لم تعلن وقوفها بجانب الدول المقاطعة لقطر، وتبنت دور الوسيط. وهو ما تجلى في تصريحات وزير الخارجية الفرنسي حول عدم التصعيد في المنطقة، تجنبًا للمزيد من التوتر في المنطقة. وقد أعلنت فرنسا في ٥ يونيو من العام المنصرم دعمها للوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية القائمة، وضرورة الحوار بين كافة الأطراف لحل الأزمة الخليجية، ورغم ذلك لم تنجح الجهود الكويتية إلى الآن، في إقناع الأطراف العربية الخمسة، بتحقيق نتائج ملموسة من أجل التوصل إلى حلول بشأن قضايا الخلاف وتثني قطر علن المضي في غيها في ظل تمسك قطر بسياساتها الداعمة للإرهاب سياسيًا وإعلاميًا بل واقتصاديًا، والتي أجملتها الدول العربية المُقاطِعة لقطر في ١٣ بندًا، منها غلق قناة «الجزيرة»، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وهي طلبات رفضتها الدوحة ولم تستعد حتى إلى تغيير سياسة قناة الجزيرة في محاولة لإبراز حسن النية.

٢. الرؤية الألمانية للأزمة سياسيًا

صرحت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، بأن الأزمة القطرية لا يمكن حلها إلا عبر مفاوضات سرية، وذلك عقب لقائها أمير قطر في العاصمة الألمانية برلين. وأضافت: "لا أعتقد أننا يمكن أن نحل هذه الأزمة بمفاوضات علنية في ظل ميل قطاع كبير من الناس لإصدار تقييمات للأزمة"، مضيفة: إن "المفاوضات السرية هي السبيل لحل الأزمة".

فرنسا لم تعلن موقفها صراحة وتبنت دور الوسيط
وألمانيا تعتقد أن حل الأزمة في المفاوضات السرية

وقد بدت ألمانيا من أولى الدول الأوروبية استجابة للأزمة الخليجية، وصدرت خطابها بالحياد وعدم تغليب كفة أحد الطرفين لاسيما أنها شريك تجاري لكلٍ من قطر والسعودية والإمارات. في بداية الأزمة استقبلت وزيري الخارجية القطري والسعودي، واستمعت للطرفين، داعية للحوار، وعرضت في أول الأمر الوساطة غير أن الأمر اتسم بوجود مواقف مختلفة بين المعارضة الألمانية والحكومة الاتحادية. كل منهم له رؤيته، إذ لم تقتنع المعارضة الألمانية باتهام دول المقاطعة لقطر بكونها فقط من تمول الإرهاب، ومن جانب آخر وجدنا تصريح مدير الاستخبارات الألمانية السابق (٢٠٠٥-١٩٩٨م) بأن «قطر مولت مساجد المتطرفين في أوروبا، وخصوصًا في ألمانيا، وقد جنّدت هذه المساجد عشرات الشبان للانضمام لتنظيم داعش، منهم من سافر للقتال في العراق وسوريا، ومنهم من نفذ هجمات في أوروبا».

٣. الرؤية البريطانية للأزمة سياسيًا

في المؤتمر الذي عقد في لندن في العام الماضي، صرح خالد الهيل المتحدث الرسمي باسم المعارضة القطرية بأنه "يوجد إجماع إقليمي وقلق دولي متزايد من السياسات القطرية الحكومية التي تمثل تهديدًا للأمن والاستقرار الدولي، وإذا كان العالم فعلاً يرغب في وضع حد للعنف والإرهاب والفوضى، فلابد أن يضع حدًا للسياسة القطرية الممولة والمحفزة له".

بريطانيا "تشعر بالأسف" وترحب بمساعي أمير الكويت لتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول لرأب الصدع

كما أكد السفير البريطاني لدى المملكة العربية السعودية سايمون كوليس، أن المملكة المتحدة ملتزمة بأمن واستقرار دول الخليج العربي، مضيفًا أن بريطانيا تسعى لحل الأزمة بين دول المقاطعة وقطر، وأن لندن تشعر بالأسف لهذا النزاع بين دول التعاون الخليجي، وقد رحبت الحكومة البريطانية بالمساعي التي يقوم بها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح من أجل تقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول لرأب الصدع بين دول الخليج. وأشار كوليس إلى أن بريطانيا تسعى من خلال رئيسة الوزراء تيريزا ماي ووزير الخارجية بوريس جونسون إلى وضع الحلول والسعي من أجل حل الأزمة القطرية في أقرب وقت.

ونطرح عددًا من السيناريوهات حول العلاقات الأوروبية القطرية في ضوء الأزمة الأخيرة ورؤى الدول الأوروبية الكبرى حيالها

- استمرار وتحسن العلاقات الاقتصادية

اختزلت الدول الأوروبية القضية في أنها مجرد خلاف خليجي، للحفاظ على مصالحها مع قطر، واستطاعت قطر أن تحتمي بنفوذها المالي وتغلغلها في اقتصاديات بعض الدول المهمة، وخاصة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن وألمانيا حيث أن موقف دول مثل ألمانيا وإنجلترا وفرنسا أضفى حجة للاستمرار في سياستها، وتحويل القضية من دعمها للإرهاب لفرض حصار اقتصادي ضدها.

- تدهور العلاقات الاقتصادية

تضع أزمة قطر مشروع السوق الخليجية المشتركة أمام مفترق طرق، وكذلك مصير مشروعات البنية التحتية الطموحة في حال طرد قطر من المجلس، وماذا لو أصبح المناخ السياسي طاردًا بعد سنوات الرفاه والازدهار؟ فالقطريون لم يعد بإمكانهم التنقل، وحرية نقل البضائع الخليجية المنشأ من وإلى قطر توقفت، أما البضائع الأجنبية المتوجهة إلى السوق القطرية عبر الإمارات أو السعودية أو البحرين فعليها سلوك طريق آخر عبر طرف آخر. الأمر مرتبط بمدى استمرار الأزمة القطرية-الخليجية التي تتجه إلى التصعيد. ومع هذا التصعيد يتوقع مراقبون طرد قطر من المجلس وتشديد العقوبات الاقتصادية عليها.

- ألمانيا وقطر... الحرص الاقتصادي الألماني

الاقتصاد الألماني بحالة انتظار لما ستسفر عنه التغييرات في الخليج، فالحصار الخليجي العربي على قطر يمس أيضًا بالمصالح الألمانية، فالأزمة قد تجلب أيضًا مخاطر اقتصادية على ألمانيا، كما أنّ هناك مخاوف من أية تغييرات قد تجريها قطر في حجم استثماراتها الأجنبية الخارجية نتيجة الحصار. ويخضع المال القطري في الشركات الألمانية الآن للكثير من التكهنات. كما أن التساؤل الأكبر ماذا سيحدث لألمانيا لو أحتاج القطريون أنفسهم لأموالهم المستثمرة في ألمانيا، وأرادوا استردادها بشكل فجائي. وماذا سيعني لألمانيا تواجد رأس المال الأجنبي بها، في حال تم إدانة قطر بدعم الإرهاب.

خاتمة

إذ أن قطر لم تنفذ حتى الآن أي بند من بنود المطالب العربية، وإنما تسعى إلى التصعيد الدولي. فيظل ضغط الدول الأوروبية على قطر، والمجتمع الدولي بشكل عام، هو الضمانة الوحيدة لتغيير سياستها الداعمة للإرهاب، بدون موقف واضح لهذه الدول سنظل في دائرة من المماطلة داخل الأزمة، وتحويل مسار ومفهوم القضية. ولابد من دعوة إلى جميع الأطراف للتهدئة والحوار من أجل استقرار وأمن المنطقة، ودعم الاتحاد الأوروبي لجهود الوساطة الكويتية، والتشديد على أهمية الالتزام الحازم من الجميع ضد الإرهاب ومن يموله ويدعمه سياسيًا واقتصاديًا وذلك بخلاف التحريض الإعلامي أيضًا والذي تنتهجه قنوات بعينها مثل قناة "الجزيرة" القطرية. ومن الملاحظ أن صنّاع السياسة الخارجية الألمان ينظرون إلى منطقة الخليج بقلق يفوق قلق الاقتصاديين ورجال المال، ولذلك، أضحت ألمانيا وسيطًا مطلوبًا. ولكن يجب الإدراك بأنه بدون موقف واضح للدول الأوروبية، سنظل في دائرة من المماطلة داخل الأزمة، وتحويل مسار ومفهوم القضية، والتعامي بشكل واضح عن مواقف قطر الداعمة للإرهاب، والتي لم تعد خافية على المجتمع الدولي كله.

* نائب مدير المشروعات الخاصة - مكتبة الإسكندرية - مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

قراءة في كتاب:

أوضاع العالَم ٢٠١٩:
"عَودة الشعبويات"

صدر، عن مؤسّسة الفكر العربي ترجمة كِتاب "أوضاع العالم ٢٠١٩"، عن سلسلة "حضارة واحدة"، بعنوان "عودة الشعبويات". تحت إشراف الباحثان الفرنسيان بمعهد الدراسات السياسية في باريس، برتران بادي ودومينيك فيدال، وترجمة نصير مروّة. وترى، إذا كانت مَوجة الشعبويات الأولى انتهت (الثورة البلشفيّة في روسيا، الجمهورية الرابعة في فرنسا، الانقلاب العسكري في الأرجنتين) فالمَوجةُ الثانية ولدت بين الحربَيْن العالميّتَين؛ ففي دراسته "الفاشية، أسطورية الحقد وسياسته"، يجعل زئيف شتيرنيل من الفاشية محور هذه الشعبوية وأساسها، وتخلف البوجاديةُ البولانجيةَ في فرنسا. دومينيك باري في دراسته "ماو وخلفاؤه وخطّ الجماهير"، يدرج ماو تسي تونغ "وشعبويّته الريفية" بين أقطابها. ويجعل الباحث الفرنسي رافاييل ليوجيه في دراسته "الشعبوية المائِعَة في الديمقراطيات الغربية" من فيديل كاسترو، زعيمًا شعبويًا.

بيروت: آراء حول الخليج

المَوجة الثانية، اقترنت وفقًا لفيليب مارلييز، "بالنّظم القيصرية اللاتينية، التي يحكم فيها ديكتاتور يستند إلى الشعب". ورينيه مونزا يضيف إلى هؤلاء شعبويات الاستقلالات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصًا الناصرية، ما يسمّيه شعبويات حركات التحرّر الوطني والاستقلالات. فقد كان العالَم في حينها نهض على أُسس شعبوية. ويشير مارك فيرّو إلى بروز شكل جديد من الشعبوية، في العالَم الثالث، استندت إلى الطائفة أو العِرق، وكذلك فرانسوا بورغا الذي ربط بينها وبين "الإسلاموية".

هناك شعبويات اندلعت بعد انهيار الاشتراكية في أوروبا الشرقية، ومنظّروها الرئيس التشيكي فاكلاف هافيل والروسي سولجينيستين والبولوني ميشنيك. وشهدت أوروبا موجة من الأحزاب والحركات الشعبوية، وصل بعضها إلى الحُكم كما في هنغاريا وبولونيا وإيطاليا، أو دخَل في حكومات، كما هو في النمسا وإسبانيا وبلدان إسكندنافيا.

أخيرًا الشعبويات التي يربطها رافاييل ليوجيه بأزمة عام ٢٠٠٨م، المُعولَمة. وهو لا ينكر صلتها بشعبويات ما بين الحربَيْن، لكنّها هذه المرّة، برأيه، شعبوية وليست إيديولوجية. فهي لا تتغذّى من عقيدة ماركسية أو فاشية، بل تُعاني من فقدان إيديولوجيات القرن العشرين. إنّها شعبوية موسومة بسِمات القلق من العَولَمة، والضيق من "الهجرة الزاحفة" أو التوجّس من "رأسمالية لا تعترف بالحدود" أو"أسلَمة العالَم":

شعبويات اليوم، تعاني من قلق في صورة المُسلم المكروه، الغجري المطرود، والمُهاجِر المرفوض .. هي شعبوية رأي. أو" المائعة" أو "السائلة" وفقًا لرافاييل ليوجيه: " متأرجحة متقلّبة". وتغيّر عداؤها، بل طرأ جديدًا، فدولة الرعاية في البلدان الإسكندينافية التي كانت تجسدها، باتت مُصابة بعارض الشعبوية. لكن إلى ماذا يتطلّع شعبويّوها؟ الأجوبة: لا يتطلّعون، يتوجّسون خطر العَولمة والهجرة.

تبقى، الشعبوية كمفهوم. فإذا كانت هي علاقة بين شعب وزعيم، أو إذا كانت "تعبّدًا لزعيم" وفقًا لتعبير جان كلود مونو، وكان الزعماء يبدون أكثر تنافُرًا من قبول مفهوم واحد، فكيف سيُصاغ هذا المفهوم؟

يبدو مفهوم الشعبوية واسعًا، ومضطّربًا. إذ يرى فيليب ريوتور أنّ ثمّة سِمات مُشتركة بين الشعبويات، تتمثّل في أنّها حركات تبحث عن الإجماع بأيّ ثمن، وتخوض حربًا إيديولوجية ضدّ المُعارضين. وعند جان كلود مونو تتحدّى مقولات العلوم السياسية. وتبدو عند جان-إيف كامو، أسلوبًا في الحُكم. ويستند فرانسوا بورغا إلى المؤرّخ فيليب روجر الذي تشير الشعبوية لديه "إلى مُركّب معقّد من الأفكار والتجارب، وهو ما يؤكّده مونزا فالشعبوية عنده أبعد من أن تشير إلى إيديولوجية بل تتجسّد في أجندات مُتنافرة. فالشعبوية اسم لأزمة بأكثر ممّا هي تعبير عن إيديولوجية، كما يرى برتران بادي، الذي يعتبرها شاهدًا على فشل الإيديولوجيات، أو ربّما ضربًا من الفراغ.

وإذا كان لشعبوية اليمين ما يميّزها ولشعبوية اليسار ما تختصّ به، إلّا أنّ الشعبويتين تشتركان -كما يقول لازار- في نقاط لا تُنكَر. فالشعبويون جميعًا، يطرحون الطبقات القيادية ويمقتون التنظيمات التي تُشارك وفقًا لهم في "النظام". ويُعارضون العَولَمة، ويهدفون إلى نُصرة السيادة الشعبية.

قمة شرم الشيخ .. وعالم متعدد القطبية

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

لا شك أن العلاقات العربية ـ الأوروبية قديمة، فهي علاقات جوار جغرافي، وتقارب تاريخي ضارب في القدم، وإن كانت ذكريات هذه العلاقات ليست مريحة للجانب العربي كونها ارتبطت بالاستعمار حيث كانت الدول العربية ساحة للهيمنة الأوروبية، وحتى بعد انسحاب الاستعمار التقليدي من شرق السويس، ترك مسامير جحا الحدودية وزرع الأجسام الغريبة في المنطقة، ولعل أخطر ما تركه الاستعمار تأثير اتفاقية سايكس ـ بيكو، وإنشاء إسرائيل بقرار انجليزي، وما يعانيه العرب حاليًا من تأخر عن ركب الحضارة يعود إلى الحقب الاستعمارية التي حرمت أصحاب المنطقة من تولي زمام أنفسهم وسلب إرادتهم.

أوروبا المعاصرة، وبعد رحيلها من المنطقة، لا تريد مغادرتها بصفة كلية، فما تزال تحدثها نفسها وتحثها على البقاء في المنطقة لكن عبر القوة الناعمة، والقوة المصطنعة، والقوة الناعمة تتمثل في التبادل التجاري والتكنولوجي والثقافي والسلعي، وغير ذلك، أما المصطنعة فهي تتمثل في استخدام أوراق حقوق الإنسان، واحتضان الفارين من دولهم تحت مسميات اللجوء، ومن بينهم جماعات إرهابية مطاردة في دولها، حتى تستطيع أوروبا التدخل في الشؤون العربية تحت شعارات براقة في الشكل وسيئة في المضمون والنوايا، وفي الوقت ذاته تشويه لثقافة الشرق ومعتقداته عبر هذه "الأدوات" التي تحتمي بالغرب، بل أن أوروبا تغض الطرف عن ما تقوم به هذه الجماعات الهاربة في حين تُضخم مما تفعله الدول لحماية أمنها.

الاتحاد الأوروبي يرى في الدول العربية منفذًا جديدًا للعب دور في العالم متعدد القطبية الذي يتشكل الآن، خاصة أن الاتحاد يعاني من انقسامات وتحديات داخلية هي الأصعب منذ الحرب العالمية الثانية، ومنها انسحاب بريطانيا وتململ دول أوروبا الشرقية "سابقًا" من السياسات الجماعية التي تعتبرها مجحفة، وأيضًا مؤشرات دعوة (فرنسا ـ ألمانيا) إلى إنشاء جيش موحد بعيدًا عن الناتو ما يعني تصدع الحلف العسكري الرمز الوحيد المتبقي من انتصارات الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى تناقض الموقف الأوروبي مع مواقف واشنطن تجاه أزمة الملف النووي الإيراني. كل ذلك أحدث شرخًا واضحًا بين أمريكا والقارة العجوز باستثناء حليفتها بريطانيا.. ومن ثم تلجأ دول الاتحاد الأوروبي إلى استخدام أوراق جديدة ضد الولايات المتحدة ومن أجل بقاء الاتحاد نفسه، لمساعدتها في التأهب للصعود إلى قمرة قيادة عالم متعدد القطبية، وتريد توصيل رسالة لواشنطن مؤداها أن أوروبا شريك فاعل في عالم متعدد الأقطاب وليست تابعة لأمريكا كما كانت، وجاءت هذه الرسالة عبر قمة شرم الشيخ حيث اجتمعت ٥٠ دولة من أوروبا والمنطقة العربية لبحث التعاون فيما بينهم، وتضمن البيان الختامي للقمة إشارة واضحة ربما هي الأقوى التي تعبر عن انتهاء عصر القطب الواحد، وتوضح أن عالم متعدد القطبية أصبح قاب قوسين أو أدنى في أقوى رسالة لواشنطن التي استخفت منذ أسابيع بفكرة الجيش الأوروبي، فقد جاءت هذه الرسالة ضمن المادة الثالثة من بيان شرم الشيخ والتي تحمل " لقد حددنا التزامنا بالعمل الفعال متعدد الأطراف وبنظام دولي مؤسس على القانون الدولي بهدف التعاطي مع التحديات العالمية"، وكذلك " التوصل إلى تسويات سياسية للأزمات الإقليمية وفقًا للقانون الدولي بما فيه القانون الإنساني الدولي يعد مفتاح تحقيق السلم والرخاء في الشرق الأوسط "، و " أعدنا التأكيد على مواقفنا المشتركة من عملية السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك وضع القدس وعدم شرعية المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقًا للقانون الدولي"، بل تضمن البيان الختامي العديد من الفقرات عن القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط، وهذا في حد ذاته يعكس "حالة" أوروبية جديدة للتعامل مع قضايا الشرق الأوسط بعيدًا أو بمعزل عن ما يسمى "الراعي" لعملية السلام وهو "أمريكا".

هذا يؤكد رغبة أوروبا في "الاستقلال" عن واشنطن بعد أكثر من ٧٠ عامًا من الزواج الكاثوليكي، حيث تغيرت المصالح ومراكز القوة، فأوروبا تريد أن يكون لها جيشًا مستقلًا تعود فيه ألمانيا للقيادة والخروج من تحت الوصاية العسكرية، خاصة أن "الناتو" فقد أهميته بعد انتهاء الحرب الباردة، وفقدت قاعدة انجرليك التركية أهميتها التي كانت رأس الحربة الغربية في وجه الاتحاد السوفيتي، واستبدلتها أمريكا بحائط صواريخ بولندا الموجه ضد إيران.

الفرصة متاحة الآن للعرب على ضوء المتغيرات وصعود الصين والهند والاتحاد الأوروبي إلى مصاف القوى العظمى في عالم متعدد القطبية، لتوحيد صفوفهم والتفاوض كما بدوا في قمة شرم الشيخ ليكونوا رقمًا في عالم متعدد القطبية، وإلا ستطير الطيور بأرزاقها وينتظر العرب ما يتبقى لهم.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+